قاسيون

العدد 415
السبت 8 آب 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.684.563) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

احذروا منهم..

لأن النظام الرسمي العربي يفتقد للإرادة السياسية، وغير متصالح مع شعوبه، لا بل هو في حالة عداء معها ومع مصالحها الوطنية والاجتماعية- الاقتصادية، كان يراهن على ما يأتيه من دعم ومدد من الخارج لاستمراره في السلطة. وبالمقابل كانت دول الاعتلال العربي، وهي الغالبية الساحقة في هذا النظام، في حالة جاهزية دائمة للقبول بدور التابع والمساعد في تنفيذ المخططات الإمبريالية- الصهيونية في المنطقة.

وبعد أن عالجنا في مناسبات سابقة خطورة «الرهان» أو التعاطي مع «نظرية القوة الذكية» التي روجت لها إدارة الرئيس أوباما على مدى الأشهر الثمانية الماضية، والتي لا تعدو كونها عبارةً عن «استخدام مزدوج للقوة العسكرية والوسائل غير العسكرية»، لابد من التساؤل: هل ما يسمى بالتهدئة والدبلوماسية الأمريكية هو الخيار الوحيد الذي تعمل على أساسه في منطقتنا، أم هناك ما يستدعي الحذر من مخاطر عدوان جديد أكبر وأوسع نطاقاً من ذي قبل؟!

يحاول البعض تضليل الرأي العام العربي بأن ما يجري في المنطقة الآن هو «حراك سياسي إيجابي» بسبب كثافة توافد المبعوثين الأمريكيين إلى دول المنطقة، ولكن عند البحث في الأجندة المعلنة (ناهيك عن السرية) التي حملها هؤلاء وناقشوا مضمونها مع قيادات دول المنطقة، يتضح لكل ذي بصيرة أنها تمركزت على هدفين استراتيجيين أساسيين:

- الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني والحفاظ على تفوقه العسكري على كل ما عداه في المنطقة.
- تأمين السيطرة المطلقة والمباشرة على مصادر الطاقة من شرق المتوسط حتى قزوين.

وبالتحليل، ليس من الصعب الاستنتاج أن تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول يتطلب من الإدارة الأمريكية أن تسفر عن وجهها الحقيقي بما يتجاوز استخدام «القوة الذكية» نحو استخدام «القوة الغبية» في محاولة لضرب المقاومة والممانعة لدى شعوب المنطقة والتي استعصت على جميع محاولات الترغيب والاحتواء بعد حربي تموز وغزة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار استمرار وجود عقوبات أمريكية ضد سورية بأشكال وحجج مختلفة، واختزال الصراع العربي- الصهيوني على ألسنة المبعوثين الأمريكيين إلى نزاعٍ «عقاري» حول المستوطنات، وطلبات الرئيس أوباما من دول الخليج وخاصة السعودية، القيام بخطوات تطبيعية مع الكيان مقابل التجميد المؤقت للاستيطان، يصبح واضحاً أن التحالف الإمبريالي- الصهيوني ليس في وارد قبول السلام العادل والشامل والانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بل بصدد التحضير لعدوان ضد لبنان وسورية والمقاومة الفلسطينية بهدف إعادة الاعتبار لنظرية الردع الإسرائيلية وللجيش الإسرائيلي المهزوم أمام صمود المقاومة في لبنان وفلسطين، وما تصريحات إيهود باراك وتهديداته الأخيرة ضد حزب الله إلاّ مؤشر جديد على ما يجري تحضيره للعدوان، وهذا ما يقتضي منا ضرورة التأهب ورفع الجاهزية للمواجهة القادمة دون أي تعويل على ما يجري من إعادة خلط الأوراق على الساحة اللبنانية، أو على رسائل التهدئة الأمريكية الخادعة.

ومن هنا نحذر مجدداً أن المقاومة في خطر، خصوصاً على الساحة الفلسطينية بعد أن استقوت السلطة في رام الله عليها على أكثر من صعيد، وما انعقاد «مؤتمر فتح» تحت حراسة الاحتلال وفي ظل الانقسام الداخلي وبوجود أكثر من أحد عشر ألف مناضل فلسطيني في سجون الاحتلال، إلاّ حالة ارتداد على تاريخ حركة فتح نفسها، وتنكّر صريح لتاريخها التحرري ولشهدائها منذ ١٩٦٥/١/١، وبالتالي قبول القيادة الفلسطينية الرسمية بما تقبل به دول الاعتلال العربي بوقف المقاومة والرضوخ لما يفرضه الاحتلال، وما يجود به مبعوث الإدارة الأمريكية جورج ميتشل.

أما فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني للتحالف الإمبريالي- الصهيوني، وهو السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة، فيجري العمل على تحقيقه عبر تكوين تحالف ثلاثي أمريكي- صهيوني- رجعي عربي ضد إيران، خصوصاً بعد فشل سيناريو التفجير الداخلي غداة الانتخابات الإيرانية.

وسنكتفي بإيراد المؤشرات التالية على صحة ما ذهبنا إليه:

- بعد لقائه الرئيس حسني مبارك، كشف الجنرال ديفد بترايوس قائد قوات المنطقة الوسطى أن واشنطن استضافت اجتماعاً لرؤساء الأركان في بعض دول المنطقة وبمشاركة رئيس الأركان المصري، نوقشت فيه قضايا الأمن الإقليمي، وعلى وجه الخصوص الملف النووي الإيراني!.
- تصريحات هيلاري كلينتون حول «نشر خطة دفاعية نووية تشمل منطقة الخليج ومصر لطمأنة إسرائيل ولتهدئة مخاوف الدول العربية من النشاط النووي الإيراني»، وهنا من الواضح أن واشنطن لا تريد طمأنة لا مصر ولا حتى دول الخليج بقدر ما تريد زجهم في عمل عسكري مباشر إلى جانبها وإسرائيل ضد إيران، وما سماح النظام المصري للغواصات والمدمرات الإسرائيلية بالعبور من قناة السويس إلاّ بداية للعمل العسكري المباشر.

أمام ما تقدم، من غير المقبول الانخداع بخطاب التهدئة الأمريكي أو بنظرية «القوة الذكية»، ومن سيقبلها سيستفيق على عدوان جديد «للقوة الغبية».. ووحده خيار المقاومة الشاملة سيفشل المخططات الأمريكية- الصهيونية..

■■



• عدسة قاسيون

«بحب صير دكتور بالمستقبل»...

اللوبي الصهيوني ينتظر مبارك بواشنطن



استبقت جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الزيارة التي سيبدؤها الرئيس المصري حسني مبارك إلى واشنطن، وأعدت قائمة مطالب جديدة من مصر تتعلق بقطاع غزة بدعوى أن ذلك يصب في مصلحة الأمن القومي المصري.

وتتضمن تلك المطالب، حسب وكالة أنباء أميركا إن أرابيك، «ضرورة تبني القاهرة توصيات مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الخاصة بوقف تهريب الأسلحة إلى غزة، وإنشاء منطقة آمنة بعرض ميلين على الحدود مع القطاع، وتحسين ظروف البدو في سيناء، وإعادة التفاوض بشأن اتفاقية ٢٠٠٥ الأمنية بين مصر وإسرائيل».

جاء ذلك في ورقة يتم تداولها حالياً بين جماعات الضغط ومراكز الأبحاث الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة بعنوان «دور مصر في تهريب السلاح لغزة» أعدها باحث بمعهد العمل الأمريكي هو كريس هارنيش.

وتتبنى الورقة مقترحات رئيس ما يسمى بـ«مجلس الأمن القومي الإسرائيلي» جيورا إيلاند على مصر لوقف التهريب عبر الحدود مع غزة، وهي «إنشاء منطقة أمنية تمتد على ميلين من الحدود، مغلقة بسياجين، بحيث يكون الدخول إلى داخل المنطقة محدوداً بطريق عليه حراسة».

وطالب هارنيش أيضاً السلطات المصرية «بإعادة التفاوض بشأن أجزاء من اتفاقية ٢٠٠٥ التي وقعتها مع إسرائيل، والتي تسمح لمصر بنشر ٧٥٠ فقط من عناصر حرس الحدود على الممر»، داعياً إلى زيادة أعداد القوات المصرية على الحدود.

وزعمت الورقة أنه «قبل سيطرة مصر على الممر في أيلول ٢٠٠٥ كان يتم تهريب طن واحد من الأسلحة عبر الحدود سنوياً، ولكن بعد الانسحاب مباشرة ارتفع هذا الرقم بشكل حاد خلال الفترة من أيلول ٢٠٠٥ إلى كانون الأول ٢٠٠٨»، حيث اعتمد التقرير على مصادر في المخابرات الإسرائيلية زعمت أن ٢٥٠ طناً من المتفجرات وأربعة آلاف «آر بي جي»، و١٨٠٠ صاروخ قد عبرت الحدود خلال هذه الفترة.

ويعد معهد العمل الأمريكي من أكبر منظمات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وتحظى توصياته ودراساته باهتمام المشرعين وصناع السياسات الأمريكيين، خصوصاً بين الجمهوريين.

■■

وداعاً «بردى»!

لم يكتف البعض بما حملته الممارسات الخاطئة من ويل على النهر الذي اشتهرت به دمشق على مدى التاريخ، إذ هاهو الفريق الاقتصادي يتابع سيره على طريق «تجفيف» كل أنهار وسواقي البلد، واضعاً نصب أعينه القضاء ربما على جميع ما بقي للشعب السوري من منجزات ومكاسب ناضل طويلاً لتحقيقها، وعلى رأسها مؤسسات القطاع العام.

وهاهو وزير الصناعة يطلق مفاجأته الجديدة بإيقافه القسم الخاص بصناعة البرادات في الشركة العامة للصناعات الهندسية «بردى»، تحت ذريعة أن برادات بردى ذات العراقة والسمعة الطيبة التي التصقت بها طيلة ٤٠ سنة بفضل جهود عمال الوطن وفنييه ومهندسيه.. لا تستطيع الصمود أمام «قوة ومتانة وروعة» البرادات التي ينتجها القطاع الخاص، وتحت ذريعة أن هذه البرادات تفتقد الكثير من مقومات المنافسة. وقد تناسى وزير الصناعة هنا أن هذا المنتج الوطني كان يباع بسعر معقول ومقبول يناسب الشرائح الأوسع من المجتمع السوري الذي يمثل أصحاب الدخل المحدود الأغلبية المطلقة فيه، وتناسى أيضاً أن الشركة العامة للصناعات الهندسية قد أثبتت في الفترة الأخيرة جدواها الاقتصادية، وربما هو الأمر الذي لم يرق للعديد من المتربصين بالقطاع العام.

فمن المعروف أن معمل بردى بدأ بتحقيق أرباح فعلية خلال السنوات القليلة الماضية، واستطاع أن يخفف من الخسائر التي لاحقته لسنوات قبل ذلك.

كل هذا يدفع إلى طرح السؤال الدائم: لماذا يصر البعض على تشويه سمعة القطاع العام؟ ولماذا دائماً تكون الرموز هي الضحية؟ وطبعاً لابد من الاستفسار هنا عن مصير ٣٧٠ عاملاً لهم سنوات طويلة من الخبرة في هذا المجال: فهل سينتظرهم الشارع كما العديد من العمال السوريين الذين استيقظوا ليروا شركاتهم ومعاملهم مطروحة للاستثمار السياحي «النيو ليبرالي»؟! وهل سيتم فرز هذه الخبرات الخلاقة إلى وزارة التربية أو السياحة مثلاً؟

المطلوب اليوم وقف هذا القرار المجحف دون إبطاء، وذلك حفاظاً على مكاسب السوريين وشركاتهم ومؤسساتهم العامة.

آخر حلولنا الإدارية: مدير يستعين بالأمن الجنائي ويحسم 5 % من الرواتب!

لا تختلف آراء المواطنين السوريين كثيراً حول موضوع الفساد المستشري في إدارات الدولة كافة، والذي جعل الإصلاح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، ولكن أن يصل الأمر ببعض المدراء إلى حد التطاول والإيذاء النفسي، والإهانة الدائمة لكرامة عماله فهذه سابقة خطيرة في قطاعاتنا الإنتاجية، وعلى جهاز الدولة التحرك السريع لوضع حد لكل من تسول له نفسه انتهاج هذه الممارسات البعيدة عن أخلاقيات العمل والزمالة بين العمال.

بدأت القصة حين طلب عشرون عاملاً في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في حلب مقابلة مدير المؤسسة لبحث قضايا مطلبية من صميم العمل، ولكنهم فوجئوا باستدعائه لقوة من الأمن الجنائي بحجة تمرد العمال وقيامهم بتهديد سلامته الشخصية، وهكذا اقتيد العمال إلى فرع الأمن الجنائي، وانتهى الأمر بتوقيعهم على تعهد بعدم تكرار فعلتهم.

والغريب في الأمر أن المدير لم يكتف بذلك، بل قام بعدها بحسم ٥٪ من رواتب هؤلاء العمال ابتداء من الشهر الذي وقعت فيه تلك الحادثة.

إن أجور العمال لا تكفي بالأصل لسد رمقهم هم وعائلاتهم، فكيف سيكون حالهم بعد حسم ٥٪ من رواتبهم؟ خاصةً أن معظمهم من محافظات أخرى، ويعيشون ظروفاً معيشية صعبة. ولكن السؤال يبقى: على أي سند قانوني اعتمد المدير في انتهاج هذا الأسلوب البوليسي؟ ولماذا لم يتحرك الاتحاد العام لنقابات العمال لمساءلة المدير ومحاسبته على هذا التصرف؟

نحب في الختام أن نذكر المدير بأن هناك أسلوباً عمالياً مشروعاً تماماً في كل البلدان التي تحترم حقوق عمالها ومواطنيها، وهو الإضراب العمالي، وكلمة «متمرد» لها أكثر من معنى إلا ما كان يقصده المدير.

■ ع ن

عمال بلا تعويضات منصفة

بعد دمج مؤسسة استثمار الغاب مع مديرية الزراعة في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، بقي التباين والتمييز قائماً بين عمال المؤسستين المندمجتين في جوانب شتى، منها على سبيل المثال لا الحصر الوصفة الطبية الشهرية وطبيعة العمل، فبعض العمال لا يتقاضون تعويضاً عن طبيعة العمل رغم ظروف عملهم التي تتطلب بذل جهد مضاعف في ظروف استثنائية، كالمراقبين البيطريين والمراقبين الزراعيين، فعمل هؤلاء الميداني أشد صعوبة مما يقوم به زملاؤهم في المكاتب المكيفة.

فالعمال الزراعيون يعملون في الحقول، تلفحهم الشمس الحارقة وغبار الأتربة صيفاً، وينال من عظامهم برد الشتاء وصقيعه، كما تزكم أنوف العمال البيطريين روائح الحظائر ونتانة المواشي التي تصيب البعض منهم بالأمراض المعدية المهلكة.

وما هو أخطر من ذلك طبيعة عمل عمال الإطفاء، المؤقتين منهم والدائمين، فالصراع مع النيران من أقسى الأعمال وأخطرها على العاملين في هذا المجال، والحقيقة أن الكثيرين منهم تعرضوا لإصابات عمل واختناقات، ومنهم من قضى نحبه في مواجهة النيران وإخمادها في هذا الموقع أو سواه من مواقع العمل، دون أن يخصص له أو لذويه من بعده أي تعويض.

إن ما تتعرض له هذه الشرائح من العمال لها من الآثار السلبية والارتدادات المحبطة على سير العمل الكثير الكثير، فلا نستغرب إذا كان بالإمكان إخماد حريق هنا أو هناك واستمر لفترة مضاعفة، أو إذا ما تقاعس عامل في هذا المكان أو ذاك عن أداء واجبه كما ينبغي، فالمحفزات والتعويضات هي بمثابة قوة دفع إضافية لزيادة إنتاجية العمل و تلاؤم العاملين ورضاهم عن منظمتهم، وإذا ما انتفى ذلك شعروا بالاغتراب.

هؤلاء العمال محرومون من تعويض طبيعة العمل، وهم يقومون بالجولات الميدانية بلا مقابل، ويعانون من التمييز المطبق عليهم فيما يخص قيمة الوصفة الطبية الشهرية، فمنهم من يستفيد من هذه الميزة بحدود ٤٠٠ ل.س شهرياً، والبعض الآخر محروم منها، وهناك من الإداريين من يستفيد من طبيعة العمل والجولات، أما العمال الميدانيون فلا تطالهم هذه المنفعة، ولم يبق لهم من ميزة يستفيدون منها سوى بطاقة اللباس التي راحت بدورها تتآكل بفعل احتكاكها مع معوقات صرفها، بدءاً من المدة الزمنية المحددة لذلك، مروراً بالمواد المتوفرة لجهة صرف قيمة هذا الوصل وأسعارها المضاعفة، وصولاً إلى مكان الجهة الحصرية المخولة بصرف قيمتها. فمنذ عام ٢٠٠٧ تم تحديد المؤسسة الاجتماعية العسكرية في مدينة مصياف كجهة حصرية لصرف قيمة وصل اللباس للعمال الزراعيين والسائقين والمهندسين التابعين للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، فللمهندس الزراعي عمل ميداني ٤٠٠ ل.س، وللمراقب البيطري ٢٣٥٠ ل.س، والمراقب الزراعي ٤٠٠ ل.س، أما السائق فقيمة وصل اللباس السنوي هي ٧٤٠٠ ل.س، ورغم هذا التباين الواضح في قيم وصل اللباس لكل من الفئات السابقة، فإنهم يعانون الكثير من المشاكل حتى يحصلوا على قيمة بطاقة اللباس دون مبرر، فبعد أن كانوا يصرفون قيمة هذا الوصل من مدينة السقيلبية، وهي المكان الأقرب والأنسب للعمال الزراعيين، جرى تحويلهم إلى مدينة مصياف لغاية لا يعلمها سوى من أصدر هذه الأوامر، فمصياف تبعد عن مكان عمل بعض العمال نحو ١٠٠ كم، ومبلغ ٤٠٠ ل.س في هذه الحالة لن يكفي أجور طريق، وهو ما جعل المستفيد من بطاقة اللباس يلجأ لبيع وصله بنصف القيمة ليظهر تجار وسماسرة هذا النوع من التجارة على وجه الماء العكر.

وإذا ما تم تجاوز التباين بقيم وصل اللباس بين العمال الزراعيين وبعد المسافة، وإذا ما أصر أحدهم على الحصول على حقه كاملاً، وتوجه



إلى المؤسسة الاجتماعية في مصياف، حينئذ سيصطدم بنوعية السلع الموجودة وأسعارها الكاوية التي تزيد عن أسعار السوق الحر بنسبة تتجاوز ٣٠٪ في معظم الأحوال. وعلى كل حال لن يجد العامل طلبه من المواد الاستهلاكية التي يحتاجها، هذا علاوة عن المعاملة السيئة التي يتلقاها العمال من موظفي الصالة، إذ يتم التعامل مع العمال المستفيدين من ميزة وصل اللباس كأنهم متسولون. هذا ما يقوله البعض ممن التقيناهم من العمال والمهندسين، وقد أبدوا استياءهم وامتعاضهم من تلك الإجراءات المعيبة، وتقدموا بهذه المطالب:

١- صرف قيمة وصل اللباس من أية جهة تابعة للقطاع العام، أو تسلمها نقداً.

٢- زيادة قيمة وصل اللباس بحكم أن الجميع عمال وفنيون ميدانيون يخضعون لشروط العمل وظروفه نفسها.

٣- تعويض العاملين عن الجولات الميدانية.

٤- مساواة هذه الشريحة مع غيرها فيما يخص الوصفة الطبية الشهرية.

٥- العمل على إنصاف عمال الإطفاء فيما يخص إصابات العمل وتعويض الوفاة لأن العمل على صرف قيمة وصل اللباس من أية مؤسسة استهلاكية أو هيئة عامة يسهل سير العمل، ويوفر يوم عمل مهدور على الطرقات، والأفضل هو صرف وصل اللباس نقداً، فذلك يقطع الطريق على التجار والسماسرة الذين يمتصون دماء العمال، وحينها لن يكون العمال عرضة للاستغلال في مثل هذه القضية، إذ يجبرون على شراء السلع الموجودة المتوفرة في المؤسسة الاجتماعية وبالأسعار التي يحددها من يعملون فيها..

العدل والإنصاف للعمال.. فبهم كرامتهم يصان الوطن.

■ يامن طوير

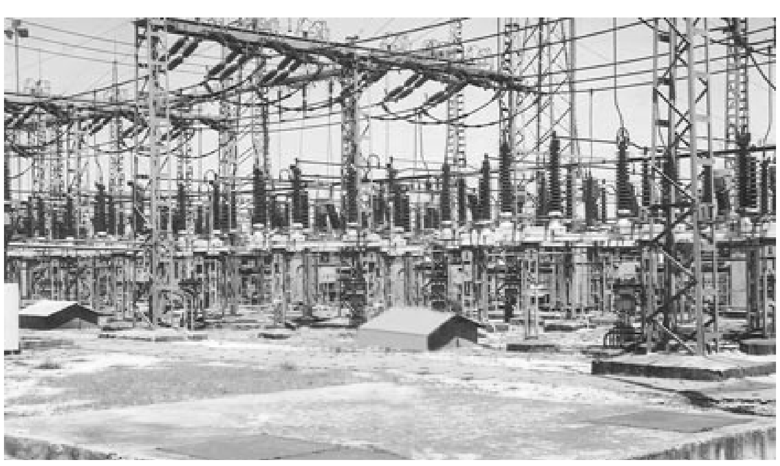
شجون التنمية والعمل.. وترشيحات الشؤون!!

أعلنت شركة كهرباء دير الزور عن مسابقة لاختيار عاملين في مختلف الاختصاصات والأعمال، وجاءت الترشيحات من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالكتاب رقم د/٢٠٤٩ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣، وقد عممت الشركة ذلك وحددت مواعيد للاختبارات بالقرار رقم ٦٧٨ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٩، لكن هذه الترشيحات أثارت استياءً لدى المواطنين ولدى بعض المسؤولين عن العمل في كهرباء دير الزور، لأنها غير منصفة وتتنافى مع كتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ق ع /١/ ٢٠٠٣، الموجه إلى مديرية الشؤون بدير الزور بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣، وكذلك إلى وزير الكهرباء بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١، والذي يؤكد على المادة العاشرة في قانون التشغيل التي تعطي الأفضلية في الترشيح لأبناء منطقة العمل ولأبناء القرية التي يقع فيها البئر أو مركز الكهرباء، وكذلك لعمال الطوارئ وفق تسلسل القيد في مكتب التشغيل، شريطة أن تحدد الجهة العامة المكان والوظيفة في طلبها للترشيح، وبقية الترشيحات تتم بناءً على تسلسل قيد أبناء المنطقة التي يقع فيها العمل تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

أما الذي حدث في ترشيحات مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بدير الزور فهو يتنافى بأغلبه مع كل ذلك، فالمرشحون لمختلف الأعمال والاختصاصات أغلبهم من منطقة واحدة، هي منطقة مدير المديرية!! وعلى سبيل المثال: المرشحون المتخرجون من المعهد المتوسط للكهرباء ثلاثة منهم فقط من مدينة دير الزور، و١٣ مرشحاً من منطقة المدير، كما أنّ القسم الباقي من المرشحين لا يتوافق أغلبه مع المناطق. على سبيل المثال أيضاً: رشح سائقان لمنطقة البوكمال، أحدهما تابع لمنطقة الميادين، والآخر لمنطقة دير الزور!!

إننا نؤكد على ضرورة تأمين فرص عمل لكل شباب الوطن وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وخاصة أن هناك كثيراً من الشواغر الموجودة في مختلف أماكن العمل على امتداد مساحة الوطن وخصوصاً في دير الزور، لم تقم الحكومة وطاقمها الليبرالي بملئها نتيجة سياستها الاقتصادية الاجتماعية بشكل عام، وبعض الشواغر في المحافظة تملؤها الجهات المسؤولة مركزياً وتحرم منها أبناء المنطقة كما حدث في محطة إذاعة دير الزور، التي فقدت أكثر من سبعين عاملاً على مدى السنوات السابقة بين متقاعدين وحالات وفاة ولم يعين فيها عاملون جدد، ومديرية تربية دير الزور فيها أكثر من ٣٠٠٠ شاغر عدا الاحداثات الجديدة، وذلك ينطبق على أغلب القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وفي الوقت نفسه فإن الحكومة رغم حديثها عن تنمية المنطقة الشرقية والتنمية عموماً، تقوم بتصفية المعامل والكثير من العمال والخبرات الفنية بحجة وجود عمالة زائدة، كما حدث مع



العاملين في معمل الغزل كونسروة الميادين، إضافة إلى حرمان أغلب أبناء المنطقة من العمل في قطاع النفط بسبب ترك الأمور لمتعهدي العمالة، حيث اضطر قسم من أبناء المنطقة لدفع مبلغ مائة ألف ليرة أو أكثر للحصول على فرصة عمل!!

إن ارتفاع نسب البطالة في المنطقة الشرقية المهملة عموماً، قد زاد من نسبة الجرائم وأدى إلى أمراض اجتماعية كثيرة مما يهدد بتفسخ المجتمع، وانحراف الشباب لأنهم قد يصبحون عرضة للاستقطاب من الفاسدين وأعداء الوطن، وخاصة في ظل حرمانهم من حقوقهم الدستورية في العمل والتعبير عن الرأي.

من هنا نتساءل عن سرّ هذه الترشيحات المخالفة للأنظمة والقوانين؟! ونطالب بإعادة النظر فيها، وتحقيق العدالة، ومحاسبة المسؤولين. وكذلك محاسبة الحكومة على سياستها الاجتماعية الاقتصادية، والجرائم التي تُرتكبها بحقّ الشعب والوطن، وذلك لتحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار!!

■ زهير مشعان

الزجاج يتطاير في الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية!!

بدأت الشركة العاملة للصناعات الزجاجية والخزفية بالدخول في نفق مظلم، مثل بقية شركات القطاع العام، دون أية محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها المستعصية، فالمحاسبة معدومة كلياً، والتجاوزات بلغت حداً لا يطاق، ومازالت الإدارة مستمرة بانتهاج ممارساتها التقليدية، حيث تسرح وتمرح على هواها، وتبرم العقود الخلبية كما يحلو لها، وخاصة تلك التي تتعلق بأفران الشركة، حيث صرح مصدر في الشركة فضل عدم ذكر اسمه لـ«قاسيون» أن العقود التي أبرمت لصيانة تلك الأفران وصلت قيمتها إلى ما يقارب المليار ليرة سورية، ومع ذلك فإن المكنات التي يجب أن تقوم بعمليات الإصلاح مازالت متوقفة، وهذه المعلومات ليست بخفية، فمعظم تلك العقود مسجلة ضمن محاضر اللجان الإدارية في الشركة، مثل المحضر رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ على سبيل المثال لا الحصر.

ومن ممارسات الإدارة المثيرة للاستغراب إيعاز المدير العام للمدراء الفرعيين في الشركة بإعطاء إجازات للعمال لمدة خمسة عشر يوماً، ليفاجأ العمال فيما بعد بإيقاف الباصات التي كانت تقلهم إلى منازلهم بقرار من الإدارة، ودون تقديم أية مبررات!!

ونظراً لعدم محاسبة الشركة للجهات التي كانت تقتطع لنفسها نسباً من رواتب العمال، تزايدت الديون على الشركة من كل الجهات مثل مؤسسة التأمينات والنقابات ومصرف التسليف الشعبي ومؤسسة الكهرباء، بل وحتى أصحاب الباصات التي تعاقدت معها لنقل العمال!

ولكن على الرغم من كل ما يحصل فإن الشركة مازالت تحقق الأرباح، وتصنف في خانة الشركات الرابحة، إذ قدرت أرباحها بحوالي سبعة ملايين ليرة.

الجدير بالذكر أن الوزارات المعنية لم تحرك ساكناً عندما قررت الشركة إيقاف أفران «الباقية» و«السليكات» عن العمل رغم أنها قد حققت أرباحاً كبيرة للشركة في الفترة الماضية، إضافة إلى معملي الكرتون والقوارير اللذين حققا للشركة أرباحاً تقدر بالملايين، وبالأخص قسم فرن «السادا» الذي كلف إنشاؤه ما يقارب الثلاثمائة مليون ليرة، مع العلم أن الشركة تملك قطع الغيار لأقسام الأفران كافة، بعد أن جلبت كميات كبيرة من الأحجار النارية قدرت قيمتها بنحو خمسمائة مليون ليرة، وهي من أهم قطع الغيار اللازمة للأفران، إضافةً لقطع غيار أخرى متراكمة في المستودعات الثلاثة التابعة للشركة.

إن ما تتعرض له الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية هو أسلوب ممنهج في ضرب المؤسسات الناجحة وإيقافها عن العمل، وبالتالي طرحها للاستثمار بحجة أنها مؤسسات خاسرة، وعلى الجهات الوصائية محاسبة كل المسيئين في الشركة قبل أن يقع المحظور ونخسرها كما خسرنا من قبلها العديد من الشركات الرابحة. ■

بين الوزارة ورب العمل... ضاعت رواتب العمال

نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشها عمال «الشركة الوطنية للخزف المحدودة المسؤولية» بسبب عدم حصولهم على مستحقاتهم ورواتبهم منذ بداية العام ٢٠٠٩ تقدموا بشكوى إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق، فقامت بإرسال مذكرة إلى إدارة الشركة تدعو فيها إلى حل المشكلة بأسرع وقت ممكن، ولكن الروتين والتلاعب فعلا فعلها، فضاعت المسألة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية العمل بريف دمشق وإدارة الشركة.

فمدير الشركة إيلي عبسي يدَّعي في كتابه الموجه لمديرة الشؤون الاجتماعية بريف دمشق أنه نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية التي تمر بها معظم شركات القطاع الخاص، وعدم تصريف البضائع، والكلفة العالية، تأثرت إنتاجية العمل، وتراكمت أجور العمال عن شهر كانون الثاني وشباط وآذار، وقد تم التوصل إلى تسوية مع العمال بالاتفاق مع إدارة الشركة (صاحب المعمل) على دفع مبلغ وقدره ٢٠٪ من راتب شهر كانون الثاني حين إقلاع المعمل، وتم دفع المبلغ المذكور بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٨، وسيتم دفع باقي المبلغ خلال أسبوعين من تاريخ بدء تشغيل المعمل.

وفي رده على ما نسب إليه من القيام بتسريح بعض العمال بشكل تعسفي، قال المدير في كتابه إن الشركة لم تقم بطرد أي عامل من عمله، على الرغم من طول فترة توقف العمل، وأن الإدارة ملتزمة بتسديد كامل الأجور المستحقة عن الأشهر المذكورة، والالتزام بتطبيق أحكام قانون العمل.

إلا أن رد العمال الموجه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠ ينفي كل ما ذكره المدير. إذ يؤكد العمال أنهم حتى تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ لم يستلموا سوى ما مجموعه ٤٠٪ فقط من راتب شهر واحد، لأن صاحب المعمل لم يلتزم بالوعود التي أطلقها في كتابه الموجه إلى المديرية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٢، وأنهم حين يطالبونه بالمستحقات يتأفف ولا يبالي بهم، و يؤكد أن المبلغ الذي قد تم دفعه في كانون الثاني هو تبرع وحسنة من جيبه الخاص، ولا يحق للعمال مطالبته بأي شيء آخر، وقد تحدى العمال بالقول: «أنا لا أعبأ بأي شكوى ترفعونها ضدي» وأضاف: «اللي ما بيعجبو يبطل»، مع العلم أن المطالب العمالية كانت مذيلة بعشرات التواقيع.

لقد أدت المماطلة هذه إلى وقوع العمال في ضائقة مالية بسبب توقف رواتبهم ثلاثة أشهر، وتراكم الديون عليهم، فباتوا يعيشون أصعب الظروف لعدم تمكنهم من تأمين لقمة العيش لهم ولأولادهم. والسؤال المهم: لماذا لم يتدخل الاتحاد العام لنقابات العمال حتى الآن؟ ومن هو المستفيد من كل هذا التأخير الذي يشي باتفاقات جانبية وسرية؟ ■

صوامع استثمارية تهدد البشر والشجر

◄ صلاح معنا

انتصبت صوامع الحبوب العملاقة التابعة لشركة منذر العساف وغسان الدردري وشركائهم في منطقة زراعية خضراء هادئة على أطراف مدينة طرطوس، وسط عشرات الهكتارات من بيارات البرتقال التي تنتشر كجنات خضراء على الشريط الساحلي القريب من البحر، مستفيدة من هجمة المنشآت الصناعية الخاصة على الساحل السوري الضيق أصلاً، فصارت هذه المنشآت تملأ هذا المتنفس المناخي والسياحي لكل السوريين بشكل عشوائي.



وقد فوجئ أهالي قرى الرباص وضهر الطاحون والهيشة بالصوامع العملاقة للشركة المذكورة أعلاه ترتفع أكثر من ثلاثين متراً مشكلة جبلاً معدنياً راح ينشر الغبار في كل الاتجاهات محولاً البيارات الخضراء المحيطة إلى أشباح بيضاء، وذلك إثر تطاير بقايا قشور القمح والحبوب المختلفة.

والغريب أن هذه المنشأة العملاقة أقيمت بناء على القانون /١٠/ عشرة بترخيص مجلس الوزراء، لكن دون أية موافقة من الجهات المعنية بالمحافظة، إذ لم تؤخذ موافقة مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين في هذا الشأن، ولا موافقة الجهات البيئية، ولا بلدية يحمور التي يتبع مكان إقامة المنشأة إدارياً لها.. كما لم تؤخذ موافقة الأهالي والجوار، حيث فوجئ أهالي المنطقة بكثافة الغبار وضجيج المكروفونات وأصوات الشاحنات التي لا تهدأ ليل نهار، جاعلة هذه المنطقة الرائعة المجاورة للبحر مدينة صناعية تنفث سمومها على البشر والشجر.

والأسوأ من ذلك هو أن هذا المارد الاستثماري لا يهتم بصحة الإنسان ولا سلامة الطبيعة ولا حتى براءة الطفولة، إذ أصيب العديد من الأطفال بأمراض «التحسس الرئوي»، ووضع الطلاب ليس بأفضل، فمعظمهم لا يستطيعون الدراسة بسبب الضجيج المتواصل والغبار المنتشر في كل مكان.

ونتيجة لهذا الواقع المأساوي تقدم أهالي المنطقة بشكاوى عديدة إلى محافظ طرطوس ووزارات الزراعة والبيئة والسياحة وبلدية يحمور.

وقد قال رئيس بلدية يحمور لقاسيون: «إنني لم أعط أية موافقة لهذه الصوامع، ولم ترخص في بلدية يحمور باعتبار أن هذه المنطقة تابعة إدارياً لبلديتنا»..

والغريب أن هذه الصوامع لم تقم في المنطقة الصناعية، والأغرب أنها تنتصب مقابل معسكر طلائع البعث والشبيبة على البحر، ولا تبعد عن تجمع الشاليهات السياحية أكثر من /١/ كم.. ولهذه الأسباب جميعها قام السيد رئيس اتحاد الفلاحين والبيئة ومدير السياحة بالكشف على المكان بعد الشكوى التي وصلت إلى محافظ طرطوس، ووصلت نسخة منها إلى جريدة قاسيون ممهورة بعشرات التواقيع.

إن الأهالي المتضررين يطالبون جميع الجهات المسؤولة بوقف هذه الجريمة بحق المنطقة، ونقل هذه الصوامع إلى المنطقة الصناعية أو إلى منطقة بعيدة غير مكتظة بالسكان، وإذا كانت كل الجهات المعنية بالمحافظة لم تعط الموافقة لإقامة تلك المنشأة، فلماذا تستمر مهددة حياة البشر والشجر تحت حماية ودعم قانون الاستثمار رقم /١٠/؟..

نص العريضة

«نحن أهالي مزرعة الرباص وضهر الطاحون مجاورة الصوامع مع الحبوب الذي يملكها السيد منذر العساف وغسان الدردري في منطقة الهيشة نعرض ما يلي:

إن الصوامع التي بنيت في هذه المنطقة بنيت دون ترخيص من أي جهة من محافظة طرطوس، وبدون موافقة الجوار، وهي منشأة صناعية لها مكانها في المنطقة الصناعية بعيداً عن الأماكن السياحية والزراعية والسكنية، وقد نتج عن عمل هذه الصوامع ضرر كبيراً جداً خصوصاً للأطفال، لإصابتهم بمرض الشرى والتحسس الربوي وغيرها، وتسببت بإتلاف محاصيل زراعية ومحمية، وألحقت أضراراً بالحمضيات نتيجة الغبار الكثيف الناتج عن هذه الصوامع، حيث غطت طبقة من الغبار كامل المنطقة من أشجار وبيوت سكنية وبيوت محمية، عدا الضجيج الناتج عن المكنات والأبواق وأصوات المكرفونات وأصوات تساقط الحبوب من القمح إلى السيارات الذي يصب في آذان كل مواطن كبير وصغير ليل نهار، مما يؤدي إلى ضجيج دائم يؤثر على متابعة الطلاب دروسهم في البيت، ويمنع الأهالي من النوم حيث الغالبية من الفلاحين الكادحين الذين يعملون في الأرض، وليس لهم مورد آخر سوى عملهم. كما أن هذه الصوامع مجاورة لمعسكر طلائع البعث وشبيبة الثورة وتؤثر سلباً على كل منهما، فنرجو من كل جهة معنية بالأمر أن تمد يد العون لنا، والإسراع بالحل المناسب لأن المنطقة أصبحت منكوبة، ونطالب بتشكيل لجان معنية بالأمر لإزالة هذه الصوامع ووضعها في المنطقة الصناعية..

نرجو الإطلاع على الواقع لأنه يثبت حقيقة ما نقول... ولكم الشكر»..

■

فساد مزمن.. وهواجس مواطن عادي



منذ سنين طويلة ونحن نلتقي ونتحدث.. لا نترك باباً من أبواب الحديث إلا ونطرقه... وأخيراً، يأخذنا الحديث إلى حيث لا مهرب منه. إلى وضع البلد طبعاً، وما يعانيه من أزمات. نبدأ بخلاف كبير في الرأي حول ماهية الأزمة، وكيف ولدت ونَمت، ومن الذي رعاها لتصبح عصية على الحل، ومن غير أن ندري أو نريد نتقارب في الرأي ونتفق أخيراً بأن جوهر مشكلة بلدنا هو الفساد والإفساد.

طبعاً نريدكم أن تسامحونا على هذه البساطة في الطرح كوننا غير مختصين إلا بحب بلدنا هذا، ولأننا نخاف، نهرب دائماً من اتهام السلطات العليا بالفساد، ونذهب إلى حيث نستطيع أن نتهم، حيث نعرف أشخاصاً قريبين، نضعهم أمثلةً لحديثنا.

وبما أنني من عمال مؤسسة الإسكان العسكرية الغارقة في الفساد والمحسوبيات، لذا تكون المؤسسة غالباً موضوعاً لحديثي. وهنا سأذكر أمثلة بسيطة مما أعرف:

يوجد في مؤسسة الإسكان العسكرية فرع يسمى فرع السكن الوطني المختص ببيع المساكن للمواطنين، وفي هذا الفرع يتضخم جزء من الموظفين ليصبح من أصحاب الملايين بزمن قياسي، فكيف يحدث ذلك؟

في العموم، هناك قلة من العاملين يعرفون كل أساليب السرقة والابتزاز في هذا الإطار، لكن الشكل الواضح والقانوني الذي يُمارس وأعرفه جيداً هو التالي:

يأتي الإعلان عن بناء مساكن في مكان ما (قرى الأسد بالديماس مثلاً).. يأخذ «أصحابنا» موافقات بالتخصص بمسكن هناك (طبعاً يبيعه ويربح الكثير)، ثم يأتي التخصص في مساكن أخرى (يوسف العظمة بالجديدة مثلاً)، ويأخذ موافقة أيضاً في ضاحية مصياف... وكم هي البراعة حيث يستطيع أن ينقل تخصصه إلى مساكن الوراقة، فيزداد بذلك ربح شقته مليون ليرة إضافية على الأقل، ولن ننسى طبعاً أنه قد تخصص في ضاحية الإسكان العسكرية، ويسكن فيها، واشترى إحدى محلات السوق التجاري ليجزئه إلى محلين دون أن يعترضه أحد، أو يقول له أحد إن ما يفعله مخالف للقوانين. ولو لم يكن هو من فعل ذلك لكان أول من ادعى بالحفاظ على تنفيذ القوانين ليمنع غيره من فعل ذلك. بعض من سيقرأ هذه الكلمات سيعرف من المقصود بها بالاسم، وأعتقد أن الكثيرين في الفرع المذكور حالهم كحال صاحبنا هذا، والكثيرين أيضاً في الفرع المذكور ممن لا يستطيعون أن يشتروا خبزاً لعائلاتهم، وربما تتكرر الأمثلة في أفرع أخرى.

نورد قضية أخرى..

أعرف شخصاً، منذ سنين وهو ينتظر وظيفته الموعودة عن طريق مكتب العمل، وتم فعلاً ترشيح اسمه، لكن نجح شخص آخر، وتم ترشيحه مرة ثانية وثالثة ورابعة، ولم يُقبل في أية وظيفة، وربما لن يقبل في أي منها أبداً.. ليس لأنه غير كفء، بل لأنه لا يعرف كيف يدفع ثمن الوظيفة لأصحاب القرار.. فمن نتهم هنا؟ وزارة الشؤون التي لم تضع ضوابط لهذه المسألة، وليس لديها لجان اختبار نزيهة، أم الجهات المتوفرة فيها الشواغر التي تكون مهيئة الظرف لشخص بعينه دون سواه؟؟.

نأتي في ختام أحاديثنا، ونحن بحالة قريبة من اليأس والاستسلام، فنكتفي –كوننا عاجزين (أو معجّزين) عن الفعل- بالدعاء والاستجداء إلى الله لينقذ بلدنا من الفساد، وأن ينقله إلى مصاف الدول التي يكون فيها الجميع تحت سقف القانون.

لا أريد لأحد أن يطلب مني البوح باسمي.. فلست ممن يجرؤ على التصريح بذلك، فقد أدفع ثمن ما قلته غالياً، وبالقانون، لذا سأوقع ما قلت باسم مستعار!!

■ **أحمد الأحمد**

طرطوس القديمة ماتزال في مرمى الخطر

نعم.. ستبقى مساكن طرطوس القديمة في مرمى الخطر، ولكن لا يموت حق وراءه مطالب، هذا جواب سؤال سألته جريدة الثورة بناء على شكوى مقدمة من المواطنة إيمان برادعي، في العدد ١٣٨٩٧ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢١ يطالب الجهات المختصة بالحل، ويسأل: هل ستبقى مساكن طرطوس القديمة في مرمى الخطر؟

قالت المواطنة في رسالة تشرح حالة كل سكان طرطوس القديمة: «منذ ١٦ آذار وحتى هذا التاريخ، ونحن نعيش تحت خطر مقصود مدفوعين به مرغمين لا حول لنا ولا قوّة، ولولا لطف الله لكاد سقوط سقف منزلي يودي بحياة أطفالي، وبالدموع والمعاناة عُرضت مشكلتنا عدة مرات على شاشة التلفزيون بالأخبار المحلية، وطالبوا لنا بالحل السريع، وكان لدينا عدة أوراق رسمية من جهات مختصة بعد الكشف بضرورة إخلاء المنزل بأقصى سرعة مع وعود بتأمين منزل بديل، لأن المنزل غير قابل للترميم، وتم التأكيد على ذلك بضبط شرطة يوضح الوضع بالتفصيل، ومع ذلك كله ومع جهودنا المبذولة يومياً بطلب المساعدة، بقينا نُقذف ككرة قدم في الملعب بين مبنى البلدية والمحافظة دون جدوى أو حتى اهتمام بنا كمواطنين لنا حق ويجب أن نحصل عليه بأقصى سرعة للحفاظ على سلامتنا فأنا كأم قد عشت الرعب والخوف على أطفالي، من يدري هل ينجون في المرة القادمة؟!

تقدمت بعدة مقالات لجريدة الثورة وتم نشر مقالتين.. واحدة بالجريدة نفسها، والأخرى بجريدة الوطن تعرض المشكلة وتم الرد من الجهات المعنية بطريقة تنتظر منا الملل بوعود طويلة الأمد مع أن القضية تعتبر حالة إسعافية أو حالة استثنائية. كم كنت أتمنى أن أقصد رئيس الجمهورية ليرى بأم عينه ما يحدث لنا... ومن بيده الحل يرفض دون سبب الإصغاء لنا، وينفي نفياً قاطعاً وجود منازل شاغرة. فإلى متى ستبقى عائلتي في مرمى الخطر؟!!

وكما بدأت أقول: لا يموت حق وراءه مطالب، أتمنى ألا يموت حقي ويدفن، وكأن لا أحد يسمع ويصغي. وكأن قضيتنا قصة عابرة بسيطة تمضي، وهي تستحق الاهتمام لأبعد مدى، لأن أرواح الناس ليست رخيصة في وطني الحبيب».

المواطنة إيمان عبد الرحمن برادعي.

بعد نشر الرسالة والشكوى في الصحف، وبعد التحقيق الذي يصور معاناة سكان مدينة طرطوس القديمة، قام أحد المسؤولين الكبار في المحافظة بطرد المواطنة صاحبة الرسالة من مكتبه بألفاظ نابية وصراخ غير مقبول، قائلاً لها: اخرجي من هنا، مشكلتك ليست عندي، ولا يوجد عندي بيوت لمثلك...

«قاسيون» تضم صوتها للواقعين تحت الخطر، وتطالب بحل مشكلتهم قبل أن يصبحوا هم وسواهم قنابل موقوتة!!

■

تنويه وتوضيح:

محطة درعا أيضاً لم تسلم من الفساد

◄ **يوسف البني**

ورد في العدد السابق من «قاسيون» الذي يحمل الرقم /٤١٤/ في التحقيق حول الاعتداءات التي تتعرض لها أملاك وقف الخط الحديدي الحجازي وتسليمها لأيدي المستثمرين، وفي فقرة (الالتفاف على القانون): «قام مجلس مدينة درعا بتقطيع أوصال العقار /٥٨٥/ المجاور لمحطة درعا على الخط الحديدي الحجازي والتابع لها ....»، وهذا خطأ غير مقصود، فالعقار مجاور لمحطة تل شهاب على الخط الحديدي الحجازي وتابع لها، أما محطة درعا التي لم نذكر الاعتداءات التي تعرضت لها، فقد تم تخريب وإزالة المباني الأثرية التابعة للمحطة بممارسات غير قانونية من القائمين عليها، وتم بناء سوق الحامد وسوق الرحمة مكانها، وصولاً إلى استغلالها لمآرب شخصية، والاستئثار بعائداتها وفوائدها المادية بدلاً من إيداعها إلى خزينة الدولة، وكثير منها تم تسليمها للاستثمارات الخاصة.

بدأ المخالفات والتجاوزات مدير الآثار السابق في درعا، ومدير فرع الخط الحديدي السابق في المحافظة، اللذان فتحا أعين بلدية درعا على المكاسب، فسار مجلس المدينة على الخطى نفسها للاستفادة مما تبقى من الأملاك العامة التابعة للخط الحديدي لمنافع شخصية، فقامت الخلافات بين مجلس المدينة والمؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي.

فإلى متى يبقى التخريب والهدر والفساد ونهب المال العام محمياً ومبرراً تحت مظلة المنصب أو الوظيفة، بعيداً عن عيون الرقابة والمساءلة القانونية، لا يردعه رادع ولا يوقفه وازع من ضمير أو سلطان؟!! أسئلة برسم القائمين على المصلحة العامة، والموكل إليهم حماية المال العام، والمطلوب منهم فتح ملفات الحساب والعقاب.

■

العلاقة الجدلية بين سيادة القانون وسيادة الدولة

◄ **نجوان عيسى**

يعتبر مصطلح سيادة القانون واحداً من أكثر المصطلحات تكراراً على ألسنة رجال القانون والسياسة والثقافة، وغالباً ما يستخدم هذا المصطلح في معرض الحديث عن وجوب تطبيق القانون على جميع الأفراد والتجمعات داخل الدولة على حد سواء.

ولكن الحقيقة أن لمصطلح سيادة القانون بعداً أكثر عمقاً واتساعاً، لأن عدم احترام سيادة القانون، يعني عدم احترام السلطتين التشريعية والقضائية، وفوق ذلك فإنه مؤشر خطير على عدم استجماع الدولة لكامل عناصرها.

فالمعروف لدى علماء السياسة والقانون الدستوري قيام الدولة على أربعة عناصر أساسية، هي السكان أو الشعب، والإقليم أو الأرض، والحكومة أو التنظيم السياسي، وأخيراً السيادة التي هي العنصر الأساس الذي يحدد وجود الدولة فعلياً أو عدم وجودها، ذلك أنه بامتلاك السيادة تتميز الدولة عن جميع أشكال التجمعات البشرية الأخرى كالأحزاب والطوائف وسواها، فكثيراً ما امتلكت جماعات بشرية عبر التاريخ عنصر السكان، والإقليم، وشكلاً من أشكال التنظيم السياسي، ولكنها لم ترق إلى مستوى الدولة لعدم توافر عنصر السيادة.

وربما يكون تحديد مفهوم السيادة من أكثر المسائل المثيرة للجدل، ولكن الثابت أن السيادة تعني السلطة النهائية للدولة، والتي لا يملك أحد المراجعة فيها. والثابت أيضاً أن للسيادة شقين أساسيين ومترابطين، الأول هو السيادة الخارجية التي تعني استقلال الدولة وعدم خضوعها لغيرها في علاقاتها مع الدول الأخرى، والشق الثاني -وهو ما يعنينا هنا- السيادة الداخلية التي تعني أن على جميع الأفراد والجماعات أن يخضعوا لإرادة الدولة. وهنا بالضبط تبرز سيادة القانون كواحدة من أهم عناصر السيادة، وبالتالي كشرط من شروط استجماع الدولة لعناصرها. فإذا كانت سيادة الدولة الخارجية تتمثل في استقلالها السياسي وعدم خضوعها لسواها من الدول، مع كل من يتطلبه ذلك من عناصر القوة، فإن سيادة الدولة الداخلية تتمثل في خضوع جميع الأفراد والأحزاب والمؤسسات بما في ذلك المؤسسات الرسمية لأوامر السلطة التشريعية، التي تشكل بمجموعها القوانين النافذة المطلقة التي يعاقب على تجاوزها.

وهكذا، فعندما يخترق بعض الأفراد القوانين دون محاسبة، وعندما يتمكن البعض الآخر من استغلال نفوذهم المالي والسياسي لتحقيق مكاسب خارج إطار الشرعية، فإن هذا لا يشكل اعتداءً على القانون فحسب، بل إنه اعتداء مباشر على سيادة الدولة. وعندما تكون السلطة القضائية في الدولة قادرة على تطبيق القوانين على جزء من المواطنين وإلزامهم بها، وغير قادرة على إيقاف تجاوزات البعض الآخر من مواطنيها ومعاقبتهم عند خرق القانون، فإن سيادة الدولة تكون سيادة منقوصة لأنها لا تشمل جميع الأفراد المقيمين على أرضها، تماماً كما هو الأمر عندما يكون جزء من إقليم الدولة خارج سيادتها بسبب وجود قوة احتلال تسيطر عليه، وتماماً كما هو الأمر عندما يخضع قرار الدولة السياسي لإرادة دولة أخرى.

إن تحصين سيادة القانون وضمانها على كامل أراضي الدولة، وضمان خضوع جميع المواطنين أفراداً وجماعات لها دون استثناء، هو شرط أساسي لصيانة سيادة الدولة، ولتكامل عناصرها، وبالتالي هو شرط لقوتها ومنعتها وقدرتها على خوض معارك التحرير والبناء.

■

الكوليرا في منطقة الميادين.. والجهات الرسمية تتكتم!؟

هل أصبحت حياة المواطنين وأرواحهم رخيصة لدى قوى الفساد ومن يدعمها ومن يحميها ليخفوا حقيقة بدء تفشي مرض خطير كالكوليرا!؟ وهل مازال البعض ونحن في زمن ثورة الاتصالات يظن أنه إذا أخفى رأسه كالنعامة، لا يراه أحد!؟
ولماذا التكتم على أمر خطير كانتشار وباء، بدل أن تتم حملة توعية وقائية علنية مترافقة مع حملة العلاج والمكافحة قبل أن تستفحل الأمور؟!
أسئلة نسوقها لمتابعتها وتلافي نتائجها، ولمعرفة المسؤولين عنها ومحاسبتهم، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء ذلك، لأن حياة المواطنين ليست رخيصة كما يسعى الفاسدون أن يجعلوها..



لقد ظهرت قبل ١٥ يوماً على الأقل عشرات حالات الإسهال في منطقة الميادين، وخاصة في مركز المدينة ومدينة القورية وبلدة صبيخان والقرى المحيطة، وتبين من خلال الفحص المخبري أنها ناتجة عن الإصابة بالكوليرا، وحسب ما ذكر أحد المشاركين بالمتابعة أنه من بين كل ٣٠ عينة توجد على الأقل ٢٠ منها إيجابية التحليل، وهذا يعني أن نسبة الثلثين مصابون، وقد امتلأت مشفى الطب الحديث، والمشفى الوطني بالميادين بالمصابين، وجرى تحويل العديد من الإصابات إلى مشافي دير الزور. وقد انتشرت أخبار الإصابات ووصلت إلى المواطنين بصورة مبالغ بها، مما سبب الذعر بينهم، وبدل أن تتم مصارحتهم بحقيقة الأمر، أوعز كبار المسؤولين في المحافظة والوزارة بالتكتم والسرية. وقد صرح مدير مشفى الطب الحديث لجريدة الفرات يوم الثلاثاء ٢٨ تموز في العدد ١٣٦٠ أنه لا صحة لما يشاع عن وجود إصابات بالكوليرا، في الوقت الذي كانت مشفاه ممتلئة، بينما أكد مدير الصحة بدير الزور لجريدة الوطن في عدد يوم الأحد ٢ آب، وجود ٥٧ إصابة، وتحدث عن بعض التفاصيل كتزويد القورية بمركز طبي متنقل، وكذلك للجريدة الإلكترونية أزورا الفرات.. وممن يتحمل اللوم مدير مشفى الطب الحديث لرضوخه لأوامر الجهات العليا في التعتيم، لأنها تتعلق بحياة المواطنين، والإخفاء هو تستر على الجريمة، وقد نوقش الموضوع في اجتماع فرع أحزاب الجبهة يوم الخميس ٣٠ تموز، وجرى تهوين الأمور!؟

والمشكلة مازالت قائمة رغم التصريحات عن السيطرة، ومازالت هناك أمور تُخفى كوفاة الشاب أسعد الضاحي البالغ من العمر ٢٩ عاماً من بلدة تشرين (الكشمة) والذي يجري الترويج أنه توفي بجلطة بعد شفائه من الكوليرا!؟
ولعل الأخطر من ذلك هو عدم التطرق لأسباب عودة الكوليرا إلى المنطقة، ولا كيفية معالجتها، رغم تشكيل وزارة الصحة لجنة للمتابعة والمعالجة، وإعداد تقرير يومي لقيادة المحافظة كما صرح مدير الصحة.
وفي الوقت نفسه أكد مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي بدير الزور على مدراء محطات المياه للمحافظة على نسبة الكلوره٠,٥ ملغ/ليتر، تحت طائلة المحاسبة، وكأن تنقية المياه تقتصر على ذلك، وهذا يكشف أحد أسباب انتشار الكوليرا وهو تلوث المياه الذي نوهنا عنه في قاسيون سابقاً، وهو الذي ما يزال أيضاً أحد أهم أسباب التهاب الكبد الوبائي، بينما اعتبر أحد المسؤولين حين أثرنا هذا الموضوع أن من يتحدث عن تلوث المياه خيانة وطنية. وهنا نتساءل: ماذا نسمي هذا التستر على تلوث مياه الشرب ونهر الفرات والصرف الصحي الذي نفذه المتعهدون والمشرفون عليهم بطرق تفتقد إلى أبسط الشروط الفنية!؟
وننوه أيضاً أن منطقة الميادين ومدينة القورية تشكلان بؤرة منذ السنة الماضية، وقد حدثت فيهما إصابات، وأجريت ثلاثة اختبارات لكل عينة، وبينت النتيجة أنها إيجابية، لكن الوزارة أخذت هذه العينات وأعادت نتائجها بأنها سلبية، وهذا يبين مدى إهمال الوزارة والجهات العليا، وقد أكد بعض العاملين في الصحة الذين كانوا مستنفرين طيلة الصيف الماضي أن الجرثومة تدخل في فترة الشتاء بمرحلة التكيس لمقاومة العوامل الجوية، وتزداد مقاومتها للعلاج بعد ذلك وأنه جرى إهمال جهودهم، وصرف للبعض منهم من الوزارة ربع راتب أي ما بين ألف وألفي ليرة فقط!؟
أما بقية أسباب انتشار الأمراض الوبائية في المنطقة الشرقية عموماً ودير الزور خصوصاً غير التلوث بأشكاله وأنواعه المتعددة، فمن أهمها إهمال المنطقة على مدى أربعين عاماً، وتردي الوضع الاقتصادي المعاشي في السنوات الأخيرة بسبب السياسة الليبرالية التي يتبعها الطاقم الاقتصادي ومن وراءه من التجار ومن يحميه من الفاسدين والفجار، والذي أدى إلى انخفاض القيمة الغذائية والذي يؤثر على صحة المواطنين ومناعتهم، وأن المواطنين عندما سمعوا بانتشار المرض اتجهوا إلى الصيدليات لشراء أدوية السلفا الوقائية على حسابهم رغم وضعهم المادي السيئ، بدل أن توزع عليهم مجاناً، ولم يصدقوا نفي وجوده، بل باتوا لا يصدقون ما يصدر عن الحكومة والمسؤولين الكبار الذين أصبحوا كالراعي الكذاب بالنسبة لهم، وخاصة أن أحاديث تنمية المنطقة الشرقية الوهمية لم يلمسوا من نتائجها واقعياً أي شيء، بل ازداد الوضع سوءاً كتصفية معمل الكونسروة في الميادين، وعدم إقامة المطحنة مكانه، ناهيك عن ازدياد الأمور خطورة مع الظروف البيئية السيئة، وارتفاع الأسعار وارتفاع فواتير الكهرباء والماء، وأن الاهتمام منصب على الشكليات، كمهرجان الفرات للتسوق والسياحة حيث أن استضافة إحدى الفرق لا يقل عن ٤٠٠ ألف ليرة!؟
وبعد.. فإننا إذ نوجه الشكر لبعض العاملين والصادقين في مديرية الصحة، ونطالب بتكريمهم وتقدير جهودهم، فإننا في الوقت ذاته نطالب بمحاسبة كل من قصر وتستر أو أمر بالتستر، ونطالب بحملة واسعة لمنع تحول انتشار المرض إلى جائحة، ودعم صحة دير الزور بكل ما ينقصها وبكل ما تحتاجه بمثل هذه الحالات، والأهم الذي نود أن نقوله إن المواطنين لا تخفى عليهم أساليب النهب والفساد، ومن لا يعتمد على المواطنين ويهتم بمصالحهم، ويفضل مصالحه الخاصة أو المحافظة على كرسيه، إنما هو يتآمر على كرامة الوطن والمواطن التي تبقى بنظرنا ونظر الشرفاء فوق كل اعتبار.

■ **زهير مشعان**
المكتب الإعلامي بدير الزور

هل خصخص المصرف العقاري توزيع رواتب الموظفين؟!

وردت إلى «قاسيون» اتصالات من مواطنين يشتكون عدم حصولهم على رواتبهم من الصرافات الآلية بدمشق.. ولم يُفاجأ قاصدو الصرافات بعبارة «خارج الخدمة» على معظم الصرافات التابعة للمصرف العقاري فحسب، بل وامتد ذلك إلى عدم توفر الأوراق المالية في الصرافات «قيد الخدمة».
وأكد المتصلون أن شكواهم إلى المركز الرئيسي للمصرف العقاري في دمشق قوبلت ببرود، وكان الجواب حسب ما وردنا، أن توزيع الأموال على الصرافات الآلية أصبح مناطاً بشركة خاصة تعاقد معها المصرف العقاري.. دون تحديد اسم الشركة..
«قاسيون» تضع هذا الأمر برسم المعنيين، وتضم صوتها إلى صوت الموظفين الذين ينتظرون الحصول على راتبهم منذ منتصف الشهر الماضي، وتطالب مثلهم بإيجاد حل سريع وفوري لهذه المشكلة، آملةً ألاّ يكون خبر تكليف شركة خاصة بتوزيع الأموال على الصرافات صحيحاً، لأن ذلك من شأنه تسليم رقاب ورواتب الموظفين إلى جهات لا يمكن ائتمانها على سلامة الوضع الاجتماعي في البلد..

■ **قاسيون**

مناقشة جدية للواقع الصحي والخدمي في مجلس محافظة طرطوس

◄ **رئيف بدور**
عضو مجلس المحافظة

جرى اجتماع لمجلس محافظة طرطوس بتاريخ ١٢ تموز الماضي، واختصر بيومين بسبب الجولات الميدانية للسيد المحافظ على البلديات والقرى في المحافظة، ورغم ذلك طرحت مواضيع جدية للغاية أهمها:

١ - مديرية الصحة:

جرت مناقشة واقع مشفى الباسل، وتقدم أعضاء المجلس بمعروض يطالبون بإلغاء الهيئة العامة لمشفى الباسل، فالمشفى قبل إحداثها هيئة عامة كانت رائدة ومن أنجح المشافي في القطر، وكانت من حيث النظافة شبيهة بفندق خمس نجوم، وقد قدمت خدمات جليلة لأبناء المحافظة والمحافظات المجاورة وللأشقاء اللبنانيين. وعندما صدر قرار بإحداثها هيئة عامة كانت الغاية كما ورد في القرار:
١) تحسين الأداء الطبي والإداري بما يخدم المرضى.
٢) تحسين الخدمات الفنية والعلاجية.
٣) تأمين موارد خاصة بالهيئة لتقليل الاعتماد على الدولة.
٤) تطوير البحث العلمي والتأهيل والتدريب.
٥) الحوافز للأطباء والعاملين في الهيئة.
٦) التقليل من المركزية وإعطاء الصلاحيات للإدارة لكي تخدم المرضى بشكل أفضل.
لكن، بعد أربع سنوات من تطبيق التجربة، لم تحقق أيه أهداف وضعت لها، بل ما حدث هو العكس، فقد تراجع وضعها العام، حتى أصبح واقعها المزري حديث الشارع، فالأداء الطبي تراجع بشكل ملحوظ، لأن الخبرات تركت المشفى أو عزفت عن العمل بحجج غير مقبولة، والعمليات الجراحية أصبحت نادرة جداً، وكثرت الوفيات ومعظمها سببه الاستهتار واللامبالاة وضعف الشعور بالمسؤولية لدى إدارة المشفى، وهذا ولد انطباعاً بأن العمليات الجراحية في المشافي الخاصة هي الضمانة للحياة.
بالنسبة للخدمات الفنية حدث ولا حرج.. لا يوجد سرير أو كرسي أو مغسلة أو تواليت بحالة جيدة، كما أن الأسرّة خالية من الشراشف والمخدات النظيفة. وليس هناك أية بحوث أو محاضرات أو مؤتمرات كما كان يجري سابقاً.
وبالنسبة لإعطاء صلاحيات، فقد أصبحت المركزية أشد، والارتباط بكل أمر أصبح مع الوزارة بدل المديرية أو المحافظة، والمعاملة التي كانت تحتاج إلى أسبوع لإنجازها أصبحت تحتاج إلى شهر. وأصبح هناك إرباك شديد بعقود المواد والصيانة بين الوزارة والهيئة، ناهيك عن الضعف الشديد في الأداء وعدم الالتزام بالدوام وانخفاض عدد المراجعين والخدمات وكثرة الوفيات وزيادة الشكاوى والمشكلات المستمرة بين العناصر العاملة، إضافة إلى الإرباك في النقل من وإلى داخل المحافظة وبين المشافي وبين عناصر التمريض والمعهد الصحي.. وأصبحت الموافقات مرتبطة بالوزارة بدل المحافظة، وهذا زيادة في المركزية.
أما بالنسبة لتأمين الموارد المالية والتي على أساسها تم إحداث الهيئة، فلم يتم تأمين موارد تذكر، بل ظلت متدنية جداً مقارنة بحجم الدعم المقدم من الدولة، وتقارير مديرية الصحة والمشفى تبين التدني في تأمين الموارد.



عام	إعانة الدولة	الإيرادات
٢٠٠٥	٤٤٠ مليون ل.س	٤,٥ مليون ل.س
٢٠٠٦	٤٤١ مليون ل.س	٨,٤ مليون ل.س
٢٠٠٧	٤٤١,٨٠ مليون ل.س	٨,٤ مليون ل.س
٢٠٠٨	٤٤١ مليون ل.س	٥,٥ حتى الشهر التاسع

هل يعقل أن تكون هذه الإيرادات الهزيلة هي الهدف والغاية من إحداث الهيئة العامة، أم أن رياح التغيير الذي يقوده الفريق الاقتصادي والهادف إلى أن تتخلى الدولة أو أن تنسحب تدريجياً من وظيفتها الاجتماعية هو الهدف غير المعلن؟؟.
أقل ما يقال عن المشفى بعد إحداثها كهيئة من خلال زياراتنا المتكررة واستماعنا إلى شكاوى المرضى، بأن هناك حالة من الفوضى تسود دوام الأطباء، وخاصة الأخصائيين، فالدوام شبه كيفي لدى غالبية الأطباء، حتى أن بعضهم لا يأتي إلى الدوام إطلاقاً، وبعضهم لا يستمر دوامه أكثر من ساعة، إضافة إلى بروز عرف جديد فرض نفسه في الهيئة حيث يبدأ دوام الأطباء الأخصائيين الساعة الحادية عشرة ولساعة واحدة فقط. وعلى الرغم من وجود كادر فني كاف من الناحية التنظيمية لإصلاح وصيانة كل الأعطال والتعامل معها بشكل آني، إلا أن الأداء غير موجود حتى في الحد الأدنى، وهذا سببه التسيب والفوضى وعدم توزيع الأعمال أو حصر المسؤوليات في حال حدوث أي خلل.. ونجد أن بعض الأعطال البسيطة تستمر فترة طويلة، وتبقى دون إصلاح حتى يتم التعاقد مع الشركات الخاصة لإصلاحها دون الاعتماد على الكوادر الموجودة والتي يفترض أن تقوم هي بإصلاح الأعطال بشكل فوري.
لهذه الأسباب، وأسباب أخرى منها وجود المشفى على مفترق طريق عام اللاذقية -طرطوس – حمص، وعدم وجود مشفى آخر في المدينة، يجعل عمل المشفى الأساسي هو الإسعاف للضرورة الحتمية، مما يؤثر على بنية المشفى بشكل كبير وعدم إمكانية تطبيق أجور على هذه الحالات، ولهذه الأسباب جميعها يتوجه أعضاء مجلس محافظة طرطوس بتوصية إلى السيد وزير الصحة عن طريق السيد المحافظ، بإلغاء الهيئة العامة لمشفى الباسل حفاظاً على المكتسبات والمنجزات التي تحققت خلال الفترة الماضية وعدم المساس بحقوق المواطنين.

٢ - الخدمات الفنية:

أما فيما يتعلق بمديرية الخدمات الفنية، ومن خلال التقارير الصادرة عن المديرية نفسها، فهناك ما يدعو للاستهجان والاستغراب، فالاعتماد المرصود لخطة الطرق يفوق المليار ومئتي مليون ليرة سورية، والذي بحاجة إلى تفسيرات أن معظم المشاريع تم تلزيمها إلى القطاع الخاص وحصة القطاع العام لا تتجاوز خمسة بالمائة، وحتى هذا مخالف لقرار مجلس الوزراء. أليس القطاع العام هو الذي حافظ على ميزة تغنينا بها كثيراً من خلال المشاريع الحيوية التي نفذت بالكوادر الوطنية في بناء الجسور والسدود والأوتوسترادات وأقنية الري والمباني وغيرها كثيرة، ومازالت بصماتها حتى الآن ماثلة أمام الجميع؟
أليس هذا القطاع إضافة إلى أنه قطاع اقتصادي، هو قطاع اجتماعي يعتبر ملاذاً للطبقة العاملة لاحتضانه آلاف العمال؟ وفي حال حدوث كوارث من الذي يهب لإنقاذ ممتلكات وأرزاق وحياة المواطنين؟ أليس القطاع العام هو من يشكل غرفة طوارئ ويجند عماله وكوادره وآلياته ومعداته في معالجة أية كارثة تحدث؟ ماذا يفعل القطاع الخاص في هذه المحن؟ هل من المعقول بعد كل هذا إعطاء الحق للمدراء بطرح المشاريع للمناقصة مساوين بين الشركة العامة والشركة الخاصة؟ فمثلاً من الذي أعطى الضوء الأخضر لمديرية الخدمات الفنية أن تطرح مشروع تعبيد وتزفيت طريق صافيتا - العبودية للمناقصة، وهذا المشروع أنجزته الشركة العامة للطرق والجسور منذ خمسة عشر عاماً، والجميع يشهد بجودة هذا الطريق؟ بأي منطق يطرح هذا المشروع للمناقصة حين تلزمه صيانة؟ ألم يكن جديراً بمديرية الخدمات الفنية أن تبادر إلى إجراء عقد بالتراضي مع الشركة المنفذة لأنها هي صاحبة المشروع سابقاً؟ وهل يستطيع القطاع العام مجاراة القطاع الخاص في موضوع المناقصات وجميعنا يعلم بأن هذا القطاع يعاني حالة من الركود والتأزم ومن مشاكل فنية ناجمة عن قدم آلياته؟ وفي حال عدم تلزيمه مشاريع بالتراضي، فكيف تدفع أجور العمال ورواتبهم؟ وكيف سيتم تأمين الطبابة واللباس لهم؟ إننا نتوجه للسيد المحافظ بإلزام مديرية الخدمات الفنية بإجراء عقد بالتراضي للمشروع المذكور مع الشركة العامة للطرق والجسور.

٣ - بلدية طرطوس:

إن ما طرح حول أداء البلدية والترهل والروتين والاستهتار واللامبالاة بالنظافة وإشغال الأرصفة وغيرها من الأمور الخدمية، هو طرح محق وصحيح، ولكن هناك بعض الطروحات من هذا القبيل تخفي بين طياتها أموراً مبطنة، لعلها مقدمة الصراع والحرب الدائرة بين المتنفذين وعموم الشعب. ويحق لنا أن نتساءل في هذا الإطار حول القانون /٢٦/ لعام ٢٠٠٠ وعن مصير الجمعيات السكنية، وحول قانون تنظيم وتسوية المخالفات الجماعية ومناطق التوسع؟
إننا نرى أن هذين القانونين هما السبب في هجوم إعلامي مكثف على بلدية طرطوس، ومستقبلاً سيتم التعرض إلى هذين القانونين بشكل مفصل على صفحات جريدتنا.

■■

وداعاً أبا جمال..

شيّعت بلدة (البارقية) بموكب مهيب الرّفيق فرح دعكور (أبو جمال) عن عمر ناهز الثمانين، قضى جله في النضال الوطني
وشارك في تشييع الراحل أعداد غفيرة من الشّيوعيّين وأصدقائهم وأهالي المنطقة، ومثّل الّلجنة الوطنيّة لوحدة الشّيوعيين السّوريّين كل من الرفاق: محمد علّوش، سليم عبّود، فؤاد ومفيد إبراهيم
يذكر أن الرفيق الراحل (أبو جمال) كان واحداً من أولئك الرفاق الأوائل الذين حملوا لواء الشّيوعيّين في أحلك الظروف وأصعبها في محافظة طرطوس، وكان في عداد الشيوعيين والوطنيين الذين شاركوا عام ١٩٦٢ بمظاهرة حاشدة في دمشق للمطالبة بعودة الرّفيق خالد بكداش إلى الوطن، مرددين شّعارات وطنية منها: (مطالبنا الشعبيّة - خبز وسلم وحريّة).
الّلجنة الوطنيّة لوحدة الشّيوعيّين السّوريّين، وهيئة تحرير (قاسيون) يتقدّمون من آل الفقيد ورفاقه ومحبّيه بأحرّ التّعازي وأصدقها، راجين للجميع الصحة وطول البقاء.

بعد تراجع القطاع الزراعي..
مائتا قرية عطشى في حماة.. وأصحاب النفوذ يحولون مجرى النهر!!

◄ نزار عادلة

تقول الوقائع إن قصوراً كبيراً شاب تنفيذ مشروعات الري واستصلاح الأراضي في الخطط التنموية كافة، المنفذة في سورية. فخلال أكثر من ١٥ عاما لم تزد المساحة الكلية المزروعة، ولم تزد مساحة الأراضي المروية، وانعدم الربط بين فروع الزراعة وفروع الاقتصاد الوطني، في جميع المجالات، من حيث العلاقات المادية والنقدية، والتكاملية الإنتاجية، والتسويقية والسعرية والتمويلية، وانعدم إجراء المسوح اللازمة للأراضي، لمعرفة صلاحيتها وإنتاجيتها لأنواع الزراعات، ما نجم عنه ولأسباب أخرى من ضمنها السبب السعري وسيادة قانون العرض والطلب، سيادة التشتت والفوضى في اعتماد زراعة أنواع معينة أو تطوير محاصيلٍ معينة، وغلبت النزعة الفردية في كثير من المعالجات واتجاهات المعالجة، فعوضا عن البحث في إمكانية تطويرِ مزارعٍ الدولة وزيادتها، وتطوير الحركة التعاونية الزراعية باعتبارها أساسا حاسما لحل مشكلات الزراعة، جرى تعميق الاتجاه نحو حفز الفعاليات الخاصة والنشاط الفردي.. وأخيراً حُلَّت المزارع وضُرِبت الحركة التعاونية.



بعد ابتداع يافطة اقتصاد السوق الاجتماعي، واعتبار السياحة قاطرة النمو حسب الفريق الاقتصادي، وبعد حزمة القرارات الانفتاحية المعروفة، تم ضرب القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص المنتج، والإجهاز على القطاع الزراعي. وإذا كانت َمقولة الأمن الغذائي قد اقتربت من أن تتحقق في ثمانينات القرن الماضي من خلال الإنتاج المتميز للحبوب والأقطان، فإن هذا الإنتاج قد تراجع إلى أقل من النصف، وكان من نتائج حزمة القرارات الحكومية نزوح مئات الآلاف من الفلاحين إلى المدن بعد أن تركوا الأرض بوراً. وإذا كانت حجة الحكومة هي الجفاف، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان فوراً: ماذا عملت الحكومة مع موسم القمح في العام الماضي؟ وكيف خلقت فئات جديدة من السماسرة واللصوص الذين استولوا على عرق وتعب الفلاحين، وفئات متنفذة أكبر استوردت حاجة سورية من كافة المواد الغذائية؟ فالمشكلة ليست فقط في المنطقة الشرقية، بل أيضاً في دمشق وريفها، وحلب وريفها، وفي المنطقة الوسطى بشكل عام.

وإذا كان الحديث الأبرز سابقاً يتركز على ضرب القطاع الزراعي، فإن القضية الأبرز الآن هي مياه الشرب التي أصبحت مشكلة المشكلات.

قرى السلمية البائسة

ضربت الزراعة في حمص وحماة، وهجر الفلاحون الأرض واقتحموا المدن، وهناك ٢٠٠ قرية اليوم تعشش الغربان في حقولها، وبالمقابل هناك لجانٌ تشكل ودراساتٌ تقدم واقتراحاتٌ تطرح، وجميعها (قبض ريح).

كمية المياه المتاحة في نهر العاصي والسدود التخزينية لا تسمح بأخذ أية كمية منها، بل هي في حال عجز متزايد، لذلك تمت المطالبة بجر المياه من نهر الفرات ليكون بمثابة شريان لمنطقة السلمية وقراها.

١- تم تشكيل لجنة فنية من مجموعة خبراء في الزراعة والري والهندسة بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم /١٥٦/ لعام ١٩٧٩ وأوصت الدراسة بالموافقة على جر كمية /٣٠٠ مليون م٣/ من الفرات إلى سهول السلمية. لإرواء خمسين ألف هكتار. ولم تتمكن الدولة في حينها من تنفيذ المشروع بسبب خلافات مع الجانب التركي، باعتبار أن المشروع خارج حوض النهر، ولذلك حفظت الدراسة.

٢- في عام ١٩٩٧ تقدم المهندس الزراعي إبراهيم عباس الذي كان يشغل موقع مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون الزراعية والري، وأمين المجلس الزراعي الأعلى، باقتراح لإحياء هذا المشروع الهام على أن يكون مشروعاً إرشادياً في المنطقة الوسطى من سورية، باستخدام طرق الري الحديث (الري بالتنقيط)، وخَفّضَت الدراسة كمية المياه من ٣٠٠ مليون م٣ إلى ١٥٠ مليون م٣، أي النصف بكميات المياه والنصف بالتكاليف تقريباً، وتم تشكيل لجنة من هيئة تخطيط الدولة ووزارة الزراعة والري، أعادت اللجنة للمشروع اعتباره وأدرجته ضمن المشاريع الهامة، وأخذ رقم /١١/ من حيث أهمية المشاريع.

٣- قامت وزارة الزراعة بإعداد دراسة لجر مياه نهر الفرات لمنطقة حمص وحماة والسلمية عام ٢٠٠٢، ولم تلق قبولاً بسبب كبر المساحة وعدم توفر المياه الكافية لريها.

٤- تابع المهندس إبراهيم عباس بعد ذلك من خلال عضويته في مجلس الشعب تبني هذا الموضوع وإرسال كتاب من رئيس مجلس الشعب إلى رئيس مجلس الوزراء يتضمن ضرورة العمل على جر المياه من نهر الفرات لإرواء أراضي منطقة السلمية الخصبة التي تعاني من الجفاف. وبناء عليه تم تشكيل لجنة بالقرار رقم /٨٨٠/ تاريخ ١٩/٥/٢٠٠٤، التي تضمنت ممثلين عن وزارة الزراعة وإدارة الري ومؤسسة الآغا خان، وقد خلصت اللجنة إلى دراسة جديدة معدلة للدراسة القديمة وأوصت بما يلي:

أكدت الدراسة الحالية كما الدراسات السابقة على أهمية المشروع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. وأوصت بأنه يمكن جر ١١٠ مليون م٣ من نهر الفرات سنوياً لمسافة ١٦٠ كم، وتحقق ري ٣٠ ألف هكتار بالإضافة لمياه الشرب لقرى المنطقة.

وذكرت الدراسة أنه من خلال المعايير الاقتصادية التي تم حسابها عن طريق التحليل الاقتصادي للمشروع، تبين أن المشروع مجد اقتصادياً، وذو ربحية اقتصادية عالية علىً مستوى البلاد، علاوة على الفوائد الاجتماعية والبيئية الكبيرة التي يمكن جمال أهمها ما يلي:

١- تحسين مستوى المعيشة لسكان المنطقة من خلال وزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تحويل /٣٠ ألف هكتار/ من أراضي بعلية إلى أراضي مروية.

٢- زيادة الإنتاج النباتي والحيواني في المنطقة وبالتالي المساهمة في توفير السلع الغذائية والمساهمة في دعم الأمن الغذائي للقطر.

٣- تأمين مياه الشرب النظيفة للسكان ورفع المستوى الصحي لهم.

٤- الحد من هجرة السكان الريفيين خارج المنطقة بسبب توفير فرص العمل في المجال الزراعي.

٥- الحد من استنزاف المياه الجوفية في المنطقة وضمان استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة.

٦- المساهمة في رفع الناتج القومي.

رأي فني

المهندس همام الدبيات يتحدث حول الخلل في هذا الموضوع فيقول:

بدأت الشركة العامة للدراسات المائية في حمص بدراسة مشروع نقل المياه من دير الزور إلى تدمر لأغراض الشرب وسقاية المواشي وغسيل الفوسفات منذ أكثر من أربع سنوات، وفي العام الماضي تم الإعلان عن مناقصة داخلية وخارجية لتنفيذ المشروع حيث بدأت وزارة الري في تشرين الأول ٢٠٠٨ بدراسة العروض المقدمة من ١٢ شركة وطنية ومشتركة وخارجية (تركيا ـ إيران ـ إيطاليا ـ أوكرانيا ..) استبعد منها عرضان واستمر العمل على دراسة العروض العشرة المتبقية، وبالتوازي يتم السعي مع مصادر التمويل لتأمين الكلفة التقديرية البالغة حوالي ٤٠٠ مليون دولار من جهات مانحة أو من خلال قروض ميسرة.

يهدف المشروع لضخ حوالي ٢,٣ م٣/ثا لمسافة ٢٥٦كم وذلك من نهر الفرات قرب دير الزور (من المنسوب ٢٠٠م عن سطح البحر) إلى المنسوب ٤٦٨م في تدمر، ثم إلى المنسوب ٦٠٠م في مناجم الفوسفات من خلال أنابيب ضخ فولاذية وأنابيب إسالة من GRP، وتشمل عدة منشآت هندسية ـ المأخذ المائي ـ محطة التصفية ـ خمس محطات ضخ ـ أربعة خزانات ـ .... مدة تنفيذ المشروع أربع سنوات.

قبل أكثر من عام تم طرح فكرة طارئة وهي إيصال جزء من هذه المياه المنقولة إلى شرق وجنوب حمص، وذلك بتمديد خط جر يتفرع عن الأنبوب الأول في تدمر بتصريف ١,٢م٣/ثا، ويتجه غرباً لمسافة ١٣٦كم وينقل المياه إلى المنسوب ٧٠٠م في الفرقلس و٨٠٠م في حسياء، وذلك نظراً لتوفر فائض مياه في الأنبوب الأول، وكحل مستعجل لتأمين المياه لمصفاة النفط المزمع تنفيذها في الفرقلس وإسعافي للمنطقة الصناعية في حسياء، على أن تكون مدة الدراسة سنة واحدة ـمدة التنفيذ ثلاث سنوات وبالتالي تنفيذ الأنبوبين معاً.

في الأسبوع الثاني من شباط ٢٠٠٩ زار سورية مدير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتقى مع السيد الرئيس ورئيس الوزراء والنائب الاقتصادي والفنيين من وزارتي الري والمالية للمساهمة في تمويل المشروع، وقد اعترض على أسلوب المناقصة التي تمت، وعلى طريقة الإعلان وفض العروض وحتى على الدراسة الفنية للمشروع، لذلك طلب إجراء تعديلات على الدراسة وإعادة الإعلان وإعداد تصميم دليلي لإتاحة الفرصة لأكثر الشركات بعد تأهيلها بناءً على اختصاصها وخبرتها في تنفيذ مشاريع مشابهة...

في ١٦/٣/٢٠٠٩ وقع وزير المالية مذكرة تفاهم مع الصندوق الذي يقدم بموجبها معونة مالية بقيمة ٨٦,١٣ مليون ليرة سورية لتمويل تحديث دراسة مشروع جر مياه الفرات من دير الزور إلى تدمر إضافة لإعداد وثائق المناقصات الخاصة بالمشروع وسيتم إنجاز الخدمات الاستشارية الممولة بالمعونة بواسطة بين خبرة استشاري متخصص وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق وخلال شهر من تاريخه علماً بأن مساهمة الصندوق العربي في تمويل مشاريع التنمية في سورية أكثر من ٢,٤ مليار دولار.

أين أذنك؟!

إن جر المياه من نهر الفرات (دير الزور) لتأمين مياه الشرب لسكان البادية وتدمر وحتى غسيل الفوسفات هو أمر جيد، أما أن تأخذ المياه من هذا الخط إلى الفرقلس وحسياء فهو كمن يمسك أذنه اليمنى بيده اليسرى!! والأجدى من الناحية الفنية والاقتصادية أن نجر المياه لهذه المناطق من خلال إنجاز مشروع جر المياه إلى سلمية المقرر منذ ثلاثين عاماً حيث المأخذ المائي هو بحيرة الأسد (منسوب ٣٠٠م عن سطح البحر)، وفي هذا توفير بالرفع المطلوب ١٠٠م وما يتبعه من تكاليف ضخ إضافة لتقليص المسافة لحوالي ١٠٠كم وبالتالي خفض في الكلفة التأسيسية والاستثمارية للمشروع بنسبة /٢٥ إلى ٣٥٪/ لذلك أرى إن أمكن العمل بشكل سريع على تدقيق الدراسة وتعديلها بحيث يكون تأمين مياه الشرب للبادية وتدمر من دير الزور بتصريف ١م٣/ثا وخط أخر بتصريف ٢,٥م٣/ثا من بحيرة الأسد منها ٤م٣/ثا إلى سلمية للري والشرب ثم إلى الفرقلس وحسياء بتصريف ١,٢ م٣/ثا.

مشكلة مياه الشرب، مشكلة حياة بشر مشكلة استقرار، ولكن المشكلة الأكبر هي في هدر المال العام، لقد تم حفر أكثر من ٢٠ بئراً في السلمية مع الشبكة تجهيزاتها ولم يحقق أية غاية أو هدف.

وتم حفر خمس آبار في حمص «الشومرية» مع شبكة وخط جر إلى السلمية وإلى القرى ولم يتحقق الهدف. والأخطر كما ورد في حديث الدبيات جر المياه من نهر الفرات لسكان البادية وتدمر وهو أمر جيد ومشروع هام، ولكن تحويل الخط إلى الفرقلس وحسياء يعني هدراً في المال العام وحرمان ٢٠٠ قرية من مياه الشرب وضرب الزراعة في هذه القرى وتهجير سكانها، وهذا ما جرى ولكن لأصحاب النفوذ الكلمة الأولى في هذا المشروع ودافعنا لقول ذلك أن الاعتداءات على مياه الشرب الشحيحة التي تصل إلى السلمية تُنهب، وتسقى منها أراض للإقطاع الجديد.

والأخطر أن هناك من يقترح إقامة محطات تحلية رغم أن كلفة هذه المحطات أكبر من كلفة مد المياه من الفرات إلى السلمية، وقد جربت هذه المحطات وفشلت لأن المياه كبريتية. ولكنه الفساد والارتزاق على حساب الشعب والوطن!! ■

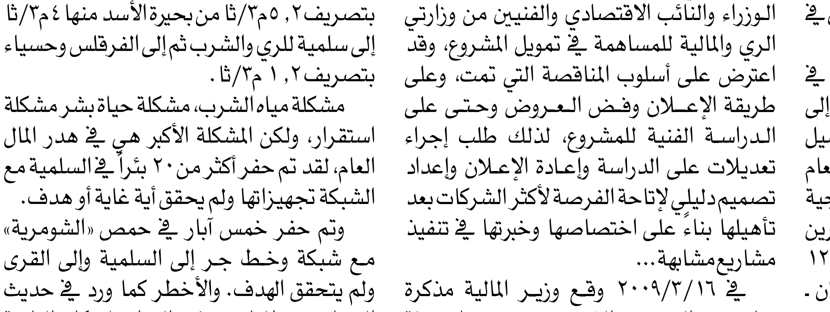
قرية جزراوية بلا ماء

قائمة القرى العطشى في محافظة الحسكة طويلة جداً، ومنها قرية حبيس التابعة لناحية القحطانية –منطقة القامشلي, فالشبكة التي تزود القرية بمياه الشرب والمستجرة من بئر قرية أبطخ فوقاني, تزود في الوقت نفسه ثلاث قرى أخرى هي الحبيس الصغير, ومزرعة الأبطخ, وأبطخ فوقاني، وهذا ما يزيد عن طاقة البئر, مما يؤدي إلى حدوث انقطاعات كثيرة للمياه عن سكان القرية, مع العلم أنه يسكن في القرية ما يقارب من ٧٥ أسرة فلاحية، وفيها دار للبلدية وجمعية فلاحية ومدرسة لمرحلة التعليم الأساسي بمرحلتيه، وفرقة حزبية, ورغم مطالبة الأهالي منذ سنوات بحفر بئر خاص بالقرية لحل المشكلة, إلا أن الجهات المسؤولة لم تستجب للطلب حتى تاريخه رغم الوعود بإدراج القرية ضمن خطة العام الحالي، لكن الوعد لم ينفذ.

إننا إذ نؤكد على ضرورة المطلب المشروع لأبناء القرية، نرى ضرورة وضع خطة عامة لتأمين المياه لكل القرى العطشى في المحافظة، فذلك من أبسط واجبات الدولة تجاه مواطنيها.

■ مراسل قاسيون

دير الزور.. والثروة المائية المهدورة



إذا تجول المرء في شوارع مدينة دير الزور ما بعد الخامسة مساءً، سيجد أصحاب المحال التجارية يغرقون الشوارع بالماء، ومثلهم أصحاب السيارات الخاصة والعامة، بالإضافة لربات المنازل اللواتي أرهقهن العجاج، ولا بد لهن من إزالة نتائج عدوانه المستمر ليل نهار على بيوتهن. وهكذا لا يكاد المواطن يهرب من طرطشات السيارات وسواقي ومستنقعات الطرقات المحفّرة، حتى يستحم بالمطر الملوث المتساقط من المزاريب، وهذا الهدر لثروتنا المائية يحرم أحياء كثيرة من المدينة من مياه الشرب، فيضطر العديد من سكانها للانتظار إلى ساعة متأخرة من الليل حتى يحصلوا على ما يروي عطشهم، وفي بعض القرى يشتري المواطنون برميل الماء بخمسين ليرة، وهذا يضع مجلس المدينة في موقع المساءلة..

فلماذا لا يقوم مجلس مدينة دير الزور بغسل شوارع المدينة بالصهاريج كبقية المدن، وهو ما كانت تفعله البلدية قبل أربعين سنة؟ ولماذا لا تتم محاسبة المخالفين وإيجاد ضوابط تمنع الهدر؟ ولماذا يتم غض النظر عن أصحاب المحلات التجارية وأصحاب السيارات الخاصة أو شبه الخاصة من المسؤولين والمتنفذين رغم مخالفاتهم الصريحة وهدرهم الكبير؟

نهر الفرات في مدينة دير الزور أصبح شبحاً هزيلاً بعد أن كان مارداً كريماً وخيّراً ومرعباً.. وشيئاً فشيئاً يجري تحوله إلى مجرد ساقية بسبب (كرم) أصدقائنا الأتراك.. فهل نجور على أنفسنا ونضيق الخناق على رقابنا بهدر ما تبقى من مائه الشحيح؟؟ ■

في مخيمات «لاجئي» محافظة الحسكة:
ترحال مستمر... في الأرض اليباب!!



◄ علي نمر

لم يكن الشيخ حمدان يتخيل أن حياته ستتحول في يوم من الأيام إلى جحيم لا يطاق، وأن يصل إلى هذه الحالة الصعبة من الفقر الشديد، وتهان كرامته أمام أولاده وأحفاده، وهو الآمر الناهي في قرية تبعد عن العاصمة مئات الكيلومترات. وكم كانت زوجته الحاجَة أم أحمد تتمنى الموت قبل أن ترى شيخ العشيرة ومصلحها الاجتماعي واقفاً على قارعة الطريق تحت أشعة الشمس الحارقة، والعرق يتصبب منه، بانتظار من يشغِّله عدة ساعات ليؤمن ثمن الخبز والبندورة في زمن ليس زمنه، وهو الذي عرف فيما مضى بكرمه وضيافته للغريب قبل القريب، عندما كانت محافظة الحسكة بمثابة البقرة الحلوب للوطن في كل المواسم، لما اشتهرت به من تنوع في منتجاتها الإستراتيجية الأهم محلياً وعربياً.

نعم، محافظة الذهب الأبيض والأسود والأحمر قد تحولت إلى منطقة جرداء بفعل السياسات الاقتصادية التي انتهجها الفريق الاقتصادي والحكومة طيلة السنوات الخمس الماضية، تارة تحت حجة الجفاف والانحباس الحراري، وتارة أخرى بحجة الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم أجمع.

هجرة عكسية

يبدو أن عقارب الساعة قد تحركت بعكس اتجاهها المألوف، فالمحافظة التي كانت تستقبل عشرات الآلاف من الأسر المهاجرة من المحافظات الغربية والوسطى، وخاصة في مواسم الحصاد، انقلبت فيها الآية، وقد تكون الآن على أبواب عودة غير محمودة إلى زمن البداوة والترحال، ونحن نعيش القرن الحادي والعشرين، قرن عصر التكنولوجيا والمعلومات والاتصال الذي بدل كل المعادلات والمقاييس، ولم يستطع أن يغير فينا إلا الجيد الذي كنا نفتخر به!!

وعلى الرغم من أن «لاجئي» محافظة الحسكة قد ملؤوا شوراع دمشق وضواحيها فإن الحكومة لم تصدق كل ما قيل وكتب عن المحافظات الشرقية، والهجرة اليومية منها طيلة السنوات الثلاث الماضية، لا بل تنصلت في أحايين كثيرة عن مسؤوليتها عن عشرات الآلاف من المهاجرين الذين جعلوا من ريف دمشق وغوطتها ملجأً لهم ولعائلاتهم، في بيوت ملتصقة مع بعضها البعض، مصنوعة من أكياس الخيش وبقايا الأقمشة والحرامات، تتألف من غرفة واحدة تستخدم للنوم والجلوس والاستحمام واستقبال الضيوف!! إنها مخيمات أسوأ من التي لجأ إليها الفلسطينيون في سنوات النكبة، تتدنى كثيراً عن المقاييس العالمية لحالة الفقر التي وضعتها المنظمات والهيئات الدولية التي يقتدي بها الفريق الاقتصادي.

أرقام تفضح كل شيء

بمجرد وصول المرء إلى آخر نقطة تفصل بين محافظتي دير الزور والحسكة، يقرأ اللوحة المهترئة والمصدأة كتب عليها «محافظة الحسكة ترحب بكم»، وبعد رحلة متعبة وشاقة مع عجاج الدير، يشعر فوراً بحجم الكارثة التي أصابت المحافظة، فلا خضار ولا زرع، ومازالت سنتمترات القليلة من القمح تعلو عن سطح الأرض اليابس لتشي بما فعلت بها الطبيعة والبشر معاً.

لم يعد خافياً على أحد التقرير الدولي الذي نبه إلى أن الصراعات الإقليمية المحتملة في الفترة القادمة ستكون للسيطرة على موارد المياه ومصادرها، وهنا كان على الحكومة أن تعير الاهتمام بالتقرير الذي أصدره المعهد الدولي للتنمية المستدامة، عندما أكد أن موجة الجفاف في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ستكون أكثر قساوة وضراوة، وستوجه ضربة قاسية إلى المناطق الريفية في سورية، وأكد التقرير أنه إلى حين أعداده والانتهاء منه وصل عدد القرى التي خلت من أسرها بشكل كامل إلى نحو ١٦٠ قرية، طبعاً عدا القرى التي هجرها كل شبابها ولم يبق فيها سوى الكهول والعاجزين، ففي قرية «تبكة» وحدها هاجرت /٢٦٠/ أسرة تقريباً، حيث يعمل معظم أبناء هذه الأسر الآن في المطاعم والمقاهي، والبقية على البسطات، في حين ما يزال أباؤهم وأمهاتهم يعيشون في القرية.

من سير العجز الحكومي

في تصريح سابق لأحد رؤساء البلديات في إحدى المناطق التي يسكن فيها هؤلاء المهاجرون، أكد أن أكثر من /١٠٠/ ألف مواطن يسكنون في محيط ريف دمشق، وتحديداً في البلديات والمناطق التابعة لمنطقة دوما. هذا التصريح يوضح بشكل جلي أن المشكلة لم تعد مشكلة اقتصادية فقط، بل أخذت منحى آخر اجتماعياً قد تكون عواقبه وخيمة، وأكثر وأشد وطأة على الحكومة والمسؤولين الذين مازالوا نائمين في قصورهم، ولم يقفوا بشكل عقلاني وموضوعي على هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتأزم، وجاءت الخطط الجهنمية التي وضعتها الحكومة، وكحلتها بالشعارات التي أطلقت عن تنمية المنطقة الشرقية، لتزيد الطين بلة، فهذه الخطوات جاءت متأخرة جداً، وبعد أن ازداد الفقراء فقراً ومرضاً وتشرداً بسبب السياسات والقرارات التي اتخذتها الحكومة منذ أن بدأت بالخطة الخمسية العاشرة وحتى الآن، وما رافقها من قرارات جاءت كلها لمصلحة الرأسمال وضد الفقراء، بدءاً من قرار رفع الدعم عن المحروقات الذي لعب دوراً مهماً في تقليص مساحة الأراضي الزراعية المروية، وانتهاءً بقرار تحرير الأسمدة، مما حول الفلاح إلى لقمة سائغة في فم التجار وأصحاب رؤوس الأموال الذين ابتلعوا الأخضر واليابس.

ما تبقى من كرامة المواطن

على الرغم من اتهامهم بإثارة المشاكل، وإطلاق أسوأ الألقاب والنعوت عليهم، فإن كل ذلك لم يدفع اللاجئين إلى كراهية أهالي المناطق التي يسكنون فيها، وعندما دخلت «قاسيون» إلى المخيمات كانت عالمة بكل بواطن الحياة التي يعيشها هؤلاء المواطنون، ولم تتفاجأ بمستوى الوعي لدى بعض من التقتهم.

يقول المواطن أ – ن بعد غصة في حلقه: «أنا هنا منذ ثلاث سنوات، ولم أر أي مسؤول منذ أن سكنت وعائلتي، انظر إلى وجوه الأطفال والنساء التي تشبه وجوه ضحايا المجاعات أو الحروب الأهلية... فقر مدقع ومعيشة يخجل الإنسان أن يتكلم عنها، لكنني مع ذلك أقول لكل من كان سبباً في هجرتنا أن كرامتنا مازالت أغلى من كنوز الدنيا كلها».

يتدخل مواطن آخر في النقاش فيقول: «انظر إلى هذه الخيمة التي اسكنها مع سبعة من أفراد عائلتي، ألا تخجل الحكومة وهي ترى مواطنها يعيش هذه العيشة، لقد كان بيتي في القرية مؤلفاً من أربع غرف وصالون، ويتسع لأكثر من خمسين شخصاً». وعندما سألناه عن سبب هجره القرية قال: «لقد أغلقوا في وجوهنا كل الأبواب، حتى وصلنا إلى مرحلة الاختناق، ففي البداية سمحوا لنا بحفر الآبار، وعند وضعنا ما فوقنا وتحتنا من أجل حفر البئر، منعونا من استخدام المياه في الزراعة بحجة شح المياه، فخسرنا البئر وثمن البذار والسماد، وتراكمت الديون علينا من كل الجهات، فلم يبق أمامنا سوى الهجرة إلى هنا».

أما الشاب م.س وهو متزوج منذ حوالي سنة ونصف فقال: «نحمد ربنا أن زوجاتنا تعودن على هذه الحياة، وإلا لكان نصفهن الآن مطلقات، فلا أحد يرضى بهذه المعيشة... عملت المستحيل لكي لا أنضم إلى أخواتي هنا، لكنني لم أعد أستطيع تحمل العيش هناك بسبب هجرة أهل القرية بأكملهم إلى دمشق والمحافظات الأخرى».

بلا شرقية بلا غربية!!

المواطن ح.ع رغم حالته الصعبة طلب منا الدخول إلى خيمته وقدم لنا الضيافة اللازمة، وبعد ذلك قال لنا: «لو تركت لنا إمكانية، ولو كانت ضئيلة، للعيش في محافظتنا لما أتينا إلى هنا، فحتى المساعدات التي حولت إلينا ذهب نصفها إلى بعض المسؤولين، والنصف الآخر لا يعلم أحد كيف تم توزيعه»، وعندما قلنا له: «لماذا لم تنتظروا خطة الحكومة في تنمية المنطقة الشرقية؟» رد بعصبية: «بلا شرقية بلا غربية، وكل ما قيل كان حبراً على الورق، ولم نشاهد شيئاً مما قالوه، فالمناطق الصناعية التي تم الحديث عنها، ووعد بأقامتها في القامشلي والحسكة لم ينفذ منها شيء، بل أغلقت المصانع والمعامل الصغيرة التي كانت تشغل بعض المواطنين».

أنا سوري مكتوم القيد... آه يا نيالي!!

المواطن س.ع قال: «أنا سوري أباً عن جد، ومع ذلك فأنا وأولادي السبعة وحتى أبي مكتومو القيد، ولا يوجد أي شيء يثبت شخصيتنا، وعلى هذا الأساس لم نستطع الاستفادة من الثلاثين دونماً التي أعطيت لنا، بسبب الجفاف وانتهاء الزراعة البعلية في مناطقنا، وعدم السماح لنا بحفر الآبار، وعندما طلبت من المحامي رفع قضية من أجل أن أنال الهوية السورية طلب مني /١٠٠/ ألف ليرة سورية في الوقت الذي لا أملك فيه ليرة واحدة في جيبي، ومنعت من كل ما يحق لي شرعاً، ولا أحد يعترف بوجودي، أنني اعتبر هذا جريمة بحقي وحق أولادي، وبناء عليه أصبحنا نشغل نساءنا بالزراعة في هذه المنطقة، فيذهبن من الصباح الباكر وحتى المغيب، وفي هذه الفترة نضع أيدينا على قلوبنا حتى يرجعن، لأننا ببساطة لا نعرف أين وجهتهن، وإذا كنا قد قبلنا لهن هذا العمل، فذلك بسبب عدم معرفتنا لأية مهنة سوى مهنة الزراعة، وهنا لا يشغلون إلا النساء في الزراعة، وبأبخس الأجور، مستغلين حاجتنا للمال، لكن مع كل هذا فأنا لا أتخلى عن انتمائي السوري الذي أعتز به»

لم تتم معالجة الموضوع من أي مسؤول

أما أبو شفان الذي هرب من قريته في صبيحة أحد الأيام فقال: «لقد هربت بسبب الديون التي تراكمت علي، على الرغم من أنني أملك /١٥٠/ دونماً كنت أزرعها قمحاً وشعيراً، وأحياناً أزرع قسماً منها عدساً أو حمصاً، وفي السنوات الثلاث الماضية لم أحصد متراً واحداً منها بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة، ولو أني أمَّنت عملاً لي في المحافظة لما قدمت إلى هنا أبداً، وإذا وفت الحكومة بوعودها، رغم أنني أشك بذلك، فلن أبقى لحظة واحدة في دمشق، وسأرجع إلى قريتي رغم كل المعاناة والصعاب وضغوط الدائنين علي، لكن مع الأسف لم يتم معالجة الموضوع من أي مسؤول. أنا أدعو المسؤولين الحكوميين أن يأتوا إلى هنا عند صلاة الفجر، أي بعد الساعة الرابعة، ليروا بأم أعينهم أفواج النساء والفتيات والأطفال على طرف الطريق، وهم ينتظرون أرباب المزارع، لعلهم يحصلون على فرصة عمل ليوم واحد»

إحدى نساء المخيم قالت لنا: «أظل أحياناً جالسة على قارعة الطريق لساعات حتى أفوز بفرصة عمل، ولكن العديد من أرباب العمل يرفضون تشغيلي بحجة أنني كبيرة ولا أنتج مثل الفتيات».

سألنا طفلاً كان يلعب في المخيم: «أيهما تختار الدراسة أم العمل؟» رد علينا بعد برهة من الزمن: «أنا جوعان كيف بدي أدرس؟!! ما بدي الدراسة لأنني حتى لو درست فسأترك المدرسة بعد صف السادس وأساعد أهلي»

عضو فرقة حزبية في المنطقة فضل عدم ذكر اسمه قال: «بصراحة لم نناقش أبداً أوضاع هؤلاء في اجتماعاتنا إلا مرة واحدة فقط، حين حدث إشكال بين عائلتين تطلب منا التدخل لحله، أما من ناحية النظر بوضعهم وإيجاد حلول وخدمات لهم، فلم يتم ذلك، والذين استفادوا هم التجار والمزارعون وأصحاب المحلات الذين زادت أرباحهم نتيجة هذه التجمعات».

لنا كلمة...

يبدو أن أوضاع «لاجئي» محافظة الحسكة ستستمر بالتدهور، فهم منعوا حتى من دفن موتاهم في مقابر تلك المناطق، أما أبناؤهم فهم محرومون من الدراسة، وهذا يعني أوتوماتيكياً ازدياد عدد الأميين في سورية، وازدياد عدد الفقراء أضعافاً عن الأرقام التي تطلقها الحكومة بين الفينة والأخرى، مما يدفعنا لتوجيه عشرات الأسئلة المهمة لها: إلى متى سيبقى هؤلاء يعيشون في هذا البؤس الرهيب؟ ألم يحن الوقت للاهتمام بمصير هذه العائلات التي تعيش في أدنى مستويات المعيشة؟ ومن هو المسؤول الذي يتحمل مجرد الوقوف ولو لنصف دقيقة تحت خيمة من هذه الخيم التي تزداد معاناتها يوماً بعد آخر؟ وأين هي القرارات والإجراءات التي من المفترض أن تصدرها الجهات المعنية بمناصرة ومؤازرة هؤلاء المواطنين؟ وخاصة مجلس الشعب والحكومة و الجهات الوصائية كافة التي لم تحرك ساكناً حتى الآن.

■ ali@kassioun.org



• إذا استمرت السياسة الزراعية الحكومية على المنوال ذاته فإن معظم الفلاحين والمزارعين سيسكنون الخيام على أطراف المدن السورية الكبرى .. وستخسر سورية أمنها الغذائي .

مطبات

حوار يائس عنـ..نا

لا تكفي اللغة اليائسة- بعد الأربعين- لتقول بدلاً عنه ما يشعر به الآن من عدم الجدوى، كأن كل الحروب التي خاضها مجرد معركة لـ دونكيشوت الهارب إلى الطواحين يستجديها من أجل نصر مخادع.

الآخر الذي مازال يعتقد أنه قادر على الفتوحات، وأن معركة كلامية ربما تغير من الواقع، وأن بإمكانه- هو وذلك القلم الذي قارب حبره على النفا]- إزاحة موظف بسيط عن كرسيه، وأن المعارك الكبرى مازالت تنتظر المحاربين العجائز، وبجرة من قلمه يحدث تحولاً على الأقل في برنامج أحدهم.

منذ أن تورط باللغة، أو تورطت به، صارت كل حروبه خاسرة، بل كان ينتقي الحروب الخاسرة، وكان يظن أن الكلمة تهزم جيشاً، وتحرر وطناً، وتزيح فاسداً، وتهز بلاهوادة قبضة ظالم، وتهدهد قلب عاشقة، وتفضح الأسرار، وتلهب جذوة المراهقات، وتستنفر من أجلها أجهزة، وتمتد يد الحساب لمن نال منهم.

فجأة استيقظت ذاكرته المفعمة بالكتب، الأساطير، التاريخ الذي قرأه في مكتبة البيت والجامعة، الكتب التي استعارها ولم يعدها لأصحابها، الكتب التي أقنع نفسه بأن سرقتها حلال، الكتب التي اشتراها، الكتب الملونة، الحمراء التي كان يخفيها وتخيفه، الزرقاء التي كانت تشعره بالخجل والتفاهة، الكتب التي قرأها خلسة، الكتب التي خدعته.

أما هي المتفاجئة بسيل اليأس الطافح من كلا الرجلين التي اعتقدت أنهما سعيدان، متفائلان، يكذبان، ينظّران، فقد دافعت باستماتة عن كل القراءات الغبية التي ردداها ذات وقت ليس بالبعيد، ربما في لحظة تداع غادرة، أو حديث شجي عن ما مضى.

المتفاجئة القادمة إلى معترك لعبة اللغة المخاتلة، لم تصدق حديثهما، واستمرت بلا هوادة في الدفاع عن أفكارها التي تشبه ما يعتقده الرجلان المريبان، في داخلها تتذكر أنهما يكتبان كما عهدت لغتهما الأولى، لكن لماذا كل هذا اليأس الذي يقطر من لسانهما، تحديداً صاحب الأيديولوجية المتمردة، واللغة المباشرة، والكلام المواجه، الآن يبدو كمن رفع رايته البيضاء، ثم انطوى كجنرال قديم على مجد كان يعتليه.

الآخر الذي يبدو متحفزاً، العدواني القادر على افتعال مشكلة لمجرد سؤال يبدو ساذجاً، هكذا يتآمر المثقفان، يبدوان على جبهتين، لكن الصمت سيدهما، الأسى يجعلهما يشبهان بعضهما، اللغة التي يقذفها الآخر تبدو كلغة المؤدلج العنيد، إنها الملامح المتشابهة للطعنة، تشابه المهزومين.

من اعتقدت أنهما كاذبان، ومن رأت فيهما يحيكان مؤامرة اليأس، بدا كل منهما يتحسس اللاجدوى التي تسود مهنة كان يعتقدان أنها مهنة الجسورين، ولم تكن بالنسبة لهما مجرد دروس تلقياها في الجامعة، أو تعلماها في مطبوعة، أو تتلمذا عند صحفي عتيد، كان فقط الشعور الغامر في المكان الضيق يقلق الصمت أحياناً، الكلام في كثير من الأحيان.

ماذا فعلت لنا كل الكلمات المعاندة، كل المقالات التي صفق لها كثيرون، وتوعد من أجلها البعض، وتنبأ البعض بنهاية مشابهة كالذي تسود اللحظة، ماذا صنعت لنا اللغة غير المواربة، والمواربة أحياناً من الخوف، ماذا يفعل جيش من المخدوعين في عالم لا يفهم إلا لغة النفاق، وسط جيش قادم ممن فهموا اللعبة على حقيقتها، لم يعتبروا الكتابة قتالاً أو معركة، بل متعة، ابتذالاً، لعباً، جمع مال، تبذيره، ليلاً مزدحماً بالصور، المعجبات الصغيرات، النرجسية التي ترى الوجه وحيداً في الماء، الصوت الواحد، الخصام على إعلان وخبر علاقات عامة.

المواربان، اليائسان، وبينهما المتفاجئة، بينهما اللغة التي تنتهي بالوقوف على السكون، النظرات التائهة التي تؤكد الهزيمة، لكنها لا تبدو استقالة، السير وسط حقل من الطين من أجل لقمة العيش، الارتزاق من أجل آخر ليس نحن.. الذين نتحاور بيأس عنا.

■ **عبد الرزاق دياب**

أين مظاهر «السيناريو التفاؤلي» الذي حققته الخطة الخمسية؟



إعداد وحوار: حسان منجة

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري في لقاء مع صحيفة تشرين الأسبوعي بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٤ أن سورية واجهت السيناريو التشاؤمي الذي يحقق نمواً ٤٪، لكنها حققت السيناريو التفاؤلي بنمو ٧٪ ، والذي يتطلب حسب توصيف الخطة الخمسية العاشرة اتجاهاً إيجابياً من ناحية الاستثمارات والوضع الإقليمي والعالمي والوضع المناخي. واعتبر أن الموقع الجغرافي هو ميزة سورية الأساسية اقتصادياً.. وهذا بدوره طرح عدداً من الأسئلة توجهنا بها إلى عدد من المتخصصين الاقتصاديين السوريين، وكانت الإجابات التالي:

د. غسان ابراهيم:
الأزمة الاقتصادية العالمية تؤكد ضرورة إعادة الاعتبار للزراعة والصناعة..

. د. غسان ابراهيم، هل تأثرت سورية بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؟

اقتصادنا هو اقتصاد بلد نام قائم على المواد الأولية والزراعية والمعدنية وغيرها، فهناك آثار ترتبت على الأزمة وهناك أثار متوقعة، وما ترتب على الأزمة يتعلق ببنية الاقتصاد السوري، والمتمثل بضعف الطلب على الصادرات السورية بسبب حالة الركود العالمية، فنحن دولة مصدرة للمواد الأولية (النفط، القمح، القطن) وهذا بشكل عام، وبشكل أدق ما يتعلق ببنية المنتجات السورية سواءً من حيث التكلفة أو السعر، فنحن أصلاً لا نمتلك قدرة على المنافسة عالمياً، فكيف ستكون الحالة أمام هذا الوضع العالمي الراهن؟ وتمثل تأثر الاقتصاد السوري بإغلاق مئات المنشآت الصناعية الصغيرة بسبب الكساد وضعف الطلب، وسيكون لهذا أثر مباشر على معدل البطالة ومعدلات الفقر، حيث ارتفع معدل البطالة ٧ ـ ٩٪ والفقر من ١١ ـ ١٣٪.

أوضحت الأزمة بشكل لاشك فيه الأسباب الحقيقية لضعف منافسة المنتجات السورية في السوق الدولية، لأن بنية الصناعة السورية لا تساهم في تنويع الصادرات الصناعية أو المنافسة من حيث الجودة والكلفة، أو وصول المنتج بالوقت المناسب إلى السوق الخارجية.

إن عدم اندماج اقتصادنا في السوق الدولية بشكل سريع أدى لتخفيف آثار الأزمة سواءً على الاقتصاد ككل أو على البنية القطاعية، كما أسهمت الأزمة في انكشاف الاقتصاد السوري على حقيقته، أي أنه بنية منكشفة على الخارج وعلى الاقتصاد الطبيعي أو الزراعي، فانخفاض أسعار العديد من المواد الزراعية كان له تأثيره الكبير على إيرادات الصادرات الزراعية، وسينعكس بدوره على العاملين في هذا القطاع. فالأزمة كرست ضرورة إعادة النظر ببنية الاقتصاد السوري لمصلحة إعادة هيكلته، ولكن ليس لاندماجه بالسوق العالمية أو اتباع النهج الرأسمالي، وإنما إعادة الاعتبار للزراعة والصناعة، فالصناعة قاطرة الاقتصاديات العالمية في الدول النامية والمتقدمة، ولكن مساهمتها في الناتج الإجمالي متواضعة جداً، بل إن معدل نموها كان سالباً، وهذا ينطبق على الصناعة التحويلية إذا ما استثنينا الصناعة الاستخراجية، والتي تساهم بـ٩٪ من الناتج المحلي، وهي أقل من نسبة مساهمة قطاع النقل التي تبلغ ١٥٪. فهل يعقل لدولة تريد تطوير اقتصادها أن تكون مساهمة قطاع النقل أو الخدمات أو التجارة أكبر من القطاع الصناعي؟! إذاً، بعدم وجود أزمة يجب علينا إعادة النظر في هيكلة الاقتصاد السوري، عبر تنويع الإنتاج وتوسيع مساهمة الاقتصاد الحقيقي ومساهمة أكبر للإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد على التمويل بالعجز، فكيف سيكون الحال بوجود أزمة عالمية كبيرة كهذه.

فتأثر الاقتصاد السوري كان واضحاً، فلم ينخفض سعر سلعة واحدة في السوق السورية، وهذا يناقض قوانين الركود والكساد التي تقول إن الكساد الاقتصادي العالمي يجب أن ينعكس على الأسعار محلياً. صحيح أنك لا تستطيع التصدير، وبالوقت نفسه أسعار المستوردات منخفضة، وبالتالي لا يزداد استيرادك، ولكن لماذا لم تنعكس إيجابياً على المواطن السوري؟ حيث بقيت أسعار بعض المنتجات العالمية أرخص بما لا يقاس منها لدينا كالسكر والرز والقمح والحمضيات؟ ففاتورة هذه السلع مازالت مرتفعة كما كانت قبل الأزمة، وأنا أعتقد أن المسألة متوضعة في مكان آخر، قد يكون من احتكار القلة، أو هيمنة نفوذ بعض مالكي البضائع من تجار وغيرهم.

. هل واكبت الحكومة تداعيات الأزمة على الاقتصاد السوري بشكل كاف؟ وكيف يجب أن تكون؟

اقتصر عمل الحكومة على بعض الإجراءات ضمن القطاع الصناعي نتيجة مطالبة الصناعيين، ومقابل ذلك توقفت مئات المنشآت الصناعية وخاصة الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتنافى مع إجراءات الحكومة إذا ما وضعت خطة لمساعدة الصناعية أساساً، والتي تفترض عدم إغلاق هذه المنشآت، فالمطلوب وضع خطة استراتيجة اقتصادية واستراتيجيات قطاعية عبر السؤال ماذا أريد من الاقتصاد السوري في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، فارتفاع الناتج القومي أو الدخل القومي أو معدل النمو الاقتصادي تعد أهدافاً جزئية، والأهم انعكاس هذه المؤشرات على حالة المواطن وواقعه المعاشي، وهكذا تقاس فاعلية الإجراءات الحكومية.

إن أخطر انعكاسات الأزمة المالية العالمية هو الانجرار بوحيها وبداعي أيديولوجيا المنظمات الدولية وراء تطبيق النهج الرأسمالي، أي أن تشكل الأزمة عذراً لإعادة تطبيق الحماية الوطنية أو الاقتصادية أو إعادة التفكير بتنمية مستقلة حتى لو تم تجاوز هذه الأزمة، بل على العكس يجب التمسك بمكاسب المواطن التي حصل عليها منذ نصف قرن فالخطورة تكمن هنا بالدرجة الأولى. والأزمة إذا استمرت نحتاج إلى خطة إنقاذية سريعة، وبدورها تحتاج إلى برنامج تنفيذي، وأعتقد أن الموازنة العامة للدولة لا يمكن أن تساعد في تطبيق هذه الخطة إذا ما وضعت أساساً. ◄

د. منير الحمش:
أرقام النمو المعلنة لا تعبر عن الحقيقة



. د. منير الحمش؛ كيف يمكن أن نحقق نمواً بنسبة ٧٪ في ظل ظروف حالة تشاؤمية مناخية ودولية لا تحقق وفق الخطة الخمسية العاشرة نسبة نمو تتعدى ٤٪؟

كان من المفترض أن يتم توقع الأوضاع والعوامل التي تؤدي إلى سيناريو تشاؤمي، فالحصار كان موجوداً عند إعداد الخطة الخمسية العاشرة، وسورية معرضة للجفاف، فلا أعتقد أنه يمكن تجاهل هذا عند إقرار الخطة، ولا تدعى هذه الحالة تشاؤمية بل واقعية، لذلك فأنا ضد هذه السيناريوهات المعلنة وتصنيفاتها، أما إذا أردنا دراسة النمو في ضوء الواقع، ويمكن القول: إن ما تحقق ليس السيناريو التفاؤلي، لأن معدل النمو لم يصل إلى ٧٪ وكل الدراسات تشير إلى أن معدل النمو لم يتجاوز ٤–٥٪، وتوقعات صندوق النقد الدولي كانت أقل من ذلك، وظهر هذا أيضاً في التقرير المقدم من الصندوق الدولي إلى الحكومة السورية، والذي أشار إلى أن معدل النمو في عام ٢٠٠٥ بلغ ٤,٥٪ وفي عام ٢٠٠٦ وصل إلى ٥,١ ٪ أما في عام ٢٠٠٧ فقد انخفض إلى ٤,٢٪، وتوقع الصندوق أن يكون معدل النمو بحدود ٣,٩٪ في عام ٢٠٠٩، فالسؤال: من أين أتى الفريق الاقتصادي بالسيناريو التفاؤلي وبالنمو بنسبة ٧٪؟!!

ولابد من القول وبغض النظر عن حقيقة الأرقام: إن العبرة ليست أصلاً في معدل النمو، بل السؤال: أين يذهب المعدل العالي للنمو؟! وإلى أية فئة من الفئات الاجتماعية؟! ومن المستفيد النهائي منها؟!!

من يريد تدقيق مسألة النمو في ظل الواقع الاقتصادي والمعاشي الحالي في سورية عليه أن يجيب عن مجموعة أسئلة: ماذا حصل بمعدل البطالة؟! ماذا حصل للفقر؟! وكيف تم توزيع الدخل القومي؟! وهل أدى التوزيع إلى عدالة ونهوض مجتمعي انعكس على كافة الفئات الاجتماعية، أم أن هناك فئة محدودة استفادت من النمو؟! فمعدلات الفقر حسب الإحصاءات الأخيرة تشير إلى ارتفاع خط الفقر الأدنى من ١١٪ إلى ١٤٪، والحد الأعلى للفقر ارتفع أيضاً، خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة عموماً وبين الشباب والخريجين بشكل خاص، وهذا كله يحتم على الحكومة مراجعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل حقيقي. لأن النهج الذي سار عليه الفريق الاقتصادي هو نهج السوق وليس اقتصاد السوق الاجتماعي، بينما قرار القيادة السياسية مخالف تماماً.

الدولة انسحبت من دورها الاقتصادي والاجتماعي بشكل شبه كلي، والقطاع الخاص كان عاجزاً عن ملء هذا الفراغ، على الرغم من كل ما تقوله الإدارة الاقتصادية من مساهمة القطاع الخاص بالاستثمارات بشكل جيد، لكن هذه الاستثمارات ذهبت لقطاعات العقار والسياحة وهذه القطاعات لا تصنع تنمية، لذلك لا بد من مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية عند الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة.

. هل تمتلك سورية آلية واضحة في عملية قياس معدل النمو؟

أرقام النمو المعلنة لا تعبر عن الحقيقة، لأننا نتحدث عن أرقام رسمية صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وأخرى عن صندوق النقد والبنك الدولي، بينما نفتقر لمركز مستقل يعطينا صورة حقيقية للمجريات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالفريق الاقتصادي والمؤسسات الدولية من مصلحتهم وفي صلب اهتمامهم إعطاء صورة وهمية مشرقة عن الاقتصاد السوري، كإظهار الزيادة في معدلات النمو نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة والمنسجمة مع الحلول الجاهزة التي تصدرها لنا المؤسسات الدولية، وهذا واضح في تقارير المؤسسات الدولية التي تثني على السياسات المالية والاقتصادية الحكومية.

اعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير أن هناك أمرين يجب على السياسة الاقتصادية السورية تنفيذه: رفع الدعم وإعادة هيكلة للمشتقات النفطية، وإقرار ضريبة القيمة المضافة، وتم بالفعل رفع أسعار المازوت، وتم أيضا الإعداد لمشروع قانون القيمة المضافة من فريق من صندوق النقد، وهو موجود لدى الحكومة، فالإجراءات الاقتصادية التي تجري لا يستفيد منها إلا فئة محددة تتمثل برجال الأعمال الجدد والتقليديين فقط، بينما غالبية الشعب السوري لم تستفد، والطبقة الوسطى تتآكل، فغالبية الناس باتوا في فقر لا يدعو للسرور.

. اعتبرت الحكومة أن قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية من أنجح قراراتها، فهل هذا القرار يعد ناجحاً فعلاً؟

معيار نجاح أي قرار اقتصادي هو النتائج المترتبة عليه في الواقع، والقول أن هذا القرار أوقف التهريب هو إدانة للحكومة وإجراءاتها، فالقرار جائر لأنه أضر بملايين الأسر السورية، كما أن استهلاك المازوت يقاس من زاوية الصناعة والزراعة اللتين تضررتا من هذا القرار كثيراً وليس الاستهلاك المنزلي فقط، والقرار بتقديري نوقش من جانب واحد ولم يأخذ بعين الاعتبار الأثر الكلي. ◄

د. غسان طيارة:
الموقع الجغرافي المتميز لا يبني اقتصاداً قوياً..



. د. غسان طيارة؛ هل الموقع الجغرافي هو ميزة سورية الأساسية اقتصادياً؟

الموقع الجغرافي المتميز لا يمكن أن يبني اقتصاداً قوياً إلا من خلال توافر الجهود والإمكانيات، وعندما يكون هناك توجه اقتصادي واضح لأنه عامل مساعد، والإشكال الحالي أننا لا نستفيد من الموقع الجغرافي وندعي أن الموقع الجغرافي متميز، فالسؤال: إذا أنا امتلكت موقعاً جغرافياً متميزاً بوجود فساد مستشر، هل سأبني في هذه الحالة اقتصاداً قوياً عبر الموقع الجغرافي؟!، فكيف يمكن لإنسان أن يأتي ويساعد في بناء سورية إذا علم أنه لا يستطيع أن يبني إلا إذا تشارك مع س أو ع أو ص من الناس، ولنأخذ اليابان ما هو موقعها الجغرافي؟ وبماذا يتميز؟ فهي في مقدمة الدول اقتصادياً رغم أنها بعيدة عن العالم كله، وذلك لكونها تمتلك فكراً اقتصادياً يبني، وأشخاصاً اقتصاديين أبعد ما يكونون عن نشر الفساد، ويتنافسون دون احتكار، فعندنا يتكلمون عن التنافس ولكن هناك احتكارات.

الدولة تقول منذ سنتين إنها تسيطر على الأسعار، والسؤال: هل هناك سيطرة على الأسعار؟ الجواب طبعاً بالنفي. إذاً لا يمكن أن أبني اقتصاداً وهناك علل، «الجنة دون ناس ما بتنداس» وهذه هي حال الموقع الجغرافي. فعندما أقرر أن أضع دعاية لسورية يجب أن تكون مستلزمات الصناعة والزراعة متوفرة والمجتمع يساهم مساهمة فعلية في البناء وعندها أقول استفيد من موقعي الجغرافي وأستطيع أن أصدر للهند والصين.

. لماذا لجأ النائب الاقتصادي لهذا التوصيف ووضع الموقع الجغرافي في المرتبة الأولى؟

هذا نوع من تخدير العواطف، فأنا مثلاً حين أسمع أن ليس هناك في سورية أزمة اقتصادية أقول: إن هناك أزمة لعدم الاعتراف بالأزمة، فيكف يمكن أن أعالج مريضاً إذا أنكرت مرضه؟!! فهل الموقع الجغرافي لسورية أفضل من الموقع الجغرافي للبنان؟ لبنان استقدم استثمارات بمقدار ٢,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، أما في سورية فقد بلغت الاستثمارات في عام ٢٠٠٧ حسب تصريح منظمة أون تات ٩٠٠ مليون دولار، رغم الفرق الكبير في المساحة وعدد السكان. وإذا أرادت أوربا تصدير سياراتها إلى لهند، الأفضل أن تقوم بإنشاء صناعة في سورية لكنها لم تقم بذلك، بل فضلت إقامتها في تركيا، وأنشأتها في إيران وذلك لعدة أسباب: وجود رأسمال، وجود عمالة، وجود نوع من المشاركة الفعلية لأبناء الوطن، فمخطئ من يفكر أن الأجنبي سيأتي ويبني لي وطني باسم الموقع الجغرافي لأنه يرغب بالربح فقط، لا يبني هذا الوطن إلا أبناؤه. ◄

د. نبيل مرزوق:
الخسائر الاجتماعية تتوقف على الاتجاه الذي يوضع للإصلاح الاقتصادي



. د. نبيل مرزوق؛ هل يمكن أن تحدد لنا أرقام النمو الحقيقية التي تحققت في سورية؟ وكيف تقاس نسب النمو عندنا؟

يجب تدقيق أرقام النمو المعلنة، لأنها تحققت في قطاعات المال والتأمين والعقارات بالدرجة الأولى وبعض النمو المحقق في قطاع السياحة، لكن قطاعات الإنتاج المادي سواء الصناعة التحويلية أو الزراعة فلم تحقق نمواً مناسباً، فالنمو الحقيقي لم يتحقق، بل هناك نمو ظاهري ووهمي في قطاعات لم يتأكد بعد أو يتفاعل بشكل كاف دورها في تنمية الاقتصاد الكلي.

تقاس نسبة النمو في سورية بالطريقة المتبعة في مختلف دول العالم، من خلال مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قياساً بالناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة أو في سنة أساس مأخوذة، وفق معايير ومقاييس الأمم المتحدة. ولكن هناك طريقة لحسابه في النظام الاشتراكي تختلف عن الطريقة المتبعة في النظام الرأسمالي.

. هل يرتبط الإصلاح الاقتصادي دائماً بالخسائر الاجتماعية كما يحاول البعض إشاعته؟

تتوقف الخسائر الاجتماعية على اتجاه الإصلاح الاقتصادي، والمتمثل جوهره بإعادة صياغة وتصحيح الاقتصاد الوطني بما فيها إعادة توزيع الدخل الوطني، وبالتالي إما أن يأخذ الإصلاح اتجاه تعزيز التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم، أو يأخذ اتجاه تصحيح الخلل في توزيع الدخل والناتج وبالتالي يكون إصلاحاً تنموياً باتجاه مصلحة الفئات الاجتماعية الأوسع، فبأي إصلاح اقتصادي رابحون وخاسرون، فأعباء الإصلاح والخسائر المحتملة يفرضه عملياً ميزان القوى السائد واتجاه الإصلاح، فعندما يكون هناك خلل في ميزان القوى لمصلحة رأس المال والمتنفذين الكبار في البلاد تتحمل بحكم الإجراءات المتبعة الفئات الأوسع (عامة الشعب) ضريبة الإصلاح، وتكون عملية إعادة توزيع الدخل أكثر إجحافاً بمصالحها، بينما لا يخسر المتنفعون ولا يدفعون لأن لديهم السيطرة والقوة.

إذاً عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية تأخذ منحى واتجاهاً يتماشى مع مصلحة رأس المال من خلال الحد من الإنفاق العام والدعم المقدم من الحكومة للمؤسسات، عبر إلغاء الدعم المقدم للقطاع العام ورفع الدعم الأساسي وتقليل المساعدة الاجتماعية، مما سيؤدي إلى ضرر واسع على فئات واسعة، ولكن بالمقابل ونتيجة اتجاه الإصلاح تقوم الدولة بتكريس الإعفاء الضريبي والتخفيضات الضريبية على الأرباح وغيرها، وتكريس التهرب الضريبي الذي يقوم به أصحاب رأس المال، فالعمليتان مترابطتان والفئات التي تضررت أكثر هي الفئات التي ميزان القوى ليس في مصلحتها على مستوى البلاد، لذلك فهي تتحمل العبء وتخسر.

لم نجد في أية دولة جرت فيها عملية الإصلاح بالطريقة التي تجري فيها حالياً أن الفقراء استفادوا أو عادوا ليستفيدوا فيما بعد، بل على العكس كان هناك توسع لشرائح الفقراء والفوارق الاجتماعية مع تقدم عملية الإصلاح، لأن منطق رأس المال والسوق لا يسير باتجاه الخلف وإنما باتجاه الأمام، أي مراكمة التفاوت والعجز لدى الفئات الأضعف وفي الوقت نفسه مراكمة الثروة والقوة في الطرف الآخر.

أوروبا تخطط لامتصاص شمس المغرب العربي

وضعت مجموعة من ٢٠ شركة ومؤسسة مالية ألمانية خطة لتوليد الطاقة الكهربائية في محطات تقام في المغرب العربي، ونقلها لأوروبا لتلبية ١٥ في المائة من طلبها من الكهرباء في عام ٢٠٢٠. وشدد مسؤول بمركز الفضاء الألماني المشارك في دراسة الخطة، على أنها لا تمثل «استعماراً جديداً لطاقة المنطقة العربية».

وحسبما جاء في مادة بقلم خوليو غودوي في نشرة «آي بي اس» الالكترونية، فإن هذه المجموعة تخطط لاستثمار نحو ٤٠٠ مليار يورو (٥٦٠ مليار دولار) لإقامة المنشآت وتعديل شبكة الكهرباء الأوربية لتمكينها من استقبال الطاقة الكهربائية عبر البحر المتوسط.

وتضم المجموعة أكبر مصرف خاص في ألمانيا «دويتش بانك»، وعملاقة الإلكترونيات «سيمينز»، وشركة التأمين الرائدة «موينشينير رويك»، وشركتين ضخمتين للطاقة الكهربائية في ألمانيا «إي أون» و«آر دبليو إي»، حيث تم وضع خطة مشروع «ديسيرتيك» على ضوء دراسات أجراها «نادي روما» المكون من شخصيات مالية عالمية، ومركز الفضاء الألماني الحكومي.

وتشير تقديرات خبراء الطاقة الألمان أن تكلفة الكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية في شمال أفريقيا، سوف تبلغ نحو ٠.٠٦ يورو للكيلوواط الساعي، فيما يكلف إنتاجها من مصادر أخرى حالياً ما بين ٠.٠٢٥ و ٠.٠٥ يورو لنفس الوحدة، وذلك في وقت يجمع فيه الخبراء على أن أسعار الكهرباء سوف ترتفع في السنوات المقبلة.

وفي خضم الأزمة الرأسمالية التي تعصف بكل شيء بما فيها مصادر الطاقة وتكاليفها تشير دراسات نادي روما إلى أن استثمار ٤٠٠ مليار يورو في مشروع «ديسيرتيك» قادر على إنتاج ١٠٠ ميغاوات بحلول سنة ٢٠٥٠.

■■

شفيق الحوت... فارس ترجل

◄ محمد العبد الله



هوى نجم ساطع من سماء الوطن. فقد غيب الموت قبل أيام قليلة «أبو هادر»، أحد الرجال/ القادة الشرفاء في الحركة الوطنية المعاصرة. في سيرته الذاتية التي تضمنها كتابه الأخير «بين الوطن والمنفى: من يافا بدأ المشوار» الصادر قبل عامين، يأخذنا «الأستاذ شفيق» في رحلة الحياة: من البدايات إلى الحلم القابل للتحقق. لم ينس ابن مدينة يافا، عروس الساحل العربي الفلسطيني، هدير بحرها، وعبير زهور حمضياتها، ولم تحمل سنوات الدم والجمر والرصاص، التي عاشها منذ البدايات مابين يافا التي اقتلع منها، واللجوء لبيروت- التي تمتد جذور عائلته في ترابها- سوى عبق تراب الوطن الذي ارتوى بدماء الشهداء، الذين كان دم شقيقه «جمال» الذي سقط عام ١٩٤٨ وهو يقاوم تهويد فلسطين، سوى البوصلة التي حددت الهدف.

نمت بذور الاهتمام السياسي لدى الفتى اليافع في تربة المواجهة المباشرة مع المشروع الاستعماري الصهيوني/ البريطاني، وساهم مع زملائه في «كلية العامرية» الثانوية في تأطير شكل النضال الطلابي في تأسيس «اتحاد الطلاب» الذي طوّر تجربته، وصاغ أهدافه، وحدد مهماته، من خلال الأفكار الوطنية التحررية.

في أواخر نيسان/ ابريل ١٩٤٨ لجأت العائلة لبيروت، ليحتضنها الأصل اللبناني للعائلة. في الجامعة الأمريكية التي درس فيها، والتي كانت بؤرة للنشاط التحرري، اليساري والقومي، تجذرت علاقته بالفكر الشيوعي، وتتالت نتيجة ذلك متاعب الشاب مع مؤسسات الدولة الأمنية، وإدارة الجامعة. فقد اعتقل في سنة ١٩٥٠ بسبب قربه من الشيوعيين، وأطلق سراحه بعد أسبوع. لكن إدارة الجامعة اتخذت قراراً بحرمانه من الدراسة لمدة عام. ومع صعود المد القومي العربي بزعامة جمال عبد الناصر، بما تركته نتائج تأميم قناة السويس، والعدوان الامبريالي الوحشي على مصر عام ١٩٥٦، اقترب فقيدنا من الفكر القومي، بمضامينه التقدمية. وفي جدلية الترابط بين الفكر القومي واليساري، المتجذر في قضايا التحرر الوطني والاجتماعي، بقيت فلسطين في مركز الاهتمام والعمل داخل قلب وعقل الفقيد، الذي عبّر عن هذا الموقف في كل مجالات عمله، سواء في التدريس أو الصحافة، التي شكلت له منبراً سياسياً بامتياز. ومن أجل تنظيم قوى الشعب وحث الخطى باتجاه تحرير الوطن المحتل، عمل في عام ١٩٦٣ على تأسيس «جبهة التحرير الفلسطينية» مع كوكبة من المثقفين والمهتمين الوطنيين، وأصدروا نشرة «طريق العودة» التي اقترن اسم الجبهة بها. كان فقيدنا أحد أبرز الأعضاء في المؤتمر الوطني الذي عقد في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في مدينة القدس، الذي انبثقت عنه منظمة التحرير الفلسطينية، التي أصبح ممثلاً لها في لبنان. بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ تداعت قيادة «ج ت ف» لاجتماع استثنائي، اتخذت خلالها قرارها بحل التنظيم، ووقف اصدار «طريق العودة». وبهذا القرار تفرغ فقيدنا تماماً للنضال في صفوف منظمة التحرير. وقد مارس دوراً مركزياً في مؤسسات المنظمة. فما بين عامي ١٩٦٦-١٩٦٨ و١٩٩١-١٩٩٣ كان عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، التي استقال من عضويتها، عندما جرى تبادل رسائل الاعتراف بين الكيان الصهيوني وقيادة المنظمة في ١٩٩٣/٩/٩ وقد أعلن استقالته في ١٩٩٣/٩/١٠ أي قبيل توقيع اتفاق أوسلو بثلاثة أيام، وخاض حينها داخل جلسة المجلس المركزي للمنظمة حواراً صاخباً مع الراحل ياسر عرفات حول بنود ومضامين الاتفاق المشؤوم، الذي وصفه أبو عمار بأنه (ورد أحمر الخدين)، فرد عليه أبو هادر بالقول (أخ أبو عمار، بحثت عن هذا الورد الأحمر الخدين، فلم أر إلاّ سعداناً أحمر الردفين).

بعد استقالته من مؤسسات المنظمة، أعطى الفقيد كل جهده للعمل على تطوير أشكال الحراك الشعبي الفلسطيني، بهدف تنظيم النضال الجماهيري من أجل العودة للوطن المحرر السيد. ولهذا كان في مقدمة المؤسسين لهذا العمل الذي تشكلت مؤتمراته الفاعلة في كل مناطق اللجوء والاغتراب. وكانت كلماته في هذا الجانب، تختصر حلمه (أنا لست عائداً فحسب، بل فلسطين عائدة إليّ أيضاً، إنها مسألة وقت مهما يَطلِ الزمن). في خضم عمله من أجل مأسسة هذا الجهد الشعبي وتفعيله، ظل فقيدنا يناضل من أجل إعادة بناء منظمة التحريرعلى أساس ميثاقها القومي/ الوطني، لتكون حاضنة للقوى الوطنية، والإطار الفاعل لكفاحها الوطني.

مابين منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢ وأوائل آب/ أغسطس ٢٠٠٩، تجربة حياة زاخرة، مفعمة بالعمل الدؤوب من أجل تحرير فلسطين ونهضة الأمة، ومسيرة كفاح لم توقفها المحاولات العديدة لاغتياله، والتي تعرض في واحدة منها ١٩٦٧/٢/١٧ للإصابة في ساقه.

غيب الموت القائد الكبير في وقت عصيب تعيشه قضيتنا وأمتنا. ترجل الفارس العملاق في زمن تتكاثر فيه جماعات الأقزام كالطحالب، وتتناسل فيه تلك الكتل المترهلة، اللزجة، من الكائنات الحية، التي رسمها شهيدنا المبدع «ناجي العلي». رحل الرجل الشريف في زمن تتصدر المشهد فيه- مؤقتاً- مافيات السماسرة والفساد والعمالة والأمية.

في مسيرة كفاحه الطويلة، صاغ الفقيد عصارة فكره في مجموعة كبيرة من المقالات التي حملت هموم وطموحات «ابن البلد»، وأثرى المكتبة العربية بالكتب. فما بين كتابه اليسار والقومية العربية (١٩٥٩)، وسيرته الذاتية في «بين الوطن والمنفى...» (الصادر عام ٢٠٠٧) نتعرف على الفكر الوطني الملتزم بقضايا الاشتراكية والتحرر والوحدة، التي يقول عنها (ليست الإيديولوجيات إلاّ سبيلاً لاسترداد هذا الوطن).

خسرنا رجلاً استثنائياً، بقي صامداً في وجه كل رياح التنازلات الصفراء، لم يتزحزح عن ثوابته/ ثوابتنا الوطنية والقومية. رحل-الكاتب، المقاتل، القائد- وهو يحلم بتحرير فلسطين التاريخية، رافضاً كل أشكال العهر الرائجة.

غاب جسد شفيق الحوت، لكن روحه وفكره باقية فينا.

■■

سجون «إسرائيل» السرية: كم عددها؟

جوناثان كوك
ترجمة مالك ونوس – قاسيون



انتقدت لجنة مراقبة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الكيان الصهيوني لرفضه السماح بتفتيش سجن سري أطلق عليه منتقدوه تسمية «معتقل غوانتانامو الإسرائيلي» وطالبت بمعرفة إن كان قد قام بافتتاح المزيد من معسكرات الاعتقال السرية.

في تقرير أصدرته لجنة مناهضة التعذيب بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٥ طالبت فيه الكيان الصهيوني بتحديد مكان معسكر اعتقال يشار إليه رسمياً بـ(المنشأة ١٣٩١) والسماح بدخول الصليب الأحمر الدولي إليه. فقد أظهرت نتائج تحقيق أجرته منظمات «حقوق الإنسان الإسرائيلية» بأنه سجن تم استخدامه من قبل لاحتجاز السجناء العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، ومارس فيه المحققون شتى أنواع التعذيب في أثناء الاستجواب. وصادقت لجنة الأمم المتحدة المكونة من عشرة خبراء مستقلين على ما أفادت به المنظمات الإسرائيلية بأن المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب بشكل منتظم ومنهجي. وكانت المرة الأولى التي تتسرب فيها معلومات عن وجود معتقل (المنشأة ١٣٩١) عام ٢٠٠٢ إثر إعادة غزو الضفة الغربية واحتجاز الفلسطينيين فيه.

وفي رد سلم إلى لجنة الأمم المتحدة أنكر الكيان الصهيوني وجود أي معتقل بهذه المواصفات بالرغم من اعترافه بأن العديد من اللبنانيين تم احتجازهم فيه خلال عدوان تموز ٢٠٠٦. في وقت عبرت فيه اللجنة الدولية عن قلقها للقرار الذي أقرته المحكمة الإسرائيلية العليا عام ٢٠٠٥ والذي نص على أنه لأمر حيوي بالنسبة «للدولة» ألا تجري تحقيقات حول التعذيب الذي يمارس في ذلك المعتقل. وتبيَّن أن هيئة المحلفين الإسرائيلية مهتمة بأنه في حال تم منع التقصي حول هذا المعتقل فإنه يمكن له أن يبقى قيد الاستخدام. وجاء في كتاب اللجنة الدولية أنه على المحكمة الإسرائيلية أن تتكفل بالتحقيق بحياد في كل حالات التعذيب والمعاملة السيئة للمحتجزين في هذا المعتقل وإعلان النتيجة على صفحات الجرائد. وكانت إحدى منظمات حقوق الإنسان قد حددت مكان السجن بعد أن تم اعتقال شخصين من نابلس عجزت عائلتيهما من اقتفاء أثرهما إلى أن أقرت السلطات الإسرائيلية أخيراً بأنها تحتجزهما في مكان سري. لكن السلطات الإسرائيلية ما تزال ترفض تحديد هذا المكان المرجح أن يكون ١٠٠كم شمال مدينة القدس حيث تشاهد هنالك بعض الأبنية إلا أن الكتلة الرئيسية والأكبر للسجن تقع تحت الأرض.

وقالت إحدى الناشطات في المنظمة: «لم نكن نعلم بمكان المعتقل إلى أن اقترف الجيش الإسرائيلي خطأً عندما وضع فيه فلسطينيين فروا من سجن إسرائيل المركزي». وأضافت: «الغرض الأساسي من هذا المعتقل هو استجواب السجناء من الدول العربية والإسلامية بسهولة عبر جعل اقتفاء أثرهم صعباً كون عائلاتهم ستلجأ لمنظمات حقوق الإنسان للعثور عليهم». وقالت إن رفض الإفصاح عن موقع المعتقل يعتبر بحد ذاته أكبر خرق للقانون الدولي من معتقل غوانتانامو ذاته لأنه لَم يتم تفتيشه من قبل ولا أحد يعلم ما الذي يجري فيه.

لكن تبعاً لشهادة محمد وبشار جاد الله فقد احتجزا بزنزانتين منفردتين لا تتجاوز مساحة الواحدة منهما مترين مربعين جدرانها بلا نوافذ ومدهونة باللون الأسود تضاء بمصباح كهربائي على مدار الساعة ولا يسمح للمعتقلين بالخروج للتنفس إلا في مناسبات قليلة يرافقهم فيها السجانون وعليهم أن يضعوا نظارات تمنعهم من مشاهدة ضوء الشمس. وتبعاً لشهادة محمد جاد الله، ٢٣ عاماً، فقد تعرض للضرب مرات كثيرة وكانوا يقيدونه بطريقة محكمة إلى كرسي بوضعيات مؤلمة ولم يكن مسموحاً له الذهاب إلى المرحاض كما حرم من النوم عن طريق رشه بالماء كلما غالبه النعاس. وكان المحققون يعرضون عليه صور أهله ويهددوه بأنهم سيؤذونهم. وبالرغم من أن البوليس السري كان يستجوب المعتقلين إلا أن وحدة خاصة في جهاز «الشين بيت» (الأمن الداخلي الإسرائيلي) تسمى بالوحدة ٥٠٤ والمعروفة بطريقتها الخاصة بالتعذيب كانت تتولى أحياناً استجواب المعتقلين.

وبعد فترة وجيزة من افتضاح أمر المعتقل، رفع الأسير اللبناني مصطفى الديراني دعوى قضائية في الكيان الصهيوني مؤكداً فيها أنه قد تعرض للاغتصاب على يد أحد الحراس. وكان الديراني قد اختطف من لبنان عام ١٩٩٤ ووضع في معتقل (المنشأة ١٣٩١) لمدة ثمانية أعوام مع أحد قادة حزب الله وهو الشيخ عبد الكريم عبيد. كانت إسرائيل تأمل بانتزاع معلومات من كلا المعتقلين تفيدها في بحثها عن الطيار رون آراد الذي أسقطت طائرته فوق لبنان عام ١٩٨٦. وأفاد الديراني أنه كان يتعرض للإهانة النفسية ولأسوأ أنواع التعذيب من «الميجر جورج» كبير محققي السجن إلى حد استعمال الخازوق.

وقالت كريستين، إحدى ناشطات منظمات حقوق الإنسان أنه لم يتوافر إلى الآن دليل على وجود معتقلات سرية أخرى شبيهة بالـ(المنشأة ١٣٩١) لكن بعض الأدلة التي جمعت من سجناء سابقين تفيد أنهم كانوا موقوفين في أماكن سرية متفرقة. وأضافت أنه ربما يكون الكيان الصهيوني واحداً من تلك البلدان التي كانت تستقبل الرحلات الجوية غير العادية التي كانت تهرب السجناء الذين تعتقلهم الولايات المتحدة إلى بلدان أخرى ليتم تعذيبهم. وقال أحد ناشطي حقوق الإنسان أنه وبعد أن اعتبر الكيان الصهيوني قطاع غزة «كيانا معادياً» أصبح يتم احتجاز الفلسطينيين في أحد السجون السرية الشبيهة بمعتقل (المنشأة ١٣٩١).

■ عن: «ذا ناشيونال»

«مسؤولية الحماية».. صيغة امبريالية جديدة لبسط الهيمنة

غلين فورد / ترجمة: د. عبد الوهاب رشيد

تُعبر الصيغة «مسؤولية الحماية» Responsibility to Protect أو مصطلح R2P عن أحدث الصرعات الأمريكية لتبرير العدوان العسكري وتغيير الأنظمة السياسية في الدول الضعيفة صارت هذه الأداة مذهباً جديداً يستحضر مصطلح «محميّة»- التسمية القانونية للبلد المستَعمَر الذي تهيمن على إدارته قوة كبرى.

بدأت الأمم المتحدة ما سيؤول إلى مناقشة ممتدة بشأن مبدأ «مسؤولية الحماية» أو ما أصطلح على تسميته اختصاراً R2P. وهذا المبدأ هو الصيغة الأقرب لما يسمى بالمفهوم «الإنساني» للتدخل العسكري في شؤون الدول النامية.

الشخصية الرئيسة لهذه المناقشة في إدارة اوباما ستكون السفيرة سوزان رايس التي ستستخدم مبدأ «مسؤولية الحماية» لتبرير الممارسات العسكرية الأمريكية في الصومال، السودان، والدول الأخرى المماثلة. أحد أبرز المعارضين لهذا المبدأ هو السيد ميغويل دي ايسكوتو، رئيس نيكاراغوا/ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

«مسؤولية الحماية» هي إحياء لمصطلح «محمية»- الإطار «القانوني» لإدارة بلد ما باعتباره «مستعمرة» من دولة كبرى. هذه هي طريقة الأمم المتحدة السابقة، إذ سحبت عصبة الأمم مستعمَرة جنوب غرب أفريقيا من ألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الأولى، وأعطتها لحكم البيض في جنوب أفريقيا لغاية ظهور جمهورية ناميبيا المستقلة العام ١٩٩٠.

«المحمّية» هي ما بادرت إلى إقامتها كل من بريطانيا وفرنسا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية في معظم أنحاء الشرق الأوسط، وأيضاً بعد الحرب العالمية الأولى، وبذلك يمكنهم حماية النفط والموارد الأخرى للمحميّة، وكذلك بزعم حماية سكانها. كانت فلسطين محميّة بريطانية، لكن بريطانيا لم توفر الحماية لسكانها العرب من الصهاينة الذين اغتصبوا أرض فلسطين العام ١٩٤٨.

هايتي هي حالياً، وبحكم الأمر الواقع، «محميّة» تابعة للأمم المتحدة بالعلاقة مع كل من الولايات المتحدة، فرنسا، وكندا. في الواقع، فإن الصيغة الجديدة للمحميات، قد تم تحسينها ودعمها نظرياً في سياق مذهب «مسؤولية الحماية»- بعد أن أُعيد إحياء مفهومها، بخاصة لإنكار سيادة شعب هايتي على وطنه بعد إسقاط نظام الرئيس الهاييتي جان برتراند أريستيد في عام ٢٠٠٤.

يرفض رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مذهب المحميات المطروح تحت ستار R2P. وضعَ بلده نيكاراغوا، كحال دول أمريكا الوسطى كافة، باعتباره محمية تابعة للولايات المتحدة التي اَعتبرت نيكاراغوا كمستودع للعبيد السود الأمريكان المحرَرين. وفي الثمانينات موّلتْ عصابات الكونترا، وفخخت موانئ نيكاراغوا في تحد لمحكمة العدل الدولية التي لم تتمكن من توفير الحماية من الأمريكان.

تقف أفريقيا بشكل حاسم ضد مفهوم «مسؤولية الحماية» بعد أن شهدت حماية غير متوازنة ومنحازة لتطبيق «العدل» من قبل المحكمة الجنائية الدولية التي اقتصرت أحكامها على الأفارقة فقط، لكنها لم تفعل شيئاً لحماية أفريقيا من الاستعمار الجديد الذي فرضته الولايات المتحدة وأوربا.

ومن بين المشاركين في المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة نعوم شومسكي الذي يصف هذا المبدأ بـ«الإمبريالية الإنسانية». وهذا هو بالضبط ما سيؤول بيد الولايات المتحدة وفق الصيغة المطروحة من سوزان رايس لمفهوم R2P، حيث تسمح لواشنطن العمل من جانب واحد كلما قررت التدخل العسكري بذريعة تنفيذ ضرورة إجرائية لمصلحة البشرية. وفي الممارسة العملية، فهذا لا يختلف عن مذهب بوش وسائر المذاهب الأمريكية السابقة والتي بررت تغيير الأنظمة السياسية وفق الهوى السياسي لواشنطن.

إن ما يحتاجه كوكبنا للحماية منه هو بالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي ستبقى، كما وصفها الدكتور مارتن لوثر كنغ قبل أربعين عاماً مضت، بـ: «المتعهد الأكبر للعنف في عالمنا».

■ «شبكة أوروك»

البطالة المستمرة في نيويورك تنحو عرقيةً باطراد..

ترجمة: حسين علي- بوسطن- قاسيون



مع ارتفاع معدلات البطالة باطراد بين النيويوركيين البيض منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٨ حتى الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة، ارتفعت بين السود بمعدل أسرع بأربع مرات خلال الفترة نفسها، وفقا لتقرير نشره مكتب مراقبة النفقات في مدينة نيويورك الشهر الماضي. وقد أظهرت دراسات حديثة أن هذه الفجوة تستمر بالاتساع بمعدل متسارع.

عند نهاية آذار كان عدد العاطلين عن العمل بين السود أكبر بـ٨٠٠٠٠ ألف عن عدد العاطلين عن العمل من البيض، كما أظهر التقرير، على الرغم من أن أعداد البيض يفوق أعداد السود في المدينة بحوالي مليون ونصف.

ضربت موجة البطالة كل أنحاء الولايات المتحدة بكل صنوف مناطقها السكانية، وقد ازدادت الفجوة بين السود والبيض اتساعاً، لكنها كانت الأوسع في نيويورك. عبَّر اقتصاديون عن حيرتهم حول فقدان الكثير من السود لأعمالهم في نيويورك، ولاسيما أن التسريحات الكبيرة في المدينة حدثت في القطاعات التي يشكل العمال السود نسبة ضئيلة فيها، مثل القطاعات المالية والقطاعات المتطلبة ثقافة وعلماً.

قال فرانك براكوني، الاقتصادي الأول في مكتب مراقبة النفقات «يتجه معدل البطالة بين الأمريكيين الأفارقة بشكل عام لأن يكون أكبر بحوالي مرتين من معدل البطالة بين البيض لكن ازداد اتساع هذه الفجوة بشكل كبير في نيويورك خلال العام الماضي».

تاريخياً، كان معدل البطالة بين السود أعلى دائماً من معدل البطالة بين البيض، لكنه ازداد بشكل عام منذ بداية الركود في كانون الأول ٢٠٠٧ بمقدار ٦, ٤٪ جاعلاً معدل البطالة بين السود في نيسان أعلى من ١٥٪. إن الأعداد الكبيرة من السود العاطلين عن العمل أصبحت قضية قومية حيث سُئل الرئيس أوباما في مؤتمر صحفي في البيت البيض الشهر الماضي عما يستطيع فعله لكي «يوقف نزيف خسارة العمل بين السود». قال الرئيس إنه لمساعدة أية جماعة، من السود كانت أم من اللاتينيين أو الآسيويين، فإنه يحتاج إلى «تحريك الاقتصاد بمجمله. إذا لم أفعل ذلك لن أكون قادراً على مساعدة أي شخص».

في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كان معدل البطالة بين السود على مستوى البلاد ٩, ٨٪، بينما كان بين البيض ٨, ٤٪. في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ارتفع المعدل بين السود إلى ٦, ١٣٪ بينما ارتفع بين البيض إلى ٢, ٨٪.

عبَّر خبراء السياسة الاقتصادية والمسؤولون الحكوميون عن قلقهم حول حدة اتجاه معدل البطالة في نيويورك حيث ارتفع بين السود من ٧, ٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ٧, ١٤٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، بينما ارتفع بين النيويوركيين البيض من ٣٪ إلى ٧, ٣٪ خلال الفترة نفسها، مشيرين إلى أن نسبة السود العاطلين عن العمل في المدينة هم أكثر بأربعة أضعاف من نسبة العاطلين البيض.

أحمدي سكروجيس، موظف أسود، ٣٢ عاماً، سُرِّح من عمله في بنك نيويورك بعد أزمة الرهون العقارية. قال السيد سكروجيس «إن إدارة البنك تتألف بمعظمها من البيض وهؤلاء لم يتركوا وظائفهم، تظن بأنهم سيقومون باقتطاع الدهن من الأعلى، وليس من الأسفل، لأن العمال الذين يتقاضون الأجور الأدنى يقومون بمعظم العمل».

السيد سكروجيس متزوج ولديه ثلاثة أولاد، قال بأن الإعانة التي تلقاها لمدة ثلاثة أشهر قد نفذت ولايعرف كيف سيعيش ويعيل عائلته إذا لم يجد عملاً في الحال.

روجر ريتشاردسون، عامل أسود، تم تقليص عدد ساعات عمله الشهر الماضي في شركة هوم ديبوت بأكثر من النصف «يجب علي إيجاد عمل آخر لأن ما أتقاضاه لايكفي إطلاقاً لتغطية نفقاتي».

قال ديفيد جونز، رئيس مؤسسة الخدمة الاجتماعية التي تعمل لمصلحة العمال ذوي الأجور المنخفضة، بأنه لايعتقد «أن تأثيرات هذا الركود كانت متكافئة، حيث تأثر بشدة أكبر العمال ذوو الدخل المنخفض والعمال الذين يفتقدون للمهارات، إن هؤلاء العمال تم التعامل معهم كنوع من المنقولات يسهل تحريكهم والتخلص منهم ففقدوا وظائفهم بسرعة كبيرة، خصوصاً في متاجر التجزئة، إنهم الأشخاص الذين يحملون وينقلون الصناديق ويؤدون أعمالاً لاتتطلب أية مهارة. يوجد في مثل هذا القطاع أعداد كبيرة من الأمريكيين الأفارقة».

جيمس باروت، كبير الاقتصاديين في معهد السياسة المالية، مؤسسة بحث مستقلة، بعد مقارنته بيانات العمل في ١٢ شهراً امتدت حتى ٣٠ نيسان مع فترة سنة سابقة، وجد بأن النيويوركيين البيض قد حصلوا على وظائف وأعمال بينما استمر السود خلال الفترة نفسها في خسارة أعمالهم. قال السيد باروت «حدث تحول عرقي حقيقي في سوق العمل في المدينة خلال السنة الماضية».

آلدومين غوميز، عامل أسود، عمل ممرضاً مساعداً لسنة واحدة قبل أن تُغلق المشفى التي كان يعمل فيها في كانون الثاني. قال السيد غوميز «إن العمال الذين بقوا في وظائفهم في الشركة التي أعمل فيها كانوا أشخاصا يعملون في الإدارة وهم بمعظمهم من البيض».

يدرس السيد غوفيز علوم سياسية ليلاً في جامعة باروش، ويأمل أن يتابع بعد ذلك دراسة القانون، لكنه قال إنه خائف من أنه قد لن يكون قادراً على دفع رسوم الجامعة– والعيش في السكن الطلابي في مانهاتن– إلا إذا وجد عملاً آخر في القريب العاجل.

■ **«نيويورك تايمز»**

المفاعيل طويلة الأجل للغذاء المعدّل وراثياً على البشر

ويليام إنغدال / ترجمة قاسيون

يعد غياب الدراسات العلمية المستقلة حول المفاعيل الطويلة الأجل لنظام غذائي، يستند إلى البذور المعدّلة وراثياً، على الإنسان أو حتى على الفئران، أحد الألغاز الكبيرة المتصلة بنشر هذه البذور في العالم، منذ ظهور أولى الزراعات التجارية في مطلع التسعينات في الولايات المتحدة والأرجنتين. وها هو السبب الحقيقي ينكشف الآن، فالشركات الزراعية الغذائية التي تنتج تلك البذور، على مثال «مونسانتو وب. أ. إس. إف» و«بايونير» و«سينجنتا» وغيرها، تمنع البحث المستقل.

في شهر آب ٢٠٠٩، كشف مقال افتتاحي للمجلة الشهرية العلمية ذائعة الصيت «ساينتيفيك أمريكان»، الحقيقة الصادمة والمنذرة، المخبأة خلف نشر البذور المعدلة وراثياً في كل السلسلة الغذائية على الكوكب منذ العام ١٩٩٤. لا تنشر أية مجلة علمية مشهورة في العالم دراسات علمية مستقلة لسبب بسيط. يستحيل التأكد على نحو مستقل من أن زراعة البذور المعدلة وراثياً، مثل الصويا من نوع «راونداب ريدي» من «مونسانتو» أو الذرة من نوع «مون ٨١١٠»، تتصرّف مثلما تزعم الشركة أو أنه ليس لها أي تأثير جانبي ضار كما تؤكد تلك الشركات أيضاً، لأن شركات البذور المعدلة وراثياً تمنع هذا النمط من الاختبارات!

تماماً! كشرط مسبق لشراء بذور معدلة وراثياً إما لزراعتها أو لإجراء أبحاث، يتوجّب على المستخدم النهائي بدايةً توقيع اتفاق مع مونسانتو ومع الشركات الوراثية العملاقة. أثناء العقد المنصرم، وهي حقبة أوسع انتشار للبذور المعدّلة وراثياً في الزراعة، فرضت مونسانتو وبايونير ودوبون وسينجنتا أن يوقّع أي شخص يشتري بذورها المعدلة وراثياً على اتفاق يمنع صراحة استخدامها في أي بحث مستقل. ليس للعلماء الحق في اختبار البذور لدراسة الشروط التي تتطور فيها، أو حتى لا تتطور فيها. وهم لا يستطيعون مقارنة ميزات بذور معدّلة وراثياً مع بذور أخرى لشركة أخرى، معدلة أو غير معدلة وراثياً. بل هنالك ما يثير القلق أكثر من ذلك، إذ يمنعون من التأكد إن كان للزراعات المعدلة وراثياً تأثيرات جانبية غير مقصودة، إما على البيئة أو على الحيوانات أو البشر.

الأبحاث الوحيدة المصرّح بنشرها في المجلات العلمية المشهورة، والمدققة من النظراء، هي الدراسات التي تقرها مسبقاً مونسانتو وشركات صناعة البذور المعدلة وراثياً الأخرى.

في الولايات المتحدة، تمت عملية التصديق الكامل على البذور المعدلة وراثياً، بدءاً من إعلان الرئيس جورج بوش الأب في العام ١٩٩٢ بطلب من مونسانتو، ونصّت على عدم إمكانية إجراء الحكومة أي اختبار خاص بصدد أمان البذور، إذ إن الرئيس عدها «معادلةً جوهرياً» للبذور الطبيعية. لكن هذه العملية تآكلت بفعل فساد المصالح الخاصة. جرى تكليف مستشارين قانونيين سابقين لدى مونسانتو بمهام في الوكالة الحكومية لحماية البيئة EPA ووكالة الغذاء والدواء FDA لتجنب وضع أي تنظيم خاصّ حول البذور المعدّلة وراثياً، ولم يجر أي اختبار حكومي حتى الآن لإثبات عدم ضررها. كل اختبارات الأمان أو الأداء بصدد هذه البذور تقوم بها الحكومة عبر الشركات نفسها، مثل مونسانتو. ليس غريباً أن تبدو البذور إيجابيةً وأن تتمكن مونسانتو والشركات الأخرى من الزعم خطلاً بأنها «الحل للجوع في العالم».

في الولايات المتحدة، كتبت مجموعةٌ من أربعة وعشرين أستاذاً جامعياً كبيراً متخصصاً في حشرات الذرة رسالةً للوكالة الحكومية لحماية البيئة، يطالبونها فيها بفرض تغيير المنع الذي تقوم به الشركات. الأمر يشابه محاولة شركات شفروليه أو تاتا موتورز أو فيات منع اختبارات الاصطدام المقارن لسياراتها في تقارير المستهلكين أو منع نشرة مقارنة خاصة بالمستهلكين، لأنّها لا تحب نتائج الاختبار. غير أن الأمر يخص السلسلة الغذائية البشرية والحيوانية. أكد العلماء للوكالة صواباً أن الأمان الغذائي وحماية البيئة «تعتمدان على توفير اختصاصات نباتية لاختبارهم العلمي الدقيق المعتاد». في الولايات المتحدة، علينا أن نفكر مرتين قبل أن نأكل في الصباح علبة الحبوب التالية، إذا كانت الذرة المستخدمة معدّلة وراثياً.

وليام إنغدال مشارك في موقع أبحاث العولمة ألّف كتاب: النفط، حرب قرن: النظام العالمي الأنغلو أمريكي، وكتاب: بذور التدمير: الأجندة الخفية للتلاعب الوراثي

■■

«إسرائيل» تعد لغارات سريعة على حزب الله!



كشفت صحيفة «وورلد تريبيون» الأمريكية النقاب عن أن جيش (الاحتلال) الإسرائيلي قد قام بتكثيف تدريباته مؤخرا ًاستعدادا ً لخوض حرب أخرى مع حزب الله.

ونقلت الصحيفة في هذا الشأن عن مسؤولين تأكيدهم على «أن إسرائيل قامت بالفعل بوضع برنامج تدريبي من شأنه أن يَعُد القوات القتالية على عبور الحدود إلى داخل لبنان على وجه السرعة، ومن ثم العمل على تدمير شبكة المخابئ والأنفاق الخاصة بحزب الله جنوب نهر الليطاني». كما أشار هؤلاء إلى «أن هذا البرنامج التدريبي كان يهدف إلى التقليص بشكل كبير من فرص الدخول في حرب مستقبلية مع حزب الله». وذكّرت الصحيفة بمبادرة «وقف إطلاق النار» التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٦ بعد ٣٤ يوماً من القتال.

ومضت الصحيفة لتنقل عن مسؤول إسرائيلي قوله: «لم نكن مستعدين تماماً للحرب الماضية، وقد واصلنا التعلم من الأمر على مدار أسابيع. لكن هذه المرة، نعتزم مواجهة حزب الله، ونحن نعرف تحديداً نقاط قوته وإمكاناته». وفي سياق كشفها عن آخر الاستعدادات التي اتخذتها «إسرائيل» في سبيل التحضير لخوض تلك الحرب، أماطت الصحيفة اللثام عن «أن الجيش الإسرائيلي قام ببناء مراكز تدريب تشتمل على قرى وهمية ومناطق جبلية تشبه الأجواء الموجودة بالفعل في جنوب لبنان. ويحتوي كل مركز من هذه المراكز على منشأة حضرية وكذلك منطقة تعد نموذجاً مماثلاً للمنطقة الجبلية من مزارع شبعا التي تقع عند تقاطع الحدود بين إسرائيل وسورية ولبنان».

ثم عاودت الصحيفة لتنقل عن المسؤول نفسه قوله: «لقد استعاد حزب الله شبكته من البيوت الآمنة، والأنفاق، والمخابئ الحصينة. وهو ما سيمكن مقاتلي حزب الله من دخول أحد المنازل والخروج منه عبر مدخل آخر على بعد كيلومتر واحد تقريباً».

كما كشف المسؤولون عن «أن الجيش قام بتسريع إيقاع عمليات التدريب وسط حالة تأهب على طول الحدود الشمالية مع لبنان. وأشاروا إلى أن حزب الله يقوم خلال هذه الأثناء بتنسيق القوات مع الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني».

■ **موقع بانيت**

تأملات كاسترو
جائزة نوبل للسيدة كلينتون



الوثيقة المطوّلة التي قرأها حامل جائزة نوبل للسلام أوسكار آرياس هي أسوأ بكثير من النقاط السبع المدرجة في محضر الاستسلام الذي كان قد اقترحه في الثامن عشر من الشهر (الماضي).

لم يكن يتوجّه إلى الرأي العالمي من خلال شيفرة مورس. إنما كان يتحدث أمام كاميرات التلفزيون التي نقلت صورته ومعها كل تفاصيل السحنة الإنسانية، التي تأخذ في العادة أشكالاً تبلغ من الاختلاف ما يبلغه اختلاف بصمات الأشخاص. وأية نية كاذبة يمكن اكتشافها بسهولة. كنتُ أراقبه بدقّة.

الأغلبية الساحقة بين المشاهدين كانت تعلم بأن انقلاباً قد وقع في هندوراس. وعبر هذه الوسيلة بلغتهم الخطابات التي أُلقيت في منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى وقمة حركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من المحافل؛ وكانوا قد شاهدوا أعمال الملاحقة والعنف المتمادي والقمع الذي تعرض له الشعب في نشاطات وصلت بها الحال لتجمع مئات الآلاف من المحتجّين على الانقلاب.

أغرب ما في الأمر هو أنه في أثناء عرض آرياس لمقترحه السلمي الجديد، لم يكن يهذي؛ إنما بدا مؤمناً بما يقول.

مع أنهم قليلون جداً الذين تمكنوا في هندوراس من رؤية تلك المشاهد، فإن أشخاصاً كثيرين في بقية العالم قد شاهدوها، كما أنهم شاهدوه وهو يعرض مقترحه من النقاط السبع في الثامن عشر من تموز. وكانوا على علم بأنه قد ورد في أولاها حرفياً: «عودة خوسيه مانويل زيلايا روساليس المشروعة لرئاسة الجمهورية إلى حين انتهاء المدة الدستورية للعهد الذي انتُخب له...».

جميعهم كانوا توّاقين لمعرفة ما كان يزمع الوسيط قوله. الاعتراف بحقوق الرئيس الدستوري لهندوراس، بصلاحيات تم تقليصها إلى الصفر تقريباً في المقترح الأول، ثم بالانتقال إلى البند السادس ضمن المشروع الثاني لآرياس؛ حيث لا يتم ولا حتى استخدام عبارة «تشريع العودة للحكم».

كثيرون من الأشخاص النزيهين تغلبهم الدهشة، وربما ينسبون ما قاله آرياس إلى مناورات قاتمة. لعلّني أحد القليلين في العالم الذين يدركون بأنه كان في كلمات حامل جائزة نوبل للسلام قناعة ذاتية أكثر من نية مقصودة. تنبّهتُ إلى ذلك بشكل خاص عندما تكلّم، بتركيز خاص وبكلمات متقطعة نتيجة انفعاله، عن كمّ الرسائل التي بعث بها إليه رؤساء وقادة عالميون تعبيراً عمّا حركته مبادرته من مشاعر لديهم. هذا هو ما يخطر بباله؛ من دون حتى التنبه إلى أن حائزين آخرين على جائزة نوبل للسلام، شرفاء ومتواضعون، مثل ريغوبيرتا مينشوه وأدولفو بيريز إيسكيفيل، مستاؤون مما حدث في هندوراس.

مما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من الحكومات المدنية في أمريكا اللاتينية، التي تعرف بأن زيلايا كان قد وافق على أول مشروع لآرياس وكانت واثقة من حكمة الانقلابيين وحلفائهم اليانكيين، قد تنفّس الصعداء، الأمر الذي لم يدم إلا ٧٢ ساعة.

إذا ما نظرنا إلى الأمور من زاوية أخرى وعدنا إلى الأوضاع التي كانت تسود في العالم الفعلي، حيث الإمبراطورية قائمة ويتحتّم على نحو مائتي دولة أن تواجه كل نوع من النزاعات والمصالح السياسية والاقتصادية والبيئية والدينية وغيرها، لم يبق إلا القليل لمكافأة فكرة اليانكيين العبقرية بالتفكير بآرياس، في محاولة لكسب الوقت وتعزيز الانقلاب وثبط الروح المعنوية عند الهيئات الدولية التي أيّدت زيلايا.

في الذكرى الثلاثين لانتصار الثورة الساندينية، وفي استذكار مرير من دانييل أورتيغا لدور آرياس في معاهدة إيسكيبولاس الأولى، صرّح أمام حشد غفير من أبناء وطنه النيكاراغويين: «إن اليانكيين يعرفونه، ولهذا اختاروه كوسيط». وفي ذلك الاحتفال نفسه، عبّرت ريغوبيرتا مينشوه، المتحدرة من أصول هندية حمراء، عن إدانتها للانقلاب.

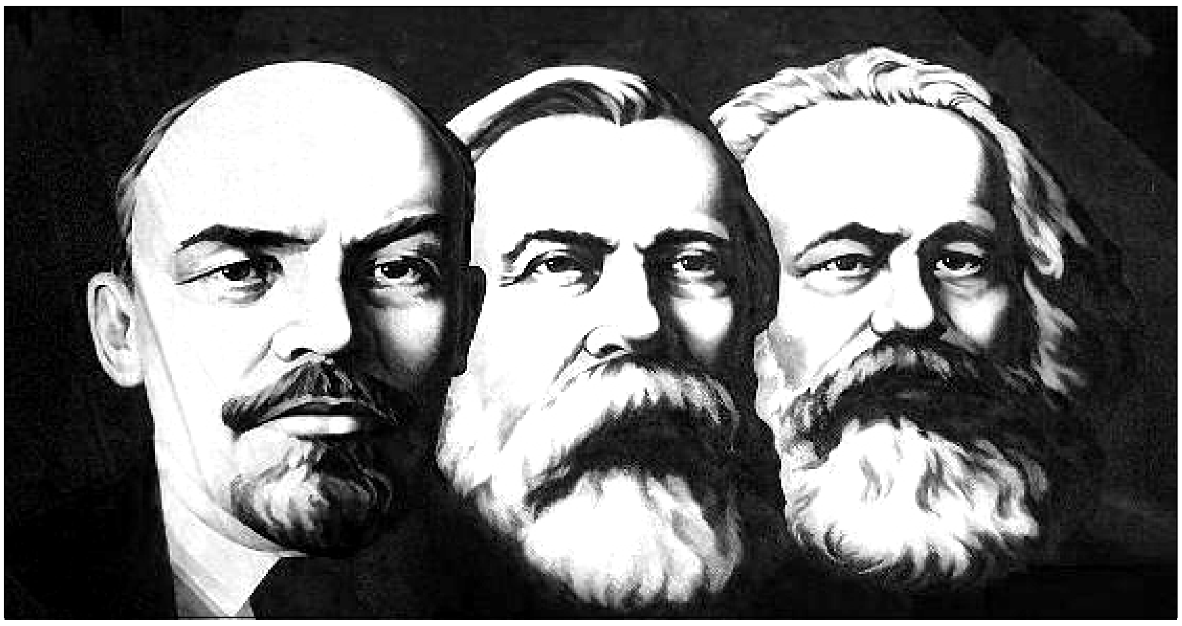
لو تم مجرد تنفيذ الإجراءات المتفَق عليها في اجتماع وزراء الخارجية في هندوراس، لما أمكن للانقلاب أن يصمد أمام المقاومة السلمية التي أبداها الشعب الهندوري.

الآن يقوم الانقلابيون بالتحرك في الأوساط الأوليغارشية في أمريكا اللاتينية، والتي لم يعد بعضها يخجل من الحديث، انطلاقاً من مواقع عليا في دوله، عن تأييده للانقلاب، بينما تقوم الإمبريالية بالاصطياد في مياه أمريكا اللاتينية العكرة. إنه بالضبط ما تمنّته الولايات المتحدة عبر المبادرة السلمية، في حين كانت تتسارع المفاوضات لإحاطة وطن بوليفار بالقواعد العسكرية.

لا بدّ من الإنصاف، وبينما نحن ننتظر الكلمة الأخيرة لشعب هندوراس، من واجبنا أن نطالب بجائزة نوبل للسيدة كلينتون.

■ **فيدل كاسترو روز / أواخر تموز ٢٠٠٩**

الحاجة الموضوعية إلى حزب شيوعي



◄ محمد الجندي

طبعاً ليس المقصود بالحاجة إلى حزب شيوعي وجود حزب شيوعي واحد في العالم كله، وإنما الحاجة إلى حزب شيوعي في كل بلد.. وهذه الحاجة تأتي من كون النظام الرأسمالي الدولي يهدد البشر والبيئة، ويحتاج سكان الكرة الأرضية نظاما بديلاً.

الرأسمالية..تهديد مستمر

النظام الرأسمالي الدولي يهدد البشر أولاً بالعدوانية والاحتلال..

وثانياً بالاستعمار الحديث، أي باستغلال البلدان الأخرى والهيمنة عليها من دول احتلال، وإنما بآليات داخلية في البلد، اقتصادية وسياسية واجتماعية..

وثالثاً، ببناء اقتصاد دولي ينتج تراكم الثروة في أيدي عدد محدود من سكان العالم، وتراكم الفقر والجوع لدى الأغلبية الساحقة من البشر.

ورابعاً، بإنتاج مراكز تطور عالية التقنية في بعض المناطق وبعض الحالات، ومساحات كونية ضعيفة التطور، قد يصل بها الأمر إلى العيش في حياة بدائية تعود إلى القرون الماضية.

وخامساً هدر الموارد البشرية، لأن البطالة والعمل الأسود وضعف التطور بسبب الفقر، كل ذلك يهدر إمكانات الإنسان، فالبائس، الذي يعيش حياة بدائية، أو حياة مؤلمة، يستطيع، إذا ما توفر له العلم والإمكانات التكنولوجية أن يكون جزءاً من أداة التطور الشاملة.

وسادساً هدر موارد الطبيعة بمختلف الأشكال، بالتصحر، بتسميم البيئة، بإتلاف الثروات الطبيعية، فالتسليح يستهلك كميات أسطورية من ثروة ثمينة لا بديل لها (البترول ليس طاقة فحسب) هي البترول، عدا أن الحروب تقتل الناس وتشردهم.

وسابعاً بالتهديد العسكري الدائم، الذي قد يتحول إلى كارثة كونية، إذا ما استخدمت الترسانات النووية.

كل من البنود المذكورة أعلاه تحتاج تفصيلاً، وبعضها معروف على نطاق واسع، وبعضها الآخر يغطيه الصخب الإعلامي.

النظام الرأسمالي الدولي حمل تاريخياً التطور إلى المجتمع الإنساني، ولولاه لبقي الإنسان في ظلام القرون الماضية. لقد حمل تاريخياً التطور الصناعي والتكنولوجي، والتطور العلمي الهائل في كل المجالات، والتطور الاجتماعي الذي نقل الإنسان من الهمجية إلى الحضارة والتطور الإداري، الذي نقل الدولة من النظام القبلي، والنظام الملكي العبودي، إلى الدولة الحديثة بمختلف اختصاصاتها أيضاً. الدور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي يحتاج تفصيلاً واسعاً، ولكنه مع كل سلبياته الاجتماعية والسياسية، التي يجب ألا تغيب عن الذهن، يؤلف نقلة نوعية بالنسبة للأنظمة ما قبل الرأسمالية. ولذا، فإن الدعوات للرجوع إلى تلك الأنظمة هي دعوات للرجوع باسم الدين إلى العبودية القديمة، إلى العبيد والجواري والنخاسة، وإلى كل ما تنطوي عليه عصور الهمجية. الالتباس الكبير هنا هو في استخدام ورقة الدين، إن الدعوة إلى تجاوز الأنظمة العبودية ليس دعوة إلى تجاوز الدين، فالدين تراث حضاري، احترامه هو في تطوره، لا في جموده، وهناك فرق كبير بين تجاوز الدين، وتجاوز العبودية باسم الدين. تهمة الإلحاد التي توجه إلى من يتجاوز الأنظمة العبودية باسم الدين، تهمة بحد ذاتها، كان يحرق من يخالف رأي الكنيسة. وفي أيام العباسيين قُتل الكثيرون بتهمة الزندقة (وهي تهمة كاذبة)، ومن جملة هؤلاء الشاعر بشار بن برد، الذي قتل جلداً أبشع قتلة، أيضاً سجن الأئمة الأربعة، الذين أصبحوا فيما بعد أسماء مرجعية في الإسلام.

الرجوع إلى الأنظمة العبودية هو قتل للمجتمعات، وانتهاك للدين، الذي ترتكب باسمه مختلف المجازر والموبقات، وأيضاً الجرائم ضد الإنسانية.

الدور الظلامي للرأسمالية

التطور في تاريخ الإنسان كان دوماً نتيجة التعاون المنظم، القسري غالباً. الجهد الفردي أنتج الحرفة، والجهد المشترك بين العامل والصانع أنتج تطور الحرفة، وتعاون العاملين في المانيفاكتورة (أي المجمع الحرفي الذي يعتمد على العمل اليدوي) طورها إلى المصنع، وتطور المصنع أدى إلى الثورة الصناعية، وإلى آخر السلسلة.

والنظام الرأسمالي الدولي حمل التطور، لأنه من دون الرأسمالي، وقبل الرأسمالي، ما كان ممكناً لا وجود المانيفاكتورة، ولا المصنع ولا التطور التالي.

والنظام الرأسمالي كان يؤلف دوماً أداة مزدوجة للتقدم ولعرقلة التقدم، كان يبني، ويمنع الآخرين من البناء، الرأسمالية الدولية تحتاج لتطور المجتمع، فلا تستطيع أن تتحرك في مجتمع ضعيف التطور. إنها بحاجة إلى جيوش جرارة من المهندسين والتكنولوجيين والأكاديميين، وأيضاً إلى الإداريين ومختلف فئات العاملين في نشاطاتها.

وهؤلاء لا يمكن الحصول عليهم في مجتمع تقليدي قديم، ولذا قام النظام الرأسمالي الدولي الذي يمثل المصالح الرأسمالية بتطوير التعليم والعلم والتكنولوجيا والدراسات الأكاديمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان بذلك أداة تقدم على نطاق واسع، وحتى على نطاق المستعمرات.

ولكن النظام الرأسمالي الدولي يستغل في الوقت نفسه الناس والطبيعة، وهذا يتسبب برد فعل عدائي للنظام، فلجأ هذا لصد ذلك، إلى أدوات العبودية القديمة، إلى الإقطاع والطائفية، وبذلك أعاق ويعيق، التطور في بلدانه وفي المستعمرات.

النظام الرأسمالي الحالي في ظل الليبرالية الجديدة يؤلف مداً واسعاً للتجهيل وللتخريب ولإنتاج مختلف الكوارث. إن الدور التقدمي التاريخي بالنسبة للنظام الرأسمالي الحالي انتهى، وحل محله دور ظلامي مديد تحميه الترسانات النووية والثروات الفلكية والإعلام الذي يستند إلى أعقد المنجزات التكنولوجية.

تختلط لدى الكثيرين الرأسمالية بالغنى، ويلتبس النظام الرأسمالي الدولي، بأنظمة رأسمالية، أو قبل رأسمالية، في بلدان معينة. الغني ليس بالضرورة رأسمالياً، وقد يكون مستغلاً من الرأسمالية الدولية، فأغنياء العالم الثالث على اختلافهم مستغلون من تلك الرأسمالية.. أيضاً أنظمة البلدان ما كان يمكن أن تستمر على الأغلب، لولا النظام الرأسمالي الدولي، فأي نظام فاقد للشعبية يكون في حكم المنهار، دون دعم النظام الرأسمالي الدولي، حتى لو كان لديه قوات بوليسية شرسة، فهذه تتأثر بلا شعبية النظام، ويمكن أن تطيح به.

النظام الرأسمالي الدولي يمثل قمة الرأسمالية الدولية، التي تشتري في الديمقراطيات الحديثة الناخبين والمؤسسات الناتجة عن اقتراعهم، أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

النظام البديل للنظام الرأسمالي الدولي، من المفترض أن يمثل مصالح المضطهدين في العالم، ولكن هل يستطيع أن يمثلهم عبر الاقتراع؟ لا نعتقد، لسبب بسيط هو أن الأصوات مشتراة أو محتجزة، محتجزة للإدارات، لأرباب العمل، للعصابات، إلخ.. البرهان نجده في كل مكان، حيث يتم تزوير كل شيء، التزوير الصريح أو المغطى.

البديل: الاشتراكية العلمية

النظام البديل هو في الاشتراكية العلمية، التي تعني بأقانيمها الثلاثة: أولاً تطوير المجتمع، فالمجتمع الضعيف التطور لا تبنى فيه الاشتراكية، وإنما تبنى فيه أنظمة تقدمية معادية للنظام الرأسمالي الدولي وتسير في اتجاه الاشتراكية ـ العلمية.

ثانياً إقامة نظام يمثل مصالح العمال والفلاحين البعيدة المدى، لأن مصالحهم الآنية قد تكون مع الإقطاع، أو مع الراسمالية، والمصالح البعيدة المدى هي أن يكونوا أحراراً وغير مستعبدين لا لرأس المال ولا للإقطاع ولا للسادة الطبيعيين، الطائفيين أو القبليين، وأن يكونوا منتجين، للإنتاج المتطور أكثر فأكثر، وأن يكونوا متضامنين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وأن يكونوا المالكين الحقيقيين لثروة المجتمع، المالكين الحقيقيين، لا المباشرين، أي تصرف الثروة على ضمان مستويات معيشية أعلى فأعلى مع تصاعد الإنتاج كماً ونوعاً لجميع أفراد المجتمع، وعلى ضمان مختلف الخدمات الاجتماعية، ومختلف المستلزمات الاقتصادية والسياسية، المالكين الحقيقيين، لأن الثروة لا تذهب إلى عدد محدود من الناس. ثالثاً الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فالمجتمع، لا الاحتكارات، هو الذي ينتج عبر مؤسساته، وهو الذي يستهلك، ووسائل الإنتاج ليس المقصود بها وسائل الإنتاج الحرفية، المجتمع يطور الوسائل الحرفية، ولا يملكها، ويحولها من وسائل ضعيفة التطور إلى وسائل متطورة بالمكننة وبالتكنولوجيا، ومن وسائل فردية أو شبه فردية إلى وسائل جمعية.

في تاريخ التجارب الاشتراكية العلمية، عندما يتم التشديد على أقنوم دون آخر، يحدث الخطأ المميت أحياناً، وخصوصاً عندما يتجاوز المرء التطور.

الكثيرون يقعون في فخ القيم ما قبل الرأسمالية. مثلاً التقشف. إن الاشتراكية العلمية لا تعني التقشف، ولا تدعو إليه، إنما تربط المستويات المعاشية بالإنتاج، فلا يمكن لإنتاج ضعيف أن يوفر مستويات معاشية عالية، وإذا ما كان الإنتاج متطوراً وعالياً، فيجب أن يتمتع المجتمع أفراداً وجماعات بثمار ذلك. أيضاً العدالة في التوزيع. ليست الاشتراكية العلمية مؤسسة إغاثة توزع ما لديها على المنكوبين. التوزيع يتعلق بدور العاملين في الإنتاج، ليس نصيب من ينتج بالملايين مثل نصيب من لا ينتج مطلقاً. أو من ينتج بالملاليم.. إلخ.. فالإنتاج والتطور هما ما ترتبط بهما كل مؤشرات المستويات المعيشية، ومؤشرات مستويات الخدمات في المجتمع. إن المجتمع الضعيف الإنتاج لا يقدم سوى مستويات ضعيفة معيشية وخدمية.

الحزب الشيوعي هو الأداة النضالية

في ظل الاشتراكية العلمية ينتفي الرأسمالي، أي ينتفي الطرف الذي ينظم العمال، ويصرف قواهم في المؤسسات الإنتاجية والخدمية. والمفترض أن يحل العمال محل الرأسمالي في تنظيم عملهم في مؤسساتهم، وفي رفع مستوى تلك المؤسسات إلى أعلى درجة ممكنة. وعندما يفتش العمال عن امتيازات عبر ذلك، فإنما يقومون عن قصد أو غير قصد بتخريب مؤسساتهم، وبإيصالها تدريجياً إلى الانهيار.

الرأسمالي يضبط الأمور لحسابه، والمفترض بالعمال أن يضبطوا الأمور لحسابهم الجماعي لحساب مجتمعهم ولحساب مستقبلهم. وهذا لا يحتاج الوعظ فقط، وإنما أيضاً التربية النضالية. فالعمال لا يناضلون فقط من أجل الاستيلاء على السلطة في المجتمع، ومن أجل معرفة كيف يتم التحول، ومن أجل التربية النضالية للقيام بذلك. والهوة في تجارب الحركة العمالية التاريخية بين النضال ضد الرأسمالية، والنضال في سبيل التحول في اتجاه الاشتراكية العلمية هي التي تسببت بالعديد من النكسات التاريخية التي عانتها تلك الحركة.

الحزب الشيوعي هو الأداة النضالية التي تقوم بالوظيفة المزدوجة، النضال ضد الرأسمالية الدولية، والنضال، إذا ما كان قادراً، من أجل بناء الاشتراكية العلمية في مجتمعه وفي العالم.

الحزب يستطيع في مجتمعه التحول في اتجاه الاشتراكية العلمية فقط، أما الاشتراكية العلمية، فلا تبنى إلا على مستوى العالم كله، لأنه ما بقي التناقض بين البلدان ذات التوجه الاشتراكي العلمي، والرأسمالية الدولية، فسيبقى الصراع الذي يؤثر سلباً في البلد ذي العلاقة على كل التوجه الاشتراكي العلمي، يؤثر سلباً على المجتمع، ويؤثر سلباً في تحديد أولويات الإنتاج.

الوعي التاريخي

الحزب الشيوعي، كي يستطيع أن يكون أداة نضالية، من الضروري أن تتوفر فيه ولديه إمكانات ومواصفات أساسية. الأحزاب الشيوعية مرت بتجارب قاسية ولكنها غنية، وحري بأي حزب شيوعي، أن يستفيد من تلك التجارب، ولكن ثمة أمر أساسي يجب وضعه في الاعتبار هو أن الحزب، أي حزب، لا يصاغ صياغة مجردة، وإنما يتحكم في بنائه الوعي التاريخي الإنساني من جهة، ومجموعة العوامل السياسية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية، من جهة أخرى، فبناء حزب ما في بلد أوربي ليس كمثل بنائه في بلد مثل الصومال.

لكن لكي يكون الحزب شيوعياً من الضروري قبل كل شيء أن ينطلق في برامجه، وبرنامج عمله من الاشتراكية العلمية. فلا يستطيع الحزب أن يكون شيوعياً وطائفياً (بالمعنى الديني والعرفي والقبلي) في الوقت نفسه، طبعاً تحالفه أو تناقضه مع التشكيلات الأخرى في المجتمع هما أمران تابعان للأوضاع الفعلية القائمة، من جهة ولإستراتيجيته من جهة أخرى، الحزب يعمل في مجتمع حي ويحاول تطويره، وهذا يتناقض مع «ذبح» الأعداء، أو مع «الذوبان» في الأصدقاء، أي يتناقض مع الفتن والصراعات الضيقة الأفق، فهو يحارب الاستغلال، ولكن لا يحاربه في شخص المستغلين، وإنما في نظام الاستغلال، والفرق كبير بين الأمرين.

ولكي يكون الحزب شيوعياً يجب أن يكون نضالياً، أي يجب أن يضم مناضلين، لا مؤيدين. الحزب الشيوعي ليس حزباً «انتخابياً» أي معتمد على عدد الأصوات، وهذا بالضبط كان موضوع الخلاف بين البلاشفة (أي الأكثرية) والمناشفة (أي الأقلية) أيام ثورة أكتوبر ١٩١٧. المؤيدون هم خارج الحزب ويرحب المرء بوجودهم وبتعاظم وزنهم الاجتماعي والسياسي، أما الأعضاء فهم مناضلون ولهم دور اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، أو دور في كل ذلك، ويضحّون ويتحملون التضحية، وفي هذا يختلف العضو عن المؤيد الذي قد يضحي ويتحمل التضحية أيضاً.

والمفترض بقيادة الحزب أن تحمل مسؤولية الأعضاء، فهم ليسوا عملة في خزانتها، تصرف منها ما تريد. يفترض أن تكون التضحية مرتبطة بالإستراتيجية، وذات مردود على مستوى البلد، وليست مجانية (تضحية للتضحية). أيضاً العلاقة بين الحزب والأعضاء ليست علاقة عسكرية، فالحزب ليس منظمة شبه عسكرية، أو أسبارطية: حينئذ تكون علاقة القيادة بالأعضاء عبودية، وهذا ما يحاربه الحزب أصلاً. علاقة القيادة بالأعضاء هي علاقة بأحرار، لا بعبيد.

التحالف النضالي

لقد فرضت ظروف ثورة أكتوبر ١٩١٧ ظهور ستالين، الذي لولاه ما قام الاتحاد السوفيتي، وما بني كدولة عظمى من الدرجة الأولى في العالم. ومن دون أن تشعر الأحزاب الشيوعية الأخرى دخلت إليها عبادة الفرد، التي أدت إلى كارثة كونية، غورباتشوف ليس ستالين، ولو لم يرث الاحترام الفردي ما استطاع أن يساعد النظام الرأسمالي الدولي، في تقويض النظام الاشتراكي العلمي، عبادة الفرد أياً يكن ذلك الفرد، تؤلف علاقة عبودية تحاربها الاشتراكية العلمية أصلاً، ويجب أن تنتهي من ممارسة الحزب الشيوعي ليبقى شيوعياً، ولكن لا لمصلحة ديمقراطية شكلية، تنقل الحزب إلى الموقع الليبرالي. تلك كانت المشكلة التي أدت إلى الظهور التاريخي لستالين. ورثة لينين كانوا يشدون الحزب بشكل أو بآخر إلى الوراء، ولولا ستالين لكان الحزب الشيوعي الروسي في ذمة التاريخ، وكانت روسيا مستعمرة، أو مجموع مستعمرات غربية. الدفاع عن الاشتراكية العلمية هو أمر أساسي بالنسبة للحزب، وهذا قد ينتج عنه شذوذ تاريخي، ولكن هذا الشذوذ، خصوصاً بعد التجربة الفاشلة التي عاناها، ويعانيها، النضال البروليتاري العالمي، يجب أن يتم التراجع عنه سريعاً لمصلحة النضال البعيد الأفق.

النضال يتطلب أن تلتقي الأحزاب الشيوعية، فلا يمكن بناء الاشتراكية في بلد ما من دون النضال المشترك لجميع قواه الحية، ومن الجملة القوى التقدمية، أي المعادية للنظام الرأسمالي الدولي. أيضاً لا يمكن بناء الاشتراكية العلمية في جزر منعزلة، أي في بلدان، دون بلدان أخرى، فالنضال عالمي، وهذا يستلزم التحالف النضالي، لا السياسي، للأحزاب الشيوعية في العالم. وهذا التحالف تحول دونه مجموعتان من العقبات، الأولى متعلقة بظروف كل حزب، والثانية متعلقة بالاجتهادات المتباينة. والعقبات نفسها بحاجة إلى النضال ضدها عبر النضالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والهادف إلى التعاون في حل الظروف الخاصة، وإلى تقارب الاجتهادات وصولاً إلى توحيدها، والبوصلة في كل ذلك، هي أولاً الالتفاف حول الاشتراكية العلمية، وثانياً الانطلاق من أن أحداً لا يملك الصح كله، وثالثاً استيعاب الأطراف لبعضها بعضاً فلا يؤدي الخلاف في وجهات النظر إلى توترات بين الأطراف.

النظام الرأسمالي الدولي لا يجسد الهيمنة والاستغلال فحسب، وإنما هو منغرس أيضاً في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات. اختلاف الحزب الشيوعي مع هذا النسيج حتى في البدهيات هو الطبيعي وليس العكس، ومواجهة الاختلاف غير ممكنة، وغير مفيدة، بالتوتر، وبالسجالات، وإنما بالنضال الموضوعي على مختلف الأصعدة.

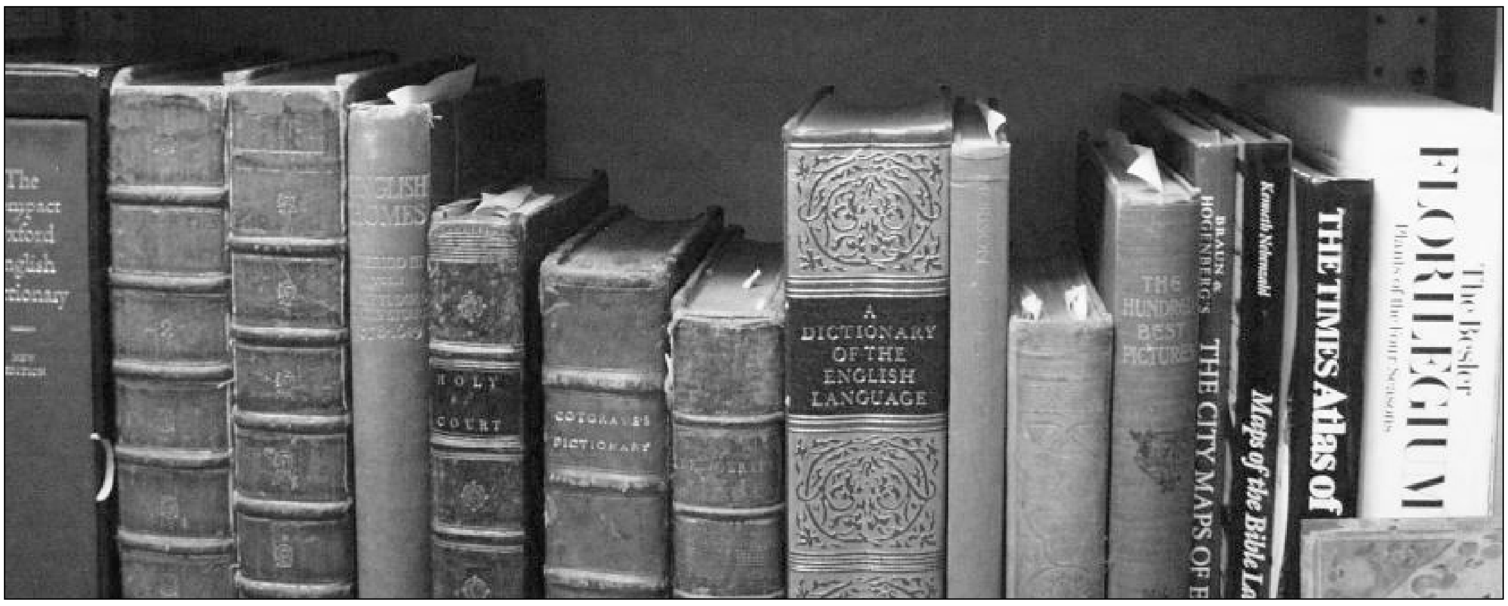
الاشتراكية العلمية ليست برشامة يبتلعها المجتمع، أو يمكن تبليعه إياها، كي يحل قضاياه، وإنما هي أفق نضالي، وأفق بناء اجتماعي ـ سياسي يساعد المجتمع، ويساعد قواه الحية على التحرك في سبيل تحرير المجتمع بكل معاني التحرير، وتطويره، وبناء مستقبله. والحزب الشيوعي هو الطليعة النضالية في كل ذلك.

■■

النظام الرأسمالي الحالي في ظل الليبرالية الجديدة يؤلف مداً واسعاً للتجهيل وللتخريب ولإنتاج مختلف الكوارث. إن الدور التقدمي التاريخي بالنسبة لهذا لنظام انتهى، وحل محله دور ظلامي مديد تحميه الترسانات النووية والثروات الفلكية والإعلام..

[الحزب الشيوعي هو الأداة النضالية التي تقوم بالوظيفة المزدوجة، النضال ضد الرأسمالية الدولية، والنضال من أجل بناء الاشتراكية العلمية في مجتمعه، وفي العالم.]

عن المراكز الثقافية الأجنبية... و«الثقافة الوطنية»



◄ محمد سامي الكيال

تتبادر إلى الذهن لدى الحديث عن المراكز الثقافية الأجنبية العديد من التصورات والأفكار التقليدية التي كونت لفترة طويلة أساس نظرتنا إلى «الآخر»، والدور الذي يحاول أن يلعبه في اختراق «ثقافتنا الوطنية»، فتخطر على بالنا فوراً مفاهيم مثل «الغزو الثقافي»، «تفكيك الهوية الوطنية»..الخ، ولعل تجربتنا الطويلة مع السياسات الكولونيالية في المجال الثقافي منذ بداية التغلغل الأجنبي في الإمبراطورية العثمانية هي التي رسخت لدينا تلك التصورات، إلا أن نظرة أعمق قد تبين لنا أن المسألة ليست بهذه البساطة، وأن المماثلة بين «الإرسالية التبشيرية» القديمة و«المركز الثقافي الأجنبي» المعاصر فيها الكثير من الإهدار للسياقات التاريخية.

من كلاسيكيات الغزو الثقافي

يمكننا هنا أن نعود إلى القرن التاسع عشر عندما كان الغزو الثقافي الناتج عن نشاط الإرساليات التبشيرية في أوجه، في تلك الفترة أسس بطرس البستاني (خريج تلك الإرساليات) أول مدرسة وطنية في بيروت، في حين كان الشيخ طاهر الجزائري في دمشق يبذل جهداً جباراً لافتتاح المدارس والمكتبات الوطنية. كلا الرجلين إذاً كان يسابق الزمن لتكوين خطاب ثقافي وطني مضاد للخطاب الثقافي الغازي، ولعل سعيهما المحموم هو إشارة بالغة الدلالة على حالة من الحراك الاجتماعي شهدتها المنطقة آنذاك، فمن جهة كانت البنيات الاجتماعية التقليدية قد وصلت حالة من الجمود والتلبد لم تعد قادرة معها على مواجهة أي تحد من أي نوع كان، وبالتالي فإن خطابها الثقافي (وحملته من المثقفين التقليديين) لم يعد بمقدوره الصمود في وجه أي فكر جديد، اللهم إلا بتدخل سلطوي يحصّن حدود المجتمعات والعقل من أي مؤثر خارجي، ومن جهة أخرى كان التوسع الرأسمالي قد نجح باختراق حدود الإمبراطورية العثمانية وشرع بخلخلة كل بنياتها الاجتماعية التقليدية، ليخلق فئة من الوكلاء والوسطاء لمصالحه، ومعها فئة من المثقفين المرتبطين فكرياً واجتماعياً بالمركز المسيطر. وقد كان لهذا الغزو موضوعياً عدد من النتائج الإيجابية، فهو قد ساهم في تنشئة جيل جديد من المثقفين، خاصة بين أبناء الأقليات والطوائف التي تمتعت بنوع من الاستقلال الذاتي في العهد العثماني، وقد اطلع هذا الجيل على آخر مستجدات الفكر الإنساني في الغرب، ولم يقبل بدور التابع، بل استفاد من المعرفة التي حصلها ليصوغ خطاباً ثقافياً نهضوياً وطنياً (كما في حالة بطرس البستاني)، كما أن ذلك الغزو قد نبه القوى الإصلاحية في جهاز الدولة العثمانية إلى ضرورة تطوير الخطاب الثقافي التقليدي، فاهتمت كثيراً بالإصلاح الثقافي ضمن مشروعها للإصلاح الوطني الشامل (كما في حالة الشيخ طاهر الجزائري الذي كان يعمل تحت إشراف الوالي العثماني مدحت باشا الذي عرف تاريخياً بلقب «أبو الدستور العثماني»). ومن هذين المصدرين انطلقت حركة النهضة العربية بانجازاتها ومصائرها المعروفة للجميع.

غزو بلا إرسالية!!

االإستراتيجية الجديدة للغزو الثقافي تختلف كثيراً عما تحدثنا عنه في الفقرة السابقة، فاليوم لم يعد المركز المسيطر يعير الكثير من الأهمية لنشر قيم فكرية جدية بين أبناء الأطراف التابعة له، كما أنه لم يعد يسعى لتفتيت البنى الاجتماعية التقليدية في تلك الأطراف، بل على العكس من ذلك بات يسعى إلى تفتيت كل كيان مؤسساتي وطني يتجاوز تلك البنيات، بعد ربطها بمنظومته العامة للهيمنة سياسياً واقتصادياً، والسيطرة على أفرادها بنسق كامل من الرموز وأنماط السلوك الاستهلاكي المعولم بسلطة وسائل الاتصالات الحديثة التي لم تعد أية سلطة قادرة على الوقوف في وجهها، مع التشديد على كل تنويعات «الهوية» و«الخصوصية» و«الأصالة» و«الاختلاف»، فنحن نختلف في كل شيء، ونحافظ على خصوصيتنا في كل الأمور باستثناء أسلوبنا في الاستهلاك!!

ضمن هذه الشروط للغزو لم يعد هناك مكان للإرسالية التبشيرية والمدرسة الأجنبية اللتين كانتا تعلمان طلاب المستعمرات فيما مضى زبدة الآداب والفلسفات والعلوم الأوربية، لتخلق عندهم بذلك دون أن تدري بذرة تحررهم (فكرياً على الأقل) من وضعهم المذل.

عن «ثقافتنا الوطنية»

يمكننا الآن أن نخضع مفهومنا عن «الثقافة الوطنية» لبعض التمحيص، فالثقافة الوطنية بمعناها الحقيقي ليست حاضرة بتمامها وبشكل تلقائي في الهوية التاريخية والحضارية لشعب ما، بل هي نتيجة لفعالية مجتمع حديث، وتعبير عن حركته وتطوره وصراعاته وتعامله مع التحديات الداخلية والخارجية، وما تعرض له مجتمعنا منذ عقود من تدمير لفعاليته وحراكه، وإلغاء كل الأشكال المؤسساتية التي تعبر عن هذه الفعالية وهذا الحراك، جعل «ثقافتنا الوطنية» تموت قبل أن تولد، وهيأ كل الظروف لعودة كل التعبيرات الثقافية التي تنتجها البنيات الاجتماعية السابقة لنشوء الدولة الحديثة، وهكذا فعندما جاء الغزو الثقافي الذي تحمله العولمة كان الوضع ممهداً له تماماً... بهذه الطريقة أجهض الجنين الذي زرعه أعلام النهضة الذين تحدثنا عنهم في البداية.

وفي حالة كون الخطاب السلطوي أحادياً فإنه غير قادر على إقناع أحد وبالتالي فهو يقضي على أية محاولة لخلق هامش من الثقافة البديلة.

أما المراكز الثقافية الأجنبية في شرطنا الحالي فهي ليست أكثر من محاولات محدودة لجذب النخبة المثقفة للارتباط المعنوي بثقافة ولغة البلدان التي تنتمي لها تلك المراكز، وهي لا تسعى إلى تكوين فئة تابعة من المثقفين تلعب دوراً عضوياً في التمهيد الفكري للتبعية السياسية والاقتصادية، فآليات الغزو الثقافي المعولم التي تحدثنا عنها قد ألغت الحاجة إلى مثل فئة كهذه.

أما سبب بروز دور بعض المراكز الثقافية الأجنبية فهو يرجع إلى اهتراء المؤسسات الوطنية التي يفترض بها أن ترعى النشاط الثقافي في البلاد، وهكذا تملأ المراكز ذلك الفراغ وتقوم بدعم بعض الأنشطة والمشاريع الثقافية المحدودة.

وبعد أن وصلنا إلى مثل هذا الدرك من الانحطاط الثقافي لا ينبغي أن نتفاجأ بأن النشاطات الثقافية المتفرقة والصغيرة التي يدعمها المركز الثقافي الفرنسي في دمشق مثلاً، قد باتت تخول القائمين عليه بتعريفه على أساس أنه «أحد أهم المنشطين للحياة الثقافية في دمشق»!!

عن الكلمة الضائعة والنص والجمهور

◄ نبيل محمد

«كم هي غريبة حياة ذلك الشقي.. فالتي أحبها تحب ابن عمه الذي يحب فتاة أحبت الشقي.. وبعد شبكة معقدة من تراشق الرصاص وهدر الدماء.. مات الشقي كومبارساً... وعاش ابن عمه بطلاً في مسرح جمهوره نائم».

هذا ليس نصاً في مجموعة ما، إنه مقطع نثري ملحق بجداول عليك ملؤها بأحرف كلمات المقطع لتجد أن الكلمة الضائعة هي «سمية الخشّاب»، قد يستثيرك الأسلوب الجديد ليس في صيغته الأدبية وإنما في طريقة الجذب من خلال التسلية، لتتحقق معادلة صعبة التحقق لدى مجتمع غير قارئ، أي بأن يستثيرك النص الأدبي أكثر من مساحة التسلية في الصحيفة المحلية.

هذا ما يحاول تقديمه عبد الحسيب زيني معد الكلمات المتقاطعة والضائعة والمجهولة والمختبئة والمعرفة بأل وسائر أقانيم صفحات التسلية في عدد من الصحف المحلية، متخذاً أسلوبية جديدة في جذب عين القارئ وبالتالي ذهنه إلى النص الأدبي على اعتبار أن صفحة التسلية تحقق انتصاراً على صفحة الثقافة في الصحافة المحلية لدى سواد القراء: موظف الحكومة، المسافر، مرتاد المقهى.. وما إلى ذلك من قراء.

هذا النص الأدبي الذي لا يقدمه كاتبه لا كمادة أدبية، ييستطيع تحقيق نفاذيته بطريقة غير معهودة، فيجد القارئ نفسه متابعاً الصفحة لا ليجد كلماتها الضائعة - مع أن الفكرة تستهويه - وإنما ليجد الكلمات الموجودة على اعتبار أنها نص أدبي، يدعوه للبحث عن كلمة غير منتمية لجسد النص المتكامل كصيغة مقطع سردي نثري.

هذا الأسلوب يدعونا للحديث عن تلك المهارات التي تحاول تمرير أفكارها من خلال الصيغة الشكلية التجارية كأن تجد مقطعاً نقدياً فنياً عالي المستوى في خبر يتناول أحد أعلام الفن التجاري، أو تعليقاً ذا أهمية فكرية ومغزى اجتماعي على صورة عابرة، بحيث تستغل اندماج عين القارئ مع المساحة المثيرة لتلفت نظره إلى معنى عميق يتجاوز المادة المتمحور حولها عضوياً، وقد لا يكون الهدف فقط هو تقديم فكرة معينة وإنما هو المادة بحد ذاتها أي أن هذا الكاتب أو ذاك يهرب من كلاسيكية المادة الغنية فكرياً وثقافياً محققاً إلى حد ما رسالته إلى جمهور لا يهدف أساساً إلى الحصول على هذه الرسالة إلا أنه يجد نفسه تقبلها إلى حدٍّ ما وبالمقابل فإن المهتم بالمادة الغنية فكرياً لا بد أن يمر على مادة استهلاكية من باب السخرية أو الإطلاع أو «ليعرف شو عم يصير بالدنيا»، فيجد ما لم يكن يتوقعه.

وهنا نذكر أن هذه القيمة تكمن أيضاً في الكلمات المتقاطعة التي لا يمكن لأحدنا أن يحمّلها رسالة معينة أو يعطيها بعداً أكثر من التسلية خاصة وأن المرادف في صحفنا غالباً هو «من الطيور.. عكس أبيض... جدها في لو.... نعم بالأجنبية»، لنجد أحياناً الوضع المختلف فنقرأ: «كاتب ألماني حاز على نوبل.. ممثل عالمي نال الأوسكار سنة ٩٨»، هذه الأسئلة قد يهرب منها الكثيرون ولكنها بالنهاية تقدم معنى ما لصورة مجانية في واقع المطبوعة المحلية.

رداً على مقالة... «أشياء لا تحدث إلا في ساروجة»



◄ رامي الصليبي

حقاً... للحياة في حي ساروجة الدمشقي مذاق آخر، إنه حي صغير ووديع.. ولكن كل ما هنالك أنه أصبح مرسى أحلام الكثيرين ممن لم يجدوا في واقعهم ما يلبي أحلامهم وميولهم.

صحيح أن الكثيرين يحلمون بزواج السفر وال«شنغل»، ولكن السؤال الذي كان يجب أن يسأل، لماذا؟ لماذا يصحو رواد ساروجة صباح كل يوم وقد صاروا فرانكفونيين أو أنجلوساكسونيين؟

قرب «جامع الورد، نزلة جوزة الحدبة».. المكان بات صورة مصغرة لواقع مجتمع كامل متعب ومرهق يحلم بما وراء البحر.

فلماذا يحاول الكثيرون تهميش مشكلاتهم وتحويلهم لكوكتيل من الشباب العابث واللاهي، بل أنك لو ارتدت هذا المكان وتعرفت على أهله وناسه لعرفت معنى المكان.

لا أنكر أن هناك موجة من الهرطقات قد اجتاحت المكان في الأشهر الأخيرة، لكن هذا لا يمحو ماهية المكان وجماليته، وإذا كنت - أنا أو غيري - أود إلقاء الأحكام على رواد المكان، فسأسأل نفسي أولاً: لماذا أنا هنا؟ ما الذي يشدني لهذا المكان؟

في ساروجة.. هنالك شعراء مغمورون، منهم الموهوب، ومنهم الذي لا يمت للشعر بصلة، هذا صحيح. وهنالك المسرحيون الحقيقيون، وهنالك لابسو الأقنعة.. لا أنكر هذا، لكن في النهاية ساروجة صورة لأي شارع أو صالون ثقافي في العالم، وربما لو كنا في زمن ووضع ثقافي آخر لأصبحت ساروجة كالهافانا أيام زمان، أو فريدي بار في أيام عزه.

سواء أكان الساروجيون أشباه فنانين أو فلاسفة أو شعراء في علبة سردين مغلقة أو في بئر في إحدى صحارى العرب، فهم على الأقل بشر.. بشر لا يطمحون لسلطة أو تقييم من أية مؤسسة سلطوية.

ركن الوراقين

زمن البخور



«زمن البخور» مجموعة قصصية جديدة للكاتبة عبير كامل اسماعيل، صدرت عن دار «كيوان» بدمشق، وقد ضمت نصوصاً قصصية تتراوح بين القصة القصيرة والقصة القصيرة جداً. تتميز المجموعة بأسلوبها السردي السلس وبمواضيعها الواقعية حيث تقوم الكاتبة بتعرية أوضاع الحياة الراهنة، ونقد مظاهرها الزائفة.

في الصفحة ٤٥ نقرأ: «إني أكره الحب الذي يأتي بقرار مسبق، وبدراسة تاريخية وأمنية للمحيط الذي سيعيش فيه. إن أجمل الحب ما جاء في لحظة غافلت الزمان وسقطت من عقارب الساعة الثقيلة».

قصص صغيرة



صدرت عن دار «الطليعة الجديدة» بدمشق مجموعة قصصية بعنوان «قصص صغيرة» للكاتبة العراقية خديجة السعدي.

ومن أجواء هذه المجموعة نقتطف الكلمات التالية: «تغضنات قاسية تعلو وجوه الناس هذه الأيام، أرواحهم تطوف بها الظلمة، وجنون الأيام يلاحقهم كما يلاحق البراعم والطيور والكائنات الأخرى. يتيهون في الطرقات، تتقاذفهم أفكار مجنونة، وفي ذاكرتهم تزدحم الأحداث، لقد تغيرت لغة الكلام ورسوم الأطفال، والكل في متاهة، ترسم لهم فيها الحدود والأسلاك».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/8/5) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

شربل روحانا في الشام: وبآب نزل الشتي...



◄ محمد المطرود

ألف الشام ليست آه طويلة، وسجن القلعة الذي كان هو سجن محايث الآن، إذ تناغمت فكرة مذيعة «new Tv» بجملتها الخطأ مع الحقيقة لابد هي حاصلة، حيث استبدلت حرف الجر (من) بـ (إلى) لتستقيم مغلوطتها على الشكل التالي: «من قلعة دمشق التي تحولت إلى سجن..»، تم تدرّأ كبد الحقيقة أمامها لتصيبه في مقتل: «من قلعة دمشق التي تحولت من سجن إلى واحة للفن والإبداع»، والصحيح هو أنه بالإمكان الإبقاء على (إلى) أو المحافظة على (من)، فالتيمة هنا يتناهبها معنيان، أولهما يخص السجن بابتلاعه لأرواح كثيرة في جغرافيا ضيقة السماء والأرض، بحيث لا يشغل المرء حيزه المفترض من الفراغ، وقسمات البيولوجيا، ذلك يشبه رواية «الساعة الخامسة والعشرون» وكيف تغص الحافلة التي تسع لـ ٢٠ معتقلاً بـ ٧٠.

لكن وشربل روحانا بيننا في قلعة دمشق، وهواء دمشق الطيب مساءً يلف الحضور بخيط الغبطة والدهشة، في دمشق الأقدم، الأجمل، العدد الكبير تماهى في الجمالي لتضيق الأجساد بأرواح سكنتها، وتفلت في ما أوسعته القلعة من مكان، متحررةً لنرى الضيف وفرقته بما ارتدوه من سواد كطيور بيضاء يسكنها نفس الملائكة، فتنساب الأصوات إلينا كمياه دافئة، وتدغدغنا الموسيقا، موسيقا شربل روحانا، وروح شربل روحانا، كأن قططاً برية بأسنان لبنية كنا نربيها في صدورنا تلك اللحظات تعض قلوبنا ولا تجرحها إلا بالقدر الذي يكتشف الواحد منا وحشيته، أو بالقدر الذي يتمثل أمامه آدميته بأبهى صورتها بألقها .. بأبهتها .. بأحزانها .. بانتصاراتها، وبما تلزم لأن نعيد النظر في نفوسنا ونتعلم كيف يكون الإنسان كبيرا، ويستحق التصفيق، من غير سلطة توجبه، أو إعلام فاسد يسوقه كأن يكون مسؤولا، وزيرا، أو قريبا منه.

وإن كانت الموسيقا لغة العالم، ففي البدء كانت الكلمة، إذ نطق الرجل بأسماء مدن سورية كأنها مدنه، لنعرف في تحيته توأمة البلدان، ونعرف كم أن الخارج من بئر النفس قبل تكدر مائه يتمتع بقوة النفاذ، والذي ينتظر كم لديه من الشهية لأن يستحوذ على ما سيصله من الجديد الآتي مع الضيف وريح بيروت و«منارة» الروشة. الموسيقا التي تلوّح للقادم بسفنه الخيال، والذاهب عنا وقد فوّت الضوء قليلاً على أمل العودة ولو متأخرا.

شربل روحانا الواثق، والعارف ما يريد، والمسافر دائما إلى ما يريد يخيفه جمهور دمشق، فإن احتضنه في ٢٠٠٥ بقديمه ويتذكر أغانيه الكبسولات المضغوطة، على أن هذا لا يشفع له بتمرير جديده دون تلك الرهبة «الامتحان» في حضرة «الذائقة الصعبة» و«الناقدة»، لذلك ستكون شارة مسلسل «فارس بني مروان» الأموي ونزار قباني بدمشقيته القاتلة وتعريبه لياسمين مدخلاً لجمهور دمشق:

يا بنة العم والهوى أموي
كيف أخفي الهوى وكيف أبين

في الأول من آب نزل «الشتي» لدرجة أن الهواء كان مع الضيف والجمهور الأقنوم الثالث ما جعل روحانا ينطق «صحيح بحب الهوا بس مو لهدرجة»، ومهما يكن فالذي قدّمه من طلال حيدر وألحان مارسيل خليفة، أو من كلمات جاد الحاج مغناة بصوت زينة أفيتموس الرقيقة «قلتلي جاي زيارة»، أو أغنية «عنتر»، جعلته يدخل «بلا فيزا». ألا يمكن للأغنية أيضا أن تكون شعارا إنسانيا، ليس حزبيا، يُردد بحب، ويرى فيه خطابٌ عابر للآني والمنفعة؟؟ أم أن «كل الناس تكذب على بعضها»، المصرية اللهجة توزيع عبود السعدي جاءت تعبيرا ملما بأحوالنا اليوم.. هل من أحد يمتلك الجرأة الكافية ليقول لمن يكذب عليه: أكذب عليك؟!! ربما يفعلها شربل روحانا ولكن بألسنتنا نحن.

شربل روحانا يطمح ببعض الوقت ليرتاح كما فعل غازي مدير فرقته بسفره إلى البحرين، فكتب وغنى له «خذني يا غازي»، لكن هيهات المشغول بالأسئلة ويرى في شخصه محور الكون أن يخلص من هواجسه، وإن نام على ريش النعام، وأغمض عينيه عن شواردها. سيسهر الخلق جراء مقولته وعندها سيقلق... لن ينام... لن ينام.

سيتذكر طويلاً جمهور الشام المؤدب ما سمعه، وسيذكر روحانا بما سمع منه، ليشعر بالمسؤولية، ويخاف أكثر أما دمشق فستظل وفية، مخلصة لفن خالص تزيل غبار الأزمنة عن ذهبها ليلمع، ومصدرة ذائقتها المحبة، حتى نكون أقرب إلى إله فتح أذهاننا، وبصر قلوبنا بالذي تحب لنتحدثً عن المقدس والسبل التي تشكل عروتنا الوثقى به قال كازنتزاكي:

«قلت لشجرة اللوز حدثيني عن الله يا أختاه أزهرت شجرة اللوز»

شكراً شربل روحانا...

■■



الانقلاب على النجاح!

◄ جهاد أسعد محمد

ارتبطت الموسيقى الشرقية عموماً، والعربية تحديداً، بالغناء، ولم تستطع، فيما أعرف، أن تشق طريقها وحدها بعيدة عن الكلمة الملحنة والمغناة إلا ما ندر وبصعوبة بالغة، وأقصى ما استطاعت الوصول إليه بتأكيد خلاصات البحث الأركيولوجي المكتشفة حتى الآن في منطقتنا، وأمهات الكتب التراثية التي انتهت إلينا، أن تكون الرديف الموازي، الذي يمكن أن تنفرد بعض آلاته الأساسية كالعود والقانون، بتقاسيم تمهيدية أو فواصل مقطعية بين اللوازم الشعرية أو الأدعية الملحّنة، بهدف تخديم القصيدة أو الكلمة شرطاً. هذا في العموم، ولا يقلل من سيادة هذا المنحى الدارج خروج بعض الموسيقيين وعلى رأسهم الفارابي عن هذا النسق بمعزوفات لا نعرف عنها شيئاً كثيراً، أكدت المصادر التي أوردتها أنها كانت تُبكي وتُضحك وتُرقص وتنوّم المستمعين إليها... حسب مشيئة عازفها ومبدعها.

وانطلاقاً من ذلك وبسببه، لم يستطع معظم ورثة هذا الإرث، في فترات مختلفة سابقة، أن يتذوّقوا جُلّ الموسيقى الكلاسيكية الغربية إلا بمجالدة النفس، والبعض حسب خصوصية كل مرحلة، أظهر ذلك ادعاءً، أو مجاراة لتيار سائد، أو تعامل معه كمتمم ثقافي لا مهرب منه، أو كـ«بريستيج» اجتماعي فرضته مناخات محددة على الشرائح الاجتماعية الأرستقراطية والوسطى في معظم بلاد الشرق..

لكن بروز تجارب ومواهب موسيقية خاصة ومثقفة منذ الربع الأخير من القرن الماضي، تعاملت مع الموسيقى ليس بوصفها فنّاً فقط، بل وكعلم له منطلقات وقوانين ونظريات، وكأسلوب فني وإنساني مستقل عن الكلمة، له كيانه ووسائله ورسائله الخاصة في التعبير.. استطاع جديا كسر هذه القاعدة غير الصلبة، وتمكّن فنانون مثل نصير شمّا وزياد الرحباني ومارسيل خليفة وغيرهم، من إحداث اختراق واسع في الذائقة الموسيقية، حيث راحت شرائح واسعة وعريضة من الجمهور العربي تتذوق الموسيقى المجرّدة وتترقب جديدها ..

وبرز في مرحلة لاحقة الفنان شربل روحانا بجملته الموسيقية الرشيقة وحسه المرهف المثقف، فقدّم منذ انطلاقته إضافة كبيرة في هذا المجال باكتشافه ميزات جديدة وقدرات كامنة في الآلات الموسيقية الشرقية، واستطاع أن يوسّع أفقيا شرائح (سمّيعة) الموسيقى المجرّدة، وكوّن لنفسه سمعة خاصة من خلال تعاقب مؤلفاته الراقية ذات الميل العام الصاعد باضطراد مع تطور تجربته وازدياد خبرته، فرسّخ حضورا كبيرا في الساحة الفنية الملتزمة عبر إبداعاته الموزعة في: «مزاج علني» و«العكس صحيح» وغيرها ..

ولكن الغريب وغير المتوقع أن شربل راح شيئاً فشيئاً، ينحو باتجاه الأغنية، بدايةً كمؤلف وموزّع، ثم مغنياً، وبدأت جملته الموسيقية الرشيقة الحميمة تفقد بعض دفئها وبوحها بعد أن استبدلها، أو راح يماشي معها، جملة كلامية منقوصة الحس والرمزية، وبدا فجأة وكأنه أضاع بوصلته الفنية التي كانت تسدد خطاه وتقيه من التخبط..

أقدم هذا الانطباع بعد تتبع لنتاج شربل في السنتين الأخيرتين، وقد عزز ذلك لدي رصد انطباعات الجمهور الدمشقي الذي تقاطر لحضور الحفلة الأخيرة لشربل في قلعة دمشق، ثم خرج خائباً ..

شربل روحانا .. موهبة مميزة، وتجربة شديدة الخصوصية.. ومن حق الناس على صاحبها أن تبقى صاعدة ومفتوحة الأفق..

■■

●● تمر في هذه الأيام الذكرى السنوية الأولى على رحيل الشاعر العربي الكبير محمود درويش



انطلاق فعاليات مهرجان السنديان الثقافي

تبدأ فعاليات مهرجان «السنديان» الثقافي لهذا العام الذي تقيمه لجنة أصدقاء الشاعر الراحل محمد عمران في قرية الملاجة بطرطوس، يوم الأحد ٢/ ٨/ ٢٠٠٩ بورشة عمل تحت عنوان «الأمس هو اليوم» تضم مجموعة من الشعراء والتشكيليين العرب سيتناولون في أعمالهم أثناء الورشة موضوعا واحدا هو بيت شعر عربي قديم للشريف الرضي «وتلفتت عيني فمذ خفيت عني الطلول تلفت القلب»، في محاولة لخلق تواصل بين الحداثة الفنية، في شقيها الشعري والتشكيلي، وبين التراث العربي، لردم القطيعة المفتعلة بينهما، وستنتهي الورشة في ١١/ ٨ ليبدأ المهرجان في يوم ١٢/ ٨، والذي ستقدم فيه الأعمال الناتجة عن تلك الورشة.

يشارك في الورشة والمهرجان كل من الشعراء: زكريا محمد (فلسطين)، حسن عبد الله، غسان جواد (لبنان)، أحمد الشهاوي (مصر)، ظبية خميس (الإمارات)، عاشور الطويبي (ليبيا)، جمانة مصطفى (الأردن)، أحمد الملا (السعودية)، رولا حسن، إبراهيم الجرادي، فراس سليمان (سورية)، زاهر الغافري (عُمان)، جيمس بيرن (بريطانيا)، ياسبر برغ (الدانمارك).

ومن التشكيليين: عصام طنطاوي (الأردن)، تانيا صفي الدين (لبنان)، محمد الوهيبي، أسامة دياب (فلسطين)، حسكو حسكو، رؤية عيسى، ريم يسوف وعماد صبري (سورية)، رياض نعمة (العراق).

يذكر أنه سيشارك خلال أيام الورشة مجموعة من الأطفال وسيرافقون الشعراء والتشكيليين طيلة أيام عملهم.

أما في الموسيقا فتقام حفلتان، الأولى للفنان اللبناني سامي حواط و فرقته، والثانية لفرقة الجاز السورية «فتت لعبت».

المعلّم السينمائي مصطفى أبو علي يرحل



غيّب الموت يوم الخميس ٢٠٠٩/٧/٣٠ في مدينة رام الله المخرج الفلسطيني الكبير مصطفى أبو علي عن ٦٩ عاما. وأبو علي الذي يعتبر رائد السينما التسجيلية الفلسطينية درس السينما في بريطانيا وأمريكا، وحصل على دبلوم صناعة السينما من معهد لندن الدولي للسينما، وكان عضوا مؤسسا للسينما الفلسطينية التي تأسّست في الأردن عام ١٩٦٧، وقد عمل سابقاً كمساعد مخرج مع المخرج الفرنسي الكبير جان لوك غودار في فيلمه «من هنا وهناك» عام ١٩٧٠.

من أهم أفلامه: «بالروح بالدم» ١٩٧١، و«العرقوب» ١٩٧٢، و«عدوان صهيوني»، و«مشاهد من الاحتلال في غزة» ١٩٧٣، و«ليس لهم وجود»، و«على طريق النصر» ١٩٧٥، و«تل الزعتر» ١٩٧٧.

كان للراحل الكبير إسهامات عديدة في النقد السينمائي إلى جانب عمله كمخرج، وقد نشر كتاباً بعنوان: (السينما الفلسطينية)، بمشاركة الناقد حسان أبو غنيمة عام ١٩٧٥، وأسّس وترأس مؤسسة (بيسان) للسينما في عمان عام ١٩٨٤. كما أسس بعد عودته إلى الأراضي الفلسطينية «جماعة السينما الفلسطينية»، وعمل على إعادة جمع الأرشيف السينمائي الفلسطيني، وإنشاء مكتبة سينمائية فلسطينية.